دولة فلسطين

سلطة جودة البيئة

إستراتيجية البيئة عبر القطاعية

2023-2020

نسخة محدثة

آب 2020

جدول المحتويات

تقديم		4
شكر وتقدير		6
.1	المقدمة	7
.1.1	تمهيد	7
.1.2	المنهجية	10
.2	تحليل الواقع	13
.2.1	نبذة عن القطاع (وصف نطاق القطاع والقطاعات الفرعية وكذلك تحليل الشركاء العاملين في القطاع)	13
.2.2	الاتجاهات الديمغرافية	20
.2.3	وصف وتحليل الواقع الحالي للقطاع	21
.2.3.1	الأرض والبيئة	21
.2.3.2	التنوع الحيوي	22
.2.3.3	مصادر المياه	24
.2.3.4	المياه العادمة/الصرف الصحي	27
.2.3.5	النفايات الصلبة	29

2.3.6.	النفايات الخطرة	32
2.3.7.	تداول الكيماويات والمواد الخطرة	34
2.3.8.	تخطيط استعمالات الأراضي	35
2.3.9.	التربة	37
2.3.10.	المشهد الجمالي	38
2.3.11.	تغير المناخ	40
2.3.12.	البيئة الهوائية	42
2.3.13.	البيئة البحرية والساحل	45
2.3.14.	التداخلات البيئية القطاعية	48
2.4.	التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع	63
2.5.	الثغرات القائمة في تقديم الخدمات للمواطنين في مختلف المناطق	65
2.6.	الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة ما بين 2017-2019	67
2.6.1.	عرض الأهداف والنتائج المتحققة	67
2.6.2.	تحليل النتائج المتحققة	77
3.	رؤية القطاع	93
3.1.	بيان رؤية القطاع	93

3.2. رسالة المؤسسة 93

4. الأهداف الإستراتيجية والنتائج 94

5. التبعات البيئية المترتبة على توجه الحكومة للتنمية بالعناقيد 111

6. التبعات البيئية المترتبة على خطة الضم 113

7. الأهداف الاستراتيجية وصلتها بأجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة 114

8. برامج الموازنة 120

الملاحق 130

الملحق 1: مصفوفة السياسات البيئية الخاصة بكل القطاعات 130

تقديم

تسعى سلطة جودة البيئة، باعتبارها الجسم الناظم للعمل البيئي في فلسطين، الى حماية البيئة الفلسطينية بكافة عناصرها من هواء وماء وتربة من التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وتنظيم العمل البيئي وتأطيره من منظور تخطيطي ممنهج وذلك من خلال تطوير السياسات البيئية المناسبة، والإستراتيجيات القطاعية والإستراتيجيات عبر القطاعية أو خطط العمل. ويندرج هذا العمل تحت مظلة قانون البيئة رقم 7 لعام 1999 وتعديلاته، حيث منح القانون سلطة جودة البيئة المسؤولية في قيادة تنسيق العمل في القضايا المتعلقة بالبيئة، و صيانة البيئة وحمايتها، والمحافظة على صحة الإنسان، وكبح استنزاف المصادر الطبيعية، والحد منها، ومكافحة التصحر، والتعامل مع ظاهرة التغير المناخي والتكيف مع الأثار السلبية لها بالاضافة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، والحد من التلوث وآثاره، وتعزيز الوعي والسلوك البيئي، وحماية المناطق ذات الحساسية البيئية، وضمان تحقيق التنمية المستدامة للمصادر الطبيعية، بما يراعي حق الأجيال القادمة.

ونظرا لأهمية البيئة وتداخلها مع كافة القطاعات التنموية، عملت المؤسسة جاهدة لدمج البيئة في هذه القطاعات والعمل على تحويلها الى مجال عبر قطاعي. وفي هذا السياق ومن خلال قرار مجلس الوزراء بالمصادقة على منهجية إعداد خطة التنمية الوطنية للاعوام 2017-2022 وتعزيزا للجهود الرامية الى إدماج البيئة في السياسات والبرامج والتدخلات القطاعية تم تحويل البيئة الى مجال عبر قطاعي. من الجدير ذكره في هذا السياق أن سلطة جودة البيئة تقود العمل وتنسق العديد من الملفات ذات الأهمية الكبيرة التي تتقاطع مع العديد من القطاعات الأخرى، ولعل ملف التغير المناخي واحدا من تلك الملفات الى جانب ملف التنوع الحيوي وكذلك ملف النفايات الصلبة الذي تلعب فيه سلطة جودة البيئة دورا مهما. من جانب آخر فان سلطة جودة البيئة تمثل نقطة الاتصال الوطنية للعديد من الاتفاقيات الدولية كما هو الحال في اتفاقية بازل واتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع الحيوي وغيرها.

لقد طورت سلطة جودة البيئة بالتعاون مع شركائها إستراتيجية البيئة عبر القطاعية للاعوام 2017-2022 وحددت أهدافها الإستراتيجية وسياساتها بما ينسجم مع أجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وتتصف هذه الاستراتيجية والتي تم اعدادها بالشراكة الكاملة مع المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الاكاديمية، بالشمولية والتكامل مع الإستراتيجيات الاخرى، حيث ستعمل هذه الإستراتيجية على تحقيق الرؤيا الاستراتيجية الخاصة للوصول إلى " بيئة محمية نظيفة مستدامة"، وكذلك تحقيق الأهداف التالية:

1. مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة.
2. البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة.
3. الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي وللتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، وللحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطواريء البيئية مُتخذة ومُتبناه.
4. المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمَكَّن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعَزَّز.
5. مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعَزّزة ومُعمَّمة.

ومما لاشك فيه ان تنفيذ هذه الإستراتيجية بحاجة الى الكثير من الموارد المالية والبشرية، مما يلقي بالعبء على الحكومة الفلسطينية بدعم المشاريع البيئية والترويج لها لدى شركائنا الدوليين الذين نأمل منهم لاسيما المهتمين بالبيئة مواصلة الإهتمام بهذا القطاع وذلك من خلال دعم المشاريع التي جاءت في هذه الاستراتيجية.

وكما هي كافة الإستراتيجيات، فإن هذه الإستراتيجية المحدثة ستتم متابعتها بشكل سنوي مستمر للوقوف على أهم الانجازات والنتائج التي يتم تحقيقها، والعمل على تجاوز العقبات التي يمكن أن تحول دون تنفيذ تدخلاتها وتحقيق نتائجها، وذلك من خلال المنهجية الوطنية المخصصة لذلك وهي ما يعرف باطار النتائج الاستراتيجي.

أ. **جميل مطور**

رئيس سلطة جودة البيئة

شكر وتقدير

جاء إعداد إستراتيجية البيئة عبر القطاعية للدورة التخطيطية 2017–2022 ثم مراجعتها وتطويرها للفترة 2021–2023 حصيلة جهد جماعي تشاركي تحت قيادة سلطة جودة البيئة. وفي هذا السياق تتقدم سلطة جودة البيئة بالشكر والتقدير لكافة الجهات التي ساهمت في إعداد هذه الإستراتيجية من المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص، وكذلك المؤسسات الأكاديمية والخبراء، والشركاء الدوليين، ونخص بالذكر هنا أعضاء الفريق الوطني لتطوير إستراتيجية البيئة عبر القطاعية.

كما نعبر عن امتناننا لطاقم سلطة جودة البيئة على ما قدمه من دعم فني ولوجستي وتنسيقي، وخاصة طاقم الإدارة العامة للسياسات والتخطيط، والإدارات العامة والوحدات الأخرى، والمستشارين. بالإضافة الى طاقم الاشراف على تطوير الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية في مكتب رئيس الوزراء لما قدموه من مساهمات ومراجعات أثرت هذه الإستراتيجية وساهمت في إخراجها بالشكل الأفضل.

1. المقدمة

1.1. تمهيد

عانت البيئة الفلسطينية ولفترة طويلة خلال فترة الإحتلال الإسرائيلي من إهمال وعدم إدارة مناسبة مما تسبب في تدهور عناصر البيئة المختلفة من مياه وتربة وهواء. هذا الى جانب القيود والعراقيل التي يمارسها الإحتلال على عملية التنمية بشكل عام، وموضوع حماية وتأهيل البيئة بشكل خاص، وما يقترفه من انتهاك بحق البيئة الفلسطينية. كما أن الزيادة المضطردة في عدد السكان وتأثيرها على عملية النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي يشكل طلبا متزايدا على المصادر الطبيعية وبالتالي ارتفاع كمية المخلفات والملوثات الناتجة عن زيادة الإستهلاك.

إنطلاقا من ذلك تم انشاء المؤسسة البيئية الرسمية والمتمثلة في الوقت الحالي في "سلطة جودة البيئة"، والتي من صلاحياتها وواجباتها المتابعة والإشراف على تنفيذ كل ما يلزم من أجل حماية البيئة الفلسطينية، وتوفير بيئة سليمة ونظيفة بهدف توفير القدر الأكبر من الصحة والرفاه للمواطن الفلسطيني كحق كفله له القانون الأساسي وقانون البيئة الفلسطيني.

من أجل تحقيق ذلك، بدأت باكورة الجهود الفلسطينية لوضع إستراتيجية وطنية للبيئة سنة 1999 كأساس للعمل البيئي لفترة تمتد إلى عشر سنوات، بحيث حددت فيها المواضيع البيئية والأولويات الإستراتيجية والأهداف على المستوى الوطني. إلى جانب ذلك إشتملت تلك الإستراتيجية على خطة عمل ترجمت فيها الإحتياجات والفجوات على شكل مشاريع وتدخلات، ثم مؤشرات للمتابعة ومراقبة العمل والإنجاز فيما بعد. إلا أن بدء تنفيذ هذه الإستراتيجية تزامن مع إنطلاق الإنتفاضة الثانية مما تتطلب إعادة ترتيب لأولويات التنمية والتركيز على جهود الإغاثة الطارئة للتعامل مع الوضع الإنساني الكارثي الذي نتج عن الإحتلال وإجراءاته.

وبعد إنتهاء الإنتفاضة الثانية بقيت عملية التخطيط البيئي تراوح المكان بين تحديث لخطة العمل من جهة ومحاولة لتجنيد أموال لها لتنفيذ بعض المشاريع الملحة والطارئة من جهة أخرى. إلى أن اعتمدت الحكومة الفلسطينية منهجية جديدة في التخطيط على المستوى الوطني وما يتطلبه من تخطيط على المستويات القطاعية والمحلية، حيث تم إعداد الخطة الوطنية للتنمية والإصلاح (2008-2010)، وتبعها بعد ذلك إعداد خطة التنمية الوطنية (2011-2013)، ومن ثم خطة التنمية الوطنية (2014-

2016) وما تبعهما من خطط وإستراتيجيات قطاعية وعبر قطاعية تحدد الأولويات والإحتياجات التنموية، وما يلزمها من تدخلات وموازنات. وخلال الدورتين التخطيطيتين السابقتين، تم التعامل مع البيئة كقطاع تنموي مستقل ضمن القطاع الاستراتيجي–البنية التحتية بحيث قامت سلطة جودة البيئة بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين بإعداد إستراتيجية البيئة القطاعية (2011–2013)، وإستراتيجية البيئة القطاعية (2014–2016).

وفي العام 2015، صادق مجلس الوزراء على دمج وزارة التخطيط والتنمية الإدارية مع وزارة المالية، بحيث تتولى "وزارة المالية والتخطيط" مهام التخطيط وتنسيق المساعدات. وفي هذا الإطار صادق مجلس الوزراء على منهجية جديدة لإعداد الخطة الوطنية بحيث تجمع ما بين التخطيط القطاعي وعملية إعداد الموازنات متوسطة الأمد من خلال وثيقة سياساتية إستراتيجية أطلق عليها "أجندة السياسات الوطنية" بحيث تغطي الفترة من 2017 وحتى 2022. إحتوت هذه الوثيقة على محاور التنمية الأساسية والأولويات الوطنية والسياساتية المتفق عليها بين الشركاء المحليين والدوليين للسنوات الست القادمة (2017–2022)، لتكون مدخلاً ومرجعاً أساسياً يتم الإعتماد والبناء عليه في استكمال بقية أجزاء خطة التنمية، خاصة فيما يتعلق بإعداد الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية والبرامج التنفيذية، وبما يحقق العدالة الإجتماعية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن. وضمن هذا التوجه التخطيطي الجديد، قرر مجلس الوزراء تحويل البيئة إلى موضوع عبر قطاعي، وذلك تعزيزاً للجهود الرامية الى إدماج البيئة في السياسات والبرامج والتدخلات القطاعية.

في منتصف عام 2016 صادق مجلس الوزراء على مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية المشمولة في أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017–2022. حيث تؤكد هذه المصفوفة على دور الحكومة المحوري في تنسيق العملية التخطيطية وقيادتها، والذي يشكل بسط السيادة الكاملة على ترابنا الوطني على حدود عام 1967 وترسيخ القدس الشرقية عاصمة لدولتنا المستقلة أولى الأولويات الوطنية. كما تركز أجندة السياسات الوطنية على إنهاء الإنقسام وتحقيق الوحدة الوطنية بين أبناء شعبنا، وتعزيز الممارسة الديمقراطية وإنجاز الإستقلال الإقتصادي والمضي في مسيرة الإصلاح وتوفير مختلف الخدمات للمواطنين، إضافة إلى ضمان استدامة البيئة، والعدالة الإجتماعية والمساواة بين المواطنين، واضطلاع النساء والشباب بدور أكبر في النهوض بمؤسسات الدولة الفلسطينية وإرساء دعائمها على أسس عصرية متينة.

وفي هذا السياق فقد أصدرت وزارة المالية والتخطيط دليلاً لإعداد الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية من أجل توحيد منهجية إعداد الإستراتيجيات، وليشكل أداة تساعد الوزارات والمؤسسات الحكومية في وضع الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية –بما فيها البيئة– من أجل مواجهة التحديات التنموية، وضمان أن تصبح الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية أكثر واقعية وتراعي التنسيق والتكامل والتناغم بين الإستراتيجيات ذات العلاقة. وقد حدد الدليل مجموعة مبادئ رئيسية شملت العمليات والمخرجات، وأتاحت المجال لمشاركة جميع فئات المجتمع الفلسطيني في إعداد الإستراتيجيات. وقد ركزت هذه المبادئ على الإجماع والرؤية بعيدة الأمد، القيادة والملكية الوطنية، الإلتزام الحكومي رفيع المستوى، الشمولية والتكاملية، تأثير الإحتلال على تنفيذ وتطوير الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، وجود أولويات موازنة واضحة، الإستناد إلى تحليل داخلي وشامل، البناء على مراجعات للإستراتيجيات القائمة، والمشاركة الفاعلة في إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات. كما تضمن الملحق الفني للدليل والذي صدر في آب 2016 الإرشادات الفنية لإعداد مكونات الإستراتيجية عبر القطاعية، والتي من ضمنها البيئة، والمتطلبات الواجب توفرها في الإستراتيجيات الفنية. بالإضافة إلى النماذج الإلزامية التي يجب أن تشملها الإستراتيجية والخطوات والآليات والأدوار والمسؤوليات للمؤسسات المختلفة.

في نهاية العام 2019 أي نصف المدة التخطيطية (2017–2022) تم اعداد تقرير المراجعة النصفي للاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية من أجل رصد مدى التقدم في تحقيق وتنفيذ تلك الاستراتيجيات بناء على اطار النتائج الاستراتيجي الذي أعد باشراف الامانة العامة لمجلس الوزراء ومن خلال المؤسسات القطاعية ذات العلاقة.

بالتزامن مع اعداد تقرير المراجعة النصفي المذكور فقد تم الشروع في مراجعة الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وأجندة السياسات الوطنية أيضا، حيث كان تقرير المراجعة أحد أهم المرجعيات في هذه العملية، الى جانب عدد من القضايا الأخرى أهمها مسألة التنمية بالعناقيد التي اعتمدها مجلس الوزراء مؤخرا، وكذلك أية أولويات تنموية جديدة طرأت على القطاعات عامة في الثلاث سنوات الأخيرة (2017–2019)، الى جانب ضرورة تضمين البعد الجغرافي قدر الامكان في عملية التطوير تلك، كما أن مسألة الواقعية للاستراتيجيات وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمواءمة مع المعاهدات الدولية وخاصة الموقعة من قبل دولة فلسطين وأجندة التنمية المستدامة من المسائل التي أخذت بالاعتبار في عملية التطوير والتحديث. ومن المسائل الهامة أيضا في عملية التطوير القضايا عبر القطاعية لاسيما

البيئة والنوع الاجتماعي والشباب، وهي مسائل لابد من أخذها بالاعتبار وتضمينها في الاستراتيجيات القطاعية العديدة.

لقد طرأ تعديل على الاطر المؤسسية في عملية التطوير والتحديث هذه المرة، حيث أصبح مكتب رئيس الوزراء هو الجهة التي تتابع وتنسق هذه العملية بعد أن كانت وزارة المالية والتخطيط سابقا.

1.2. المنهجية

استجابة لدعوة مجلس الوزراء لتحديث وتطوير الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية باشرت سلطة جودة البيئة كغيرها من المؤسسات بمراجعة وتحديث استراتيجيتها عبر القطاعية، حيث تم الاستناد في الأساس على تقرير المراجعة النصفي المذكور أعلاه وكذلك على أجندة السياسات الوطنية التي تم تطويرها بعض الشيء لتتماشى وتتوائم مع ما طرأ على الحالة الفلسطينية وما استجد فيها من أولويات في نفس الوقت.

تم بدء العمل في هذا الاطار بتشكيل فريق فني مصغر في سلطة جوة البيئة يضم رئيس السلطة ونائبه والمدراء العامين / نوابهم والمستشارين، وتم الاعتماد على الفريق الوطني المشكل سابقا في العام 2016 ابان اعداد الاستراتيجية 2017–2022 والذي ضم كافة المؤسسات الشريكة ذات العلاقة من القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والخبراء من أجل ضمان التشاور المطلوب واشراك ذوي العلاقة والشركاء في عملية تطوير وتحديث الاستراتيجية هذه.

لقد بدأت عملية التطوير بعقد الاجتماعات الداخلية للفريق الفني المصغر من أجل تحديد أهم التعديلات المطلوبة على أجندة السياسات الوطنية من منظور بيئي، وتحديد الخطوات اللاحقة في هذه العملية. وبناء على تلك الاجتماعات والمشاورات تم اقتراح التعديلات المطلوبة على أجندة السياسات الوطنية حيث أخذت بالاعتبار من قبل فريق العمل التنسيقي في مكتب رئيس الوزراء.

بعد ذلك تم الانتقال للعمل على مراجعة وتطوير استراتيجية البيئة عبر القطاعية، حيث تم الرجوع الى الاستراتيجية الحالية 2017–2022 ورصد ما تم تحقيقه وما هو في طور التحقيق بالاضافة الى القضايا التي ما زالت تشكل أولوية وأهمية في هذا القطاع. ونظرا لأن البيئة متداخلة مع معظم القطاعات الأخرى كونها عبر قطاعية فقد تمت الاستفادة والاستناد الى تقرير المراجعة النصفي الذي رصد الانجازات وما تم تحقيقه في القطاعات الأخرى على مدار السنوات الثلاث الأولى 2017–2019. ومن الجدير بالذكر

أن السياسات البيئية التي كانت قد أدرجت في استراتيجية البيئة عبر القطاعية لكافة القطاعات التنموية كانت أساس العمل أيضا هذه المرة في عملية التحديث والاعتماد عليها في بلورة النتائج التي قد تحقق هذه السياسات في كل قطاع من القطاعات الأخرى. حيث تمت صياغة واقتراح النتائج التي قد تحقق تلك السياسات في كل قطاع من القطاعات واقتراح مؤشرات لقياس تلك النتائج، بحيث تكون هذه النتائج هي الاساس الذي تنطلق منه القطاعات في عملية تضمين البعد البيئي في استراتيجياتها القطاعية وعبر القطاعية أيضا. لقد تم تعميم المصفوفة التي تحوي تلك النتائج ومؤشراتها على جميع ممثلي القطاعات في الفريق الوطني لتطوير استراتيجية البيئة عبر القطاعية من أجل الاسترشاد بها وكي تصبح المهمة أسهل بالنسبة لتلك القطاعات في تضمين البعد البيئي. من جانب آخر عمدت سلطة جودة البيئة على حضور كافة الورش والاجتماعات اللاتي عقدتها القطاعات الأخرى ودعيت سلطة جودة البيئة لها وتم فيها تبيان وتوضيح ما يلزم من تلك القطاعات في تضمين وادراج البعد البيئي. ومن الجديد بالذكر أنه في سياق تطوير تلك المصفوفة تم عقد ورشة عمل بحضور كافة الشركاء وممثلي معظم القطاعات من أجل مناقشة الأمر معهم وأخذ ملاحظاتهم وتوجهاتهم في هذا الشأن. الى جانب ذلك كان هناك تواصل مع ممثلي القطاعات في الفريق الوطني وبعض منسقي القطاعات الأخرى من أجل توضيح طبيعة والية تضمين البعد البيئي في استراتيجياتهم. القليل من تلك القطاعات لجأ الى سلطة جودة البيئة يطلب المساعدة أو التوضيح في طريقة تضمين ودمج البعد البيئي في استراتيجياتهم.

لقد برز تباين واضح من قبل الشركاء في القطاعات المختلفة من حيث التعاطي مع تضمين البعد البيئي والأخذ بالمصفوفة التي تم تطويرها والمشار اليها اعلاه، حيث كانت بعض القطاعات مهتمة في هذا الأمر وأبدت القبول وأدرجت فعلا تلك النتائج في استراتيجياتها، على عكس نسبة كبيرة من القطاعات التي لم تقم بذلك ولم تبد الاستعداد حتى. ما زال هذا الأمر بحاجة الى آلية أوضح وأشد من أجل تبني دمج وتضمين البعد البيئي في الاستراتيجيات القطاعية خاصة وأن هذا الأمر كان من ضمن التوجيهات التي اعتمدها واقرها مجلس الوزراء في تطوير الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية العديدة.

ومن الجدير ذكره أن هذه السلسلة من المشاورات والإجتماعات والمراجعات والتغذية الراجعة للوثيقة من قبل الشركاء وأصحاب المصالح كان لها الأثر الواضح في إخراج الوثيقة بشكلها النهائي، بالرغم من أن مزيدا من التدخل والتفاعل مع تلك الوثيقة كان مطلوبا. هذا وقد تم تقديم المسودة الأولى الى جهة التنسيق في مكتب رئيس الوزراء والذين بدورهم زودوا سلطة جودة البيئة بالتغذية الراجعة والملاحظات

حول تلك الاستراتيجية، وبناء عليه تمت مراجعتها وتعديل المطلوب فيها ووضعها في شكل المسودة الثانية التي أعيدت مرة أخرى الى مكتب رئيس الوزراء. بعدها تم استلام بعض الملاحظات الاضافية على تلك النسخة المعدلة حيث تم الاطلاع عليها مرة أخرى وادماجها في الشكل النهائي للإستراتيجية، ثم أرسلت الى جهة التنسيق في مكتب رئيس الوزراء حسب الأصول للاقرار.

من الجدير بالذكر أن متابعة ورصد مدى تنفيذ هذه الاستراتيجية وغيرها من الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية يتم من خلال الامانة العامة لمجلس الوزراء التي تتنابع مع القطاعات المختلفة لاعداد اطار النتائج الاستراتيجي الذي يتم من خلاله رصد مدى التقدم في تحقيق النتائج التي ادرجت في تلك الاستراتيجيات بالرجوع الى المؤشرات التي وضعت لهذا الغرض وبالاستناد الى تلك الاستهدافات التي وضعت للثلاث سنوات القادمة.

2. تحليل الواقع

2.1. نبذة عن القطاع (وصف نطاق القطاع والقطاعات الفرعية وكذلك تحليل الشركاء العاملين في القطاع)

لعل أهم ما يميز "البيئة" هو تداخلها أو تقاطعها مع معظم القطاعات التنموية الأخرى، مما يُضفي عليها صفة "عبر قطاعية". لذلك، جاء قرار مجلس الوزراء الأخير باعتبار البيئة موضوعاً عبر قطاعي انعكاساً وترجمة لالتزام الحكومة الفلسطينية بالقضايا البيئية وإيلائها الإهتمام الكبير بتطوير وحماية البيئة الفلسطينية بكافة عناصرها من هواء، وماء، وتربة، وما يتفاعل فيها ويؤثر عليها. جاء ذلك بعد سنوات من إعداد خطط قطاعية بيئية، والتعامل مع البيئة كمجال مستقل وكقطاع تنموي منفصل، الا أن معالم التوجه الإستراتيجي في التخطيط البيئي تغيرت بحيث تحول العمل في هذا السياق من قطاع منفصل محدد إلى مجال عبر قطاعي يتداخل ويتشابك مع كافة القطاعات التنموية، ويتكامل مع الخطط القطاعية الأخرى.

لقد نصت المادة 33 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل على "أن البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية". وعلى هذا الأساس الدستوري، بُني قانون البيئة رقم 7 والصادر في عام 1999 وتعديلاته، والذي يشكل المرجعية القانونية الرئيسية فيما يتعلق بالبيئة وحمايتها. حيث عرّف القانون البيئة بأنها " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من هواء، وماء، وتربة، وما عليها من منشآت، والتفاعلات القائمة فيما بينها"[1]. ومنح القانون سلطة جودة البيئة (وزارة شؤون البيئة سابقاً) المسؤولية في قيادة تنسيق العمل في القضايا المتعلقة بالبيئة، وعن صيانة البيئة وحمايتها، والمحافظة على صحة الإنسان، وكبح استنزاف المصادر الطبيعية، والحد منها، ومكافحة التصحر، والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التغير المناخي، والحد من التلوث، وتعزيز الوعي والسلوك البيئي، وضمان تحقيق التنمية المستدامة للمصادر الطبيعية، بما يراعي حق الأجيال القادمة، وحماية المناطق الحساسة بيئيا.

وبالنظر إلى تنوع القضايا والعناصر البيئية، وتداخل وارتباط مجالات العمل والتداخل مع القطاعات التنموية الأخرى، فإن ضمان التنسيق والتفاعل والتكامل بين سلطة جودة البيئة والمؤسسات التي تقود

[1] المادة 1 من قانون البيئة رقم (7) لعام 1999.

القطاعات التنموية الأخرى هو ركيزة أساسية لضمان العمل المتكامل الفعال في وضع السياسات، والأنظمة، والإستراتيجيات، والتعليمات، والمواصفات، أو في تنفيذها والمراقبة عليها، وتقييم أثرها.

من خلال التعريف العام للبيئة فانه يمكن القول بأن العمل البيئي والبعد البيئي يتداخل ويتشابك مع معظم القطاعات التنموية ان لم يكن معها جميعا، **فقطاع المياه** مثلا وما يتضمن من تطوير وادارة للمصادر الجوفية والسطحية وحمايتها من التلوث وتحسين الجودة، بالاضافة الى جمع ومعالجة المياه العادمة المنزلية واعادة استخدامها في مجالات مناسبة لجودتها وكمياتها، ومسألة الحصاد المائي أو تحلية مياه البحر والينابيع أو الآبار المتملحة، أو توفير مصادر مياه جديدة وترشيد استخدام الموارد المتاحة، وتطوير الأطر المؤسسية والقانونية التي تنظم قطاع المياه، كل ذلك يعتبر من القضايا التي تقع في صلب قطاع المياه إلا أنها أيضا تعتبر من المسائل التي تجيب على تضمين البعد البيئي في هذا القطاع الهام. أما فيما يتعلق **بقطاع الطاقة** بما يشمله من تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة وترشيد استخدامات الطاقة من كافة مصادرها ورفع كفاءة الطاقة وتقليل الفاقد منها يدعم مباشرة العمل البيئي ويشير الى تضمينه في هذا المجال. أما بخصوص **قطاع الحكم المحلي والاداري** فان علاقته وثيقة جدا مع البعد البيئي وحماية البيئة، حيث أن قطاع النفايات الصلبة، والذي يعتبر محور قطاع الحكم المحلي يعتبر من أهم مصادر تلوث البيئة، فان العمل فيه وتطويره وايجاد السبل الأمثل لادارته والاستفادة منه كمورد وليس فقط كملوث من خلال اعادة الاستخدام والتدوير أحيانا أو تحويل النفايات الى طاقة مرة أخرى أو تحويل النفايات الى سماد عضوي، كما أن ادارة النفايات الخطرة والتخلص منها بشكل سليم كل ذلك يعتبر من القضايا الحامية للبيئة ويخدم البيئة ويحافظ عليها. كما أن موضوع استعمالات الأراضي وتصنيفها يعد ذو علاقة مباشرة بحماية البيئة وضمان أقل ضرر ممكن على المحيط الحيوي، هذا بالاضافة الى تطوير المخططات الهيكلية والتخطيط المكاني الذي لابد وأن يكون البعد البيئي حاضرا وبقوة فيه من أجل تقليل المخاطر الممكنة عن التخطيط الحضري والأخذ بالاعتبار كافة المشاكل البيئية المحتملة وايجاد الحلول لها. هذا الى جانب مسألة مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية المحلية التي تنفذها البلديات والمجالس القروية، اذ لابد وأن تراعي تلك المشاريع في تنفيذها أو في التخطيط لها البعد البيئي ودراسات تقييم الأثر البيئي لضمان أقل قدر ممكن من الأثر على البيئة و الأخذ بالاعتبار الاجراءات التخفيفية اللازمة. أما فيما يتعلق **بقطاع النقل والمواصلات** الذي يعتبر أحد مصادر التلوث الرئيسية للهواء المحيط، فان تبني برامج وتدخلات تعنى بتشجيع النقل العام وتخفيف استخدام النقل الخاص، وتشجيع استخدام السيارات الكهربائية والهجينة– قدر المستطاع–، ومراقبة وضبط انبعاثات

عوادم المركبات، والاهتمام بمستوى الخدمة على الشوارع وتخطيطها بشكل مناسب وسليم، كل ذلك من شأنه أن يحافظ على البيئة ويقلل من مستويات التلوث التي قد تنجم عن ذلك القطاع. أما فيما يتعلق **بقطاع الاشغال العامة والاسكان**، فان تعزيز مسألة البناء الأخضر سواء في المباني الحكومية أو مباني مشاريع الاسكان التي تعكف الوزارة على بنائها أو تنظيم اقامتها من قبل شركاء آخرين، وكذلك شق الطرق بكافة أشكالها وأنواعها ومراعاة المعايير البيئية سواء في التخطيط أو التنفيذ، كل ذلك يساعد على تقليل تلوث البيئة ويحمي المصادر الطبيعية ويعزز استدامتها، هذا الى جانب اعادة النظر في نظام العطاءات المركزي من منظور بيئي ليصبح مستداما، وهو ما من شانه أن يساعد في حماية البيئة والموارد الطبيعية. أما **القطاع الصناعي**، فان ضبط المصانع وعمليات الانتاج فيها لتكون أقل تلويثا للبيئة وأقل انتاجا للنفايات وتستخدم الموارد بشكل أكثر فعالية، وتراعي المواصفات ونظم الادارة البيئية، وذلك من خلال تطبيق القوانين والانظمة الخاصة بترخيص المنشآت الصناعية والاقتصادية بما ينسجم مع الشروط والمعايير البيئية، فان ذلك كله يدعم البيئة ويحميها ويضمن التخفيف من الأعباء التي يلقيها هذا القطاع عليها. أما في **قطاع الزراعة** الذي يعتبر من القطاعات الأكثر استهلاكا للموارد الطبيعية لاسيما مورد المياه، وما يدخل في عمليات ادارة هذا القطاع وعجلة الانتاج من أسمدة ومبيدات وما تسببه من تلوث للتربة ومصادر المياه، وما ينتج عن هذا القطاع من نفايات صلبة وخطرة، والأثر المحتمل بل الأكيد لهذا القطاع على التنوع الحيوي الذي يعتبر أساس الأمن الغذائي، كل ذلك اذا ما تمت العناية به والأخذ بالاجراءات والتدخلات الصحيحة لتخفيف أثره فانه يساعد كثيرا في حماية البيئة واستدامتها، هذا الى جانب التدخلات والاجراءات اللازمة لمكافحة التصحر وتدهور جودة التربة والأراضي، ومراعاة الأبعاد البيئية في عمليات استصلاح الاراضي، الى جانب الأثر البالغ للتغير المناخي على هذا القطاع وضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة للتكيف معه، بالاضافة الى العمل على تنظيم الصيد ومنع الرعي الجائر في إطار الحفاظ على التنوع الحيوي. أما فيما يتعلق **بقطاعي التعليم والتعليم العالي**، فان مسألة المناهج الدراسية وتضمين البعد البيئي فيها، وكذلك تطوير النشاطات اللاصفية لتحاكي البيئة وتراعي حمايتها وصونها، والاهتمام بقضية البحث العلمي البيئي وتشجيع المبادرات والأفكار الريادية الهادفة لتطوير وحماية البيئة، وكذلك العمل على تطوير المعرفة لدى الطلاب وتحويلها الى سلوك صحيح في النهاية، هذا كله يدعم البيئة وحمايتها ويساعد في الحد من هدر وتدهور الموارد الطبيعية وحسن ادارتها. أما **قطاع ادارة المال العام** ، فان هناك قضايا هامة جدا تتقاطع مع مفهوم حماية البيئة واستدامتها كما هو الحال بشأن نظام المشتريات العامة وتطويره ليكون مستداما ومحافظا على البيئة، كما أن فرض

الضرائب على القطاعات الملوثة واعفاء أو تخفيض الضرائب عن تلك القطاعات الصديقة للبيئة، الى جانب تحفيز وتشجيع الاستثمارات الخضراء، كل هذا يساعد في حماية البيئة وتقليل نسب التلوث الناتج عن قطاعات الانتاج والخدمات المختلفة. أما فيما يتعلق **بقطاع السياحة**، فان تعزيز مفهوم السياحة البيئية وتطويره، وكذلك اتباع المفاهيم والمعايير البيئية في تشغيل وادارة المرافق السياحية المتعددة، من شأنه أن يحمي البيئة بعناصرها المختلفة ويقلل من الضرر الحاصل من هذا القطاع على البيئة. وبخصوص **قطاع الثقافة والتراث** فان هناك علاقة من حيث أن هذا القطاع يمكن أن يكون من الوسائل الهامة في زيادة المعرفة والوعي بالقضايا البيئية من خلال ابراز البعد البيئي والقضايا البيئية في الأنشطة الثقافية المتعددة كمعارض الكتب والعروض المسرحية والثقافية والندوات والمؤتمرات وغيرها، هذا الى جانب فرصة تشجيع الابداع في مجال الكتابة البيئية والرسم البيئي أو التصوير الفوتوغرافي لعناصر البيئة المختلفة. أما **قطاع الصحة**، فان ادارة ما ينجم عن هذا القطاع من مخلفات طبية، وكذلك رصد العلاقة بين المرض والمسبب في التلوث البيئي، وكذلك تبني مفهوم البناء الأخضر في المرافق والأبنية الصحية، واعتماد أنظمة الادارة البيئية في المختبرات والمراكز الطبية، وتعزيز العلاقة بين الصحة والبيئة، كل ذلك من شأنه أن يحمي البيئة ويعزز من تقليل الضرر الواقع عليها من هذا القطاع. أما **قطاع التشغيل**، فان اتباع شروط السلامة المهنية وضبط المرافق والمصانع ومواقع التشغيل المختلفة من حيث الحصول على الموافقات البيئية وتطبيق الاجراءات والمعايير والشروط الصحية والبيئية كل ذلك من شأنه أن يحمي العامل أولا ومحيط العمل ثانيا والبيئة ثالثا. أما قطاع **العدل والقضاء**، فان تطوير المنظومة التشريعية للبيئة وضمان تطبيقها، وانفاذ القانون البيئي وآلياته، وتطوير البنية التحتية اللازمة في هذا المجال من حيث التأهيل والتدريب وبناء القدرات وايجاد الأجسام الادارية والمؤسسية اللازمة، كل ذلك من شأنه أن يساهم بشكل كبير في حماية البيئة والحد من الاعتداءات الواقعة عليها من قبل المواطنين، الأمر الذي يساهم في حمايتها واستدامتها. وبخصوص **قطاع الأمن** فان الأمن البيئي هام جدا لأمن المواطن واستقراره، حيث أن مشاكل النزوح البيئي التي غالبا ما تنجم عن وجود مشاكل بيئية في بعض المناطق تهدد حياة واستقرار المواطنين ومصادر رزقهم وصحتهم العامة، كما أن الأخطار والمهددات التي تصاحب الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحرائق الشاسعة من شأنها أن تؤذي وتهدد حياة المواطنين، هذا الى جانب بعض المواقع الساخنة من حيث التلوث أو تلك التي تنطوي على مخاطر بيئية ايضا تعصف باستقرار المواطنين وتهدد حياتهم. لذا فان تعزيز وبناء القدرات وتطوير الأطر القانونية والمؤسسية التي تتنابع وتعالج مثل تلك القضايا لاشك أنها تعود بالمنفعة على المواطن وتجنبه

تلك المخاطر وكذلك تحد من تلك المخاطر الى أقل درجة ممكنة. أما فيما يتعلق **بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،** فان البث الخلوي وبث الانترنت من خلال الأبراج ومحطات التقوية يعتبر مسألة أساسية تقع ضمن نطاقه، وحيث أن هذا النوع من الاشعاع قد ينطوي على مخاطر معينة فانه لابد من الالتزام بالمعايير البيئية المعتمدة والزام مشغلي تلك الأبراج بالحصول على الموافقات البيئية اللازمة لضمان سلامة الانشاء والتشغيل، من جانب آخر فان تداول الأجهزة الخليوية واستعمالها وصيانتها ينطوي على انتاج كميات معقولة من النفايات الالكترونية، الأمر الذي يحتاج الى ضبط والزام منتجي تلك النفايات باتباع الاساليب الصحيحة في ادارة تلك النفايات، هذا الى جانب أن هذا القطاع قد يكون وسيلة من وسائل الترويج للبيئة من خلال انتاج بعض الطوابع البريدية التي تحمل شعارات بيئية أو صور تعود لرموز بيئية وطنية كالطائر الوطني أو النبتة الوطنية أو ما شابه، بالاضافة الى امكانية استعمال وسائل الاتصال المختلفة من شبكات أرضية أو خلوية لنشر الوعي البيئي بين الجمهور. أما فيما يتعلق **بقطاع النوع الاجتماعي** فان استهداف المرأة في نشر الوعي والمعرفة البيئية سيسارع من انتشار هذه المعرفة في المجتمع نظرا لسعة المساحة التي تغطيها النساء في المجتمع، كما أن هناك امكانيات كبيرة لاستهداف البيئة في المشاريع التنموية ومشاريع الدعم والتمكين الاقتصادي للنساء. ما ينطبق على هذا القطاع بالتأكيد يمكن سوقه على **قطاع الشباب** الذين يشكلون عماد المجتمع وغالبيته، حيث أن استهدافهم في الأنشطة والبرامج البيئية الهادفة لنشر الوعي والمعرفة سيعود بالنفع على البيئة بالتأكيد، هذا الى جانب برامج التمكين أيضا، كما أن تشجيع وتحفيز الشباب على الابتكار والاختراع والبحث العلمي البيئي سيأتي بالتأكيد بنتائج هامة وملموسة من شأنها أن تحسن واقع البيئة وتحميها، الى جانب أن حملات العمل التطوعي التي تستهدف البيئة ويكون الشباب محورها يمكنها أن تحمي البيئة وتنظفها وتعزز روح المبادرة والمواطنة لدى فئة الشباب. أما فيما يتعلق **بقطاع الحماية الاجتماعية** فان تشجيع ودعم المبادرات الاجتماعية التطوعية ومشاريع التمكين الاقتصادي المحفزة للبيئة المستدامة والمشجعة للوظائف الخضراء لاسيما تلك التي تستهدف الشباب والمرأة وكذلك الأسر الفقيرة، هذا كله يعزز البعد البيئي ويعود بالنفع والحماية على البيئة، ويساعد في نشر المعرفة والوعي البيئي في شرائح وقطاعات اضافية من المجتمع. وفيما يخص **قطاع العلاقات الدولية،** فان تعزيز موقع ودور فلسطين في الاتفاقيات الدولية والهيئات والمؤسسات الدولية البيئية يعتبر غاية في الأهمية لوضع فلسطين في مصاف الدول الأخرى في هذا العالم، كما أن هناك فرصة كبيرة يمكن استغلالها بتفعيل هذا القطاع وهي الاستفادة من المصادر والموارد والصناديق الدولية البيئية سواء من خلال الاتفاقيات البيئية أو المؤسسات

البيئية المتعددة في المنظومة الدولية. هذا اضافة الى امكانية ووجوب فضح الممارسات والانتهاكات الاحتلالية بحق البيئة الفلسطينية، والذي يعتبر غاية في الأهمية ويجب تعزيزه وتطويره وتوفير الامكانات والأدوات اللازمة لذلك.

الى جانب التقاطعات المذكورة أعلاه ما بين قطاع البيئة وباقي القطاعات التنموية بشكل عام، فان هناك مهمات ومسؤوليات تقع على عاتق المؤسسة البيئية نفسها، كما هو الحال بشأن الرقابة والتفتيش البيئي على الأنشطة والمشاريع والمرافق التي قد تسبب أي أثر للبيئة والمحيط الحيوي، هذا الى جانب منح الموافقات البيئية لتلك الأنشطة التي نص عليها القانون حيث يعتبر منح الموافقة البيئية ضمن اجراءات محددة وواضحة متطلب أساسي لمنح الترخيص لمثل تلك الأنشطة والمنشآت والمرافق. وفي هذا السياق ومن منظور جغرافي تتميز المناطق المسماة (ج) بصعوبة تنفيذ القانون فيها وصعوبة ممارسة الرقابة والتفتيش البيئي بشكل سلس مقارنة مع غيرها من المناطق بسبب السيطرة الاسرائيلية عليها وعرقلة كل المحاولات الرامية الى فرض القانون الفلسطيني فيها، وبالتالي لابد من ايلاء الاهتمام لتلك المناطق والتفكير بطرق خلاقة لتعزيز هذا الامر.

كما أن مسألة نشر الوعي البيئي وتوفير المعلومات البيئية حول كافة عناصر البيئة تعتبر من المسائل والأنشطة الرئيسية في العمل البيئي. هذا الى جانب متابعة الاتفاقيات البيئية الدولية والقيام بالمتطلبات الوطنية في سبيل الانضمام لها والاستفادة من عضويتها لاسيما في مجال تجنيد الأموال من مصادر هذه الاتفاقيات المتعددة وكذلك في فضح وتعرية ممارسات الاحتلال وانتهاكاته بحق البيئة الفلسطينية وامكانية محاكمته ان أمكن. من جانب آخر فان مسألة التطوير المؤسسي والقانوني لقطاع البيئة يقع ضمن نطاق عمل سلطة جودة البيئة الأمر الذي يهدف الى وضع وتطوير وتحديث كافة التشريعات اللازمة لتنسيق العمل البيئي وكذلك بناء القدرات سواء للمؤسسة أو الشركاء في هذا القطاع. كما أن ضبط ايقاع التخطيط البيئي وتنسيق تلك العملية المعقدة لاسيما في ظل التقاطع الكبير والواضح بين هذا القطاع وغيره من القطاعات التنموية المختلفة، الى جانب بحث وتطوير السياسات اللازمة. ومن ناحية أخرى فان حماية الطبيعة وتطوير المصادر الطبيعية لاسيما المحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي ومناطق التراث الطبيعي تعتبر في صميم عمل المؤسسة ويقع ضمن نطاقها، وعلاقة ذلك بالتأكيد بعمليات التخطيط المكاني وتخطيط المدن والقرى في مخططات هيكلية مناسبة تراعي البعد البيئي. اضافة لذلك فان المؤسسة يناط بها أيضا القيام بتنسيق وقيادة العمل والجهود الوطنية الرامية الى التكيف مع ظاهرة التغير المناخي والحد من انبعاث الغازات الدفيئة أيضا، وفي هذا الاطار فانها تقود اللجنة

الوطنية المشكلة لهذا الغرض وتتابع بشكل حثيث مسألة تضمين التغير المناخي في خطط القطاعات المختلفة وتنفيذ مشاريع واجراءات ترمي الى التكيف مع هذه الظاهرة التي باتت تطال وتؤثر على كل القطاعات.

مما سبق يتبين حجم ونطاق العمل الملقى على عاتق سلطة جودة البيئة بحكم أنها الجهة المشرفة والمنسقة للعمل البيئي، كما يتبين مدى العلاقة والروابط مع الجهات الأخرى الشريكة في هذا السياق سواء كانت مؤسسات حكومية بحكم متابعتها وقيادتها حسب الاختصاص للقطاعات التنموية المتعددة، وهنا لا يمكن اغفال دور أي من المؤسسات الحكومية سواء كانت وزارات أو هيئات أو مراكز أو غير ذلك، حيث أن هناك تقاطعات وعلاقة مع كل القطاعات التنموية دون استثناء مما يتطلب أن تقوم كل مؤسسة من هذه المؤسسات بدورها في دعم العمل البيئي من خلال تضمين الأبعاد البيئية في استراتيجياتها وخططها التنفيذية بل وادراجها ضمن برامج موازناتها أيضا.

بالإضافة إلى التقاطعات مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، لا يمكن تجاهل الدور الرئيسي الذي تلعبه هيئات الحكم المحلي، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز الأبحاث في تطوير وحماية البيئة الفلسطينية وتحويلها من التزامات وقيود إلى فرص واستثمارات تخدم عجلة التنمية، من خلال استغلال الموارد الطبيعية بشكل يحافظ على البيئة، وتشجيع مفاهيم وتوجهات الإقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، والإنتاج والإستهلاك المستدامين، وزيادة الإعتماد على مصادر الطاقة البديلة والنظيفة، وإعادة الإستخدام والتدوير، ومعالجة النفايات الصلبة والمياه العادمة. ولأن البيئة وقضاياها والتحديات التي تواجهها أصبحت تحتل مكاناً متقدماً على سلّم الأولويات العالمية، وفي الأجندة الدولية، فإننا نلاحظ ازدياداً مطّرداً في اهتمام الشركاء الدوليين بالبيئة في فلسطين، سواء من خلال الدعم المالي، أو الفني، أو السياسي المقدم لسلطة جودة البيئة أو المؤسسات والجهات لأخرى. وفي هذا الخصوص نشيد بالإهتمام والدعم المقدم من السويد، وبلجيكا، وإيطاليا، وإسبانيا، واليابان، وبنك التنمية الألماني، والوكالة الأمريكية للتنمية، والإتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الإسلامي، ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والإتحاد العالمي لصون الطبيعة، والإسكوا، والايسيسكو، والآلية العالمية لإتفاقية مكافحة التصحر، وغيرها من الدول والمؤسسات التي تعتبر أيضا شريكة لنا في العمل في قطاع البيئة.

2.2. الاتجاهات الديمغرافية

لقد بلغ عدد سكان فلسطين المقدر حتى منتصف عام 2019 حوالي 4,976,684 نسمة[2]، حيث يتوزع ذلك ما بين الضفة الغربية بنحو 2,986,714 نسمة وقطاع غزة بنحو 1,989,970 نسمة. وبناء على التقديرات ذاتها فان هذه الأعداد من السكان هي في زيادة مستمرة، حيث من المتوقع أن تصل مع منتصف العام 2021 نحو 5,227,193 نسمة في فلسطين ونحو 3,120,448 نسمة في الضفة الغربية ونحو 2,106,745 نسمة في قطاع غزة. ان الزيادة السكانية لها علاقة مباشرة مع البيئة وبالتالي فان ذلك سينعكس بالتأكيد على هذا القطاع. فزيادة عدد السكان تعني زيادة الضغط على المصادر الطبيعية من حيث الطلب على الغذاء والماء والطاقة والأراضي، مما يعني زيادة البصمة الكربونية على البيئة، حيث سيصاحب هذا الطلب مزيد من الاستهلاك لتلك المصادر وبالتالي ستزيد فرصة استنزافها وعدم استدامتها. كما أن الزيادة السكانية بالتأكيد سيقابلها زيادة في الطلب على الخدمات المقدمة للمواطنين كوسائل النقل ووسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، هذا الى جانب التوسع في قطاع الانتاج الصناعي والزراعي والسياحي، الى جانب القطاع الصحي، مما يعني ان هناك كميات اضافية من النفايات الصلبة بأنواعها المختلفة والمياه العادمة ستنتج ومزيد من الانبعاثات الغازية والملوثات للجو ستتولد. وعليه فان ذلك سيتطلب مواكبة جادة وحثيثة لمجمل تلك التطورات المصاحبة للزيادة السكانية، من حيث التعاطي مع الاحتياجات الاضافية وتلبيتها من جهة، ومن جهة أخرى التعامل مع الأعباء الاضافية الواقعة على البيئة من جراء ذلك كالتلوث وغيره. ان التعامل مع ادارة القضايا البيئية لاسيما مسائل التلوث لابد لها وأن تتخذ شكلا أكثر نجاعة ووسائل أكثر كفاءة من أجل القدرة على استيعاب كل تلك التطورات المرتقبة. كما أن الاعتماد على الموارد المتجددة لاسيما في مجال الطاقة بات أمرا ملحا، هذا الى جانب ابتكار وسائل واليات لادارة النفايات تقلل الى الحد الأدنى من كميات النفايات المتولدة والاستفادة منها أيضا، من جانب آخر فان مبدأ الاستدامة ودمج المفاهيم البيئية لابد وأن تكون حاضرة وبقوة في كافة قطاعات الانتاج كالصناعة والزراعة والسياحة وغيرها من أجل تخفيف العبء على البيئة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ومدخلات الانتاج المتاحة.

هذا كله بالتأكيد يقودنا الى ضرورة تنفيذ الأهداف البيئية ومتعلقاتها من أهداف التنمية المستدامة الواردة في أجندة التنمية 2030، حيث أن تلك الأهداف بغاياتها المختلفة تساعد الى قدر كبير في التعامل مع تلك القضايا بشكل مستدام اذا ما تم تطبيقها بالشكل الصحيح والموصى به.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

2.3. وصف وتحليل الواقع الحالي للقطاع

ان المجالات التي تتداخل فيها البيئة متعددة وواسعة ومتشابكة ، لذا فإننا نعرض فيما يلي وبشكل مقتضب تحليلاً لأهم المجالات والقضايا البيئية التي تؤثر على الوضع المعيشي والتنموي في فلسطين، بحيث تشكل في مجموعها صورة متكاملة للبيئة في فلسطين بوصفها مجالاً يؤثر في معظم القطاعات التنموية الأخرى ويتقاطع معها.[3]

2.3.1. الأرض والبيئة

دولة فلسطين المحتلة هي جزء من الوطن العربي ولها موقع جغرافي متميز، وبالرغم من صغر مساحتها إلا أنها ذات تنوع في التضاريس والمناخ مما يعكس أنماطا بيئية مختلفة على النحو التالي:

غور الأردن: تبلغ مساحة غور الأردن حوالي 400 كم^2 ويتراوح معدل سقوط الأمطار فيه من 100–200 ملم سنوياً. وهي منطقة تعتبر غنية بالينابيع الطبيعية والمياه الجوفية. عانت منطقة غور الأردن في السنوات الأخيرة من استنزاف للمصادر الطبيعية سواء بسبب الضخ الجائر أو بسبب السياسات الإستيطانية الإسرائيلية. ويكتسب مناخ غور الأردن ميزة زراعية ينفرد بها وتجعله ذات أهمية اقتصادية. وتعتبر الخضروات والموز والنخيل أهم المزروعات في هذه المنطقة.

السفوح الشرقية: تمتد السفوح الشرقية من جنين شمالاً إلى الخليل جنوباً بعرض 10–20 كم وتبلغ مساحتها حوالي 1500 كم2 . تتميز المنطقة بالإنحدار الشديد ومعدل سقوط أمطار يتراوح بين 150–300 ملم سنوياً. وهي مناطق شبه جافة أو صحراوية ويتم غالبا زراعتها بالشعير.

المرتفعات الجبلية الوسطى: تمتد على طول المحافظات الشمالية ويتراوح ارتفاعها ما بين 400–1027 متر فوق سطح البحر، ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 300–700 ملم سنوياً. وهي مناطق صالحة لزراعة الزيتون واللوزيات.

---

[3] اعتمدنا في تحليل الواقع البيئي على الأدبيات السابقة والمعلومات المتوفرة في مجموعة من الوثائق والتقارير الرئيسية مثل: استراتيجيات البيئة القطاعية السابقة، الإستراتيجيات القطاعية الأخرى،الإستراتيجية الوطنية، برنامج العمل الوطني وإستراتيجية التمويل المتكاملة لمكافحة التصحر في الأرض الفلسطينية المحتلة، الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين، الإستراتيجية الوطنية للتوعية والتعليم البيئي، واستراتيجية التكيف المناخي وخطة العمل الوطنية للتكيف مع اثر التغير المناخي، استراتيجية قطاع المياه، الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة، استراتيجية قطاع الزراعة، الخ.

المناطق شبه الساحلية: وتقع هذه المناطق فيما يعرف بمناطق أقدام الجبال وهي منطقة صغيرة، ويتراوح إرتفاعها من 100–300 م فوق مستوى سطح البحر. وهذه المنطقة عبارة عن شريط ضيق بطول 60 كم وعرض 2–12 كم. وأهم المحاصيل الزراعية فيها: الخضروات وأشجار الفاكهة.

المنطقة الساحلية (قطاع غزة): تقع هذه المنطقة إجمالا في قطاع غزة ويصل ارتفاعها إلى 40 م فوق سطح البحر وتبلغ معدلات سقوط الأمطار فيها 200– 300 ملم/سنويا. وهي صالحة لزراعة الخضروات والحمضيات والزراعة المكثفة.

2.3.2. التنوع الحيوي

على الرغم من صغر مساحة فلسطين إلا أنها غنية بتنوعها الحيوي وتعتبر مركزاً للتنوع الحيوي من النباتات والحيوانات البرية، حيث يقدر عدد الأنواع الحية النباتية والحيوانية التي تعيش في فلسطين التاريخية حوالي 51,000 نوعاً تشكل ما يقرب من 3٪ من التنوع الحيوي العالمي[4].

تزخر فلسطين بالكثير من أنواع النباتات البرية، إذ يصل عدد النباتات المزهرة فيها إلى ما يزيد عن 2000 نوعاً، حيث يبلغ عدد الأنواع المتوطنة منها في فلسطين حوالي 261 نوعاً، من بينها 12 نوعاً نادراً و543 نوعاً مهددا بالإنقراض خاصة العائلة الزنبقية والسوسنية[5]. كما تبلغ المساحة الزراعية الكلية نحو 1.2 مليون دونم أو ما نسبته 21 % من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 90 % منها في الضفة الغربية و 10 % في قطاع غزة. وتشكل مساحة الإراضي البعلية 81 % بينما تشكل المساحة المروية 19 % من مجموع المساحة الزراعية ، أما مساحة المراعي فتبلغ 2.02 مليون دونم ولا تتجاوز مساحة المتاح منها للرعي 621 ألف دونم، كما وتبلغ مساحة الأراضي المصنفة كغابات مغلقة حوالي 94 الف دونم، والأراضي المصنفة كحراج حوالي 320 الف دونم من مجموع المحميات الطبيعية والبالغة 48 محمية[6].

[4] جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2015

[5] القرير الوطني الخامس للتنوع الحيوي 2015

[6] استراتيجية الزراعة 2014-2016

وتمتاز فلسطين بتنوع كبير في حيواناتها، حيث يقدر عدد الأنواع الحيوانية حوالي 30,850 نوعا؛ منها 30,000 نوعا من اللافقاريات، و373 من الطيور، و92 من الثدييات، و81 من الزواحف، و5 من البرمائيات و 297 نوعا من الاسماك. ويعيش في المسطحات والمجاري المائية الداخلية في فلسطين حوالي 32 نوعاً أصيلاً من الأسماك ونحو 14 – 16 نوعاً دخيلاً [7].

وكتوزيع جغرافي تعتبر المحميات الطبيعية الواقعة في المنطقة المسماة (ج) مهددة بشكل كبير من قبل الاحتلال خاصة وأنه لا يسمح ببمارسة أي نشاط أو تدخل في سبيل ادارتها وحمايتها فلسطينيا. كما يعتبر هذا الأمر ذريعة للاحتلال للسيطرة على مزيد من الأراضي تحت حجة اعلان محميات طبيعية جديدة أو توسيع أخرى في الأراضي الفلسطينية من أجل الاستيلاء على مزيد من الأراضي ومصادرتها كما حدث مؤخرا في العام 2019 في أكثر من موقع في الضفة الغربية.

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن التنوع الحيوي يواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من اهمها:

- تأثر التنوع الحيوي نتيجة الممارسات المستمرة للإحتلال الإسرائيلي ضد البيئة الفلسطينية مثل مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات، وشق الطرق الإلتفافية وإقامة جدار الضم والتوسع، وعمليات التجريف للأراضي لنفس الأغراض، واقتلاع الأشجار والغابات الطبيعية.
- النشاطات الإنسانية التي تتمثل في الصيد والرعي الجائر والتوسع العمراني وإنشاء المصانع مثل مناشير الحجر والكسارات والمحاجر، وما ينجم عنها من تلوث. الأمر الذي أدى الى تدمير المواطن الطبيعية للأنواع، وتقطيع وتجزئة الأنظمة البيئية وعدم تواصل الأراضي، مما يقود بالضرورة الى اختفاء البيئات الطبيعية واضمحلال المجتمعات النباتية والحيوانية المرتبطة بها أو تهديدها بالإنقراض.
- النشاطات الزراعية التي تتمثل بالإستخدام الزائد للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية مما أدى الى تلويث التربة، وتهديد التنوع الحيوي.

[7] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

- تهديد إستنزاف المياه وتلوثها نتيجة نشاطات القطاع الزراعي والصناعي للتنوع الحيوي في قطاع غزة. كما أن الإستغلال الزائد لهذه المصادر بسبب محدودية مساحة قطاع غزة يؤثر مباشرة على تواجد مكونات التنوع الحيوي في غزة، ثم إن القيود الإسرائيلية لتحديد منطقة صيد الأسماك في سواحل غزة تشكل خطراً وضغطاً كبيراً على تنوع الحياة البحرية هناك.
- ظاهرة التغيرات المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على توزيع سقوط الأمطار السنوي وبالتالي على التنوع الحيوي.
- لا يوجد سيطرة فلسطينية على كامل الأرض الفلسطينية بما يشمل الكثير من المحميات وعناصر البيئة الطبيعية.
- لا يوجد ضبط كاف للممارسات السلبية والإعتداءات التي تؤثر في البيئة الطبيعية.
- ضعف التقييم والتوثيق لكمية ونوعية عناصر البيئة الطبيعية بما يشمل التنوع الحيوي، وبالتالي عدم دقة الرقم المتوفر وأحيانا تعدد المصادر في المعلومات مما يجعل مسألة الحماية ووضع الخطط والتدخلات غير دقيق.
- البيئة الطبيعية من غابات واحراش ومحميات ومراعي ومصاطب لجمع المياه والحياه النباتية الطبيعية والحيوانية والتنوع الحيوي مهملة وغير محمية.
- تجزئة وتدهور النظم الإيكولوجية الطبيعية وشبه الطبيعية والموائل والمناظر الطبيعية بالإضافة إلى تدهور التنوع الحيوي.
- محدودية الإمكانات البشرية والفنية لمكافحة الحرائق التي قد تطال الغابات والمحميات الطبيعية.

2.3.3. مصادر المياه

تعتبر الأمطار مصدر المياه الرئيسي في فلسطين حيث تتراوح من 100– 700 ملم سنوياً. وتنقسم مصادر المياه في فلسطين إلى[8]:–

[8] الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، 2014

المياه السطحية: تعد مصادر المياه السطحية في فلسطين نادرة للغاية، و يوجد حاليا عدد محدود من مصادر المياه السطحية في الضفة الغربية بينما لا يوجد أي منها في قطاع غزة (سوى وادي غزة)، حيث تم تجفيف الوديان الرئيسية نتيجة إستغلال إسرائيل للمياه في أعالي الحوض. ومعظم الوديان تتدفق لأسابيع قليلة في العام، وتكون عادة على هيئة فيضانات سريعة مؤقتة. وهذا المصدر يصعب جمعه او استغلاله إذ أنه في معظم الوديان تحول الخصائص الجيولوجية /الجغرافية المعقدة والاجراءات الاحتلالية دون إنشاء سدود تخزين كبرى، هذا الى جانب التكاليف المالية اللازمة لذلك.

ويتمثل المصدر الرئيس الدائم لمصادر المياه السطحية في الضفة الغربية في نهر الأردن، حيث تستغله إسرائيل بشكل رئيسي لأغراض الري وامدادات المياه المنزلية منذ الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام1967.

المياه الجوفية: تعتمد فلسطين بشكل أساسي على المياه الجوفية حيث تأتي غالبية إمدادات المياه الفلسطينية من هذا المصدر إما عن طريق الإبار أو الينابيع. هذا وتعتبر الأمطار المصدر الرئيسي لتغذية المياه الجوفية المتجددة، حيث يقدر المعدل العام للتغذية المتجددة للأحواض الجوفية من مياه الإمطار بحوالي 675–794 مليون متر مكعب سنويا في الضفة الغربية، وحوالي 55–60 مليون متر مكعب سنويا في قطاع غزة. هذا وتتواجد طبقات المياه الجوفية في الضفة الغربية عادة في ثلاثة أحواض رئيسية (الحوض الغربي، والحوض الشرقي، والحوض الشمالي الشرقي).[9]

وفي قطاع غزة، تتواجد مصادر المياه الجوفية في طبقة المياه الجوفية الرملية الضحلة (الحوض الساحلي)، وتمتد شمالا و شرقا إلى إسرائيل وجنوباً إلى مصر. وهناك أكثر من 5000 بئر للمياه، يستخدم معظمها لأغراض الزراعة بمتوسط عمق يبلغ 40-70 متراً، بينما يقع منسوب المياه الجوفية على عمق 20-50 متراً تحت سطح الأرض[10]. وتعد غزة منطقة جافة، كما تتسم معدلات تغذية المياه الجوفية المحلية فيها بأنها محدودة للغاية. ويتجاوز معدل إستخراج المياه الجوفية من قبل كافة المستخدمين معدلات التغذية الطبيعية للخزان الجوفي الساحلي مما أدى إلى استنفاذ طبقة المياه الجوفية، وتدهور نوعيتها نتيجة لتسرب مياه البحر الأكثر ملوحة إلى الخزان الجوفي الساحلي.

[9] الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، 2014

[10] الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، 2014

بالتأكيد فان مسألة مدى توفر مياه صالحة للشرب من أي من المصادر تعتبر من القضايا الحساسة جدا خاصة وأن ما يميز قطاع غزة عن الضفة الغربية أن معظم المياه الموجودة في قطاع غزة تعتبر غير صالحة للشرب مقارنة مع تلك المتوفرة في الضفة الغربية. وبالتالي فان البدائل مطلوبة في قطاع غزة لايجاد مصادر مياه صالحة للشرب وكافية للاستهلاك المنزلي لكافة السكان.

المياه غير التقليدية: في ظل ندرة المصادر المائية (الندرة الطبيعية أوالتقاسم غير العادل لحقوق المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين) بالإضافة إلى الزيادة المستمرة للطلب على المياه لكافة الإستخدامات، شرعت الحكومة الفلسطينية بالتركيز على تطوير المصادر المائية غير التقليدية والتي مازالت دون المستوى المطلوب أو المتاح. وتشمل هذه المصادر: تحلية مياه البحر، و إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن مصادر المياه الفلسطينية تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من اهمها:

- السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه واستغلالها لاكثر من 80% من هذه المصادر[11].
- جدار الضم والتوسع العنصري الذي يحول دون الوصول الى بعض مصادر المياه.
- إتساع الفجوة بين العرض والطلب على كميات المياه نتيجة النمو السكاني والمحدودية القسرية لمصادر المياه المتاحة، مع العلم أن تقديرات سلطة المياه تشير الى أن الطلب على المياه سيتجاوز 850 مليون م^3 بعد العام 2020.
- الضخ الزائد من الآبار خاصة في قطاع غزة، حيث أن هذا أدى الى حدوث إستنزاف كبير يتجاوز ضعفي الحد الآمن أو الطاقة المتجددة سنوياً، مما أدى في النتيجة الى هبوط في مستوى المياه في بعض المناطق بحوالي 15 متر، وكذلك الى تداخل مياه البحر مع المياه العذبة وزيادة نسبة ملوحة المياه المتاحة للشرب في غزة.

[11] الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، 2014

- تلوث المياه الجوفية كنتيجة لتسرب المياه العادمة غير المعالجة، وتسرب عصارة النفايات الصلبة، والأنشطة الزراعية وخاصة في قطاع غزة.
- تتراوح نسبة الفاقد في شبكات المياه في الضفة الغربية بين24 ٪ و 36 ٪ حسب تقديرات سلطة المياه الفلسطينية. أما في غزة فقد قدرت سلطة المياه الفلسطينية نسبة الفاقد بأنها تبلغ 41-46 %، وهي تعد وفق المعايير الدولية مرتفعة.
- ما يزيد عن 97% من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، وهي من حيث الكمية أقل بكثير من الحد الإدنى الذي توصي به المنظمة ذاتها وهو (120 لتر/فرد/يوم) كحد أدنى.
- التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية المتوقعة على كميات وتوزيع الأمطار تزيد من تفاقم مشكلة نقص المياه حيث من المتوقع أن تؤثر على تغذية الأحواض الجوفية.
- لا يوجد إستغلال مناسب لمصادر المياه غير التقليدية مثل المياه العادمة المعالجة وكذلك مياه الأمطار.
- عدم شمولية المراقبة لجميع مصادر المياه، حيث أن هناك نسبة من المصادر ما زالت غير مراقبة.
- وجود بعض التعديات والاعتداءات على مصادر المياه.

2.3.4. المياه العادمة/الصرف الصحي

يعاني قطاع المياه العادمة من نقص شديد في البنية التحتية، حيث تشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني الى أن أكثر من ثلث الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن غير متصلة بشبكة صرف صحي. ففي عام 2018 بلغت نسبة الاسر في فلسطين التي تتخلص من مياهها العادمة بواسطة شبكة الصرف الصحي (32% في الضفة الغربية و76 % في قطاع غزة)[12]. بينما نجد أن 32% من الأسر في فلسطين تستخدم الحفر الإمتصاصية كوسيلة للتخلص من المياه العادمة، و 13% من الأسر تستخدم

[12] تقرير المراجعة النصفي لاجندة السياسات الوطنية 2019

حفر صماء للتخلص من المياه العادمة، أما النسبة المتبقية فتستخدم طرق أخرى للتخلص من المياه العادمة مثل تصريفها في الأودية.

تقدر كمية المياه العادمة التي تطرح الى البيئة بنحو 70 مليون م^3 سنويا إضافة إلى الكميات التي تطرحها المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية والتي تقدر بحوالي 40 مليون م^3 سنويا[13]. توجد في الأرض الفلسطينية احد عشرة محطة لمعالجة المياه العادمة المنزلية، خمسة منها في محافظات الضفة وتخدم مراكز المدن في جنين، وطولكرم، ورام الله والبيرة، ونابلس، واريحا. وخمس محطات في محافظات غزة تخدم كل من مدينة غزة، ورفح، وبيت لاهيا، وخان يونس، والمنطقة الوسطى. معظم هذه المحطات قديمة (تم إنشاء بعضها في السبعينات من القرن الماضي) وتتجاوز كميات المياه الداخلة اليها قدرتها التصميمية مما يقلل من كفاءة المعالجة فيها الى حد كبير.

الى جانب محطات المعالجة التي تخدم المدن الكبيرة فان هناك تدخلات لانشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي لبعض التجمعات الصغيرة من مصادر تمويل مختلفة كالإتحاد الإوروبي وغيره. ومع ذلك فقد أدى عدم استقرار الوضع السياسي، جنبا إلى جنب مع العوامل السياسية والإجتماعية الأخرى، إلى تأخير، بل تجميد تطوير العديد من محطات معالجة مياه الصرف الصحي المخططة بالكامل.

جغرافيا يكاد الريف الفلسطيني يخلو من خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة المنزلية مقارنة بمراكز المدن، مما يعني أن كميات مياه الصرف الصحي المتولد في مناطق الريف يتم التخلص منها بشكل غير سليم الأمر الذي يهدد البيئة ويزيد من العبء عليها. من جانب آخر فان معالجة المياه العادمة المتولدة في المدن المشمولة بخدمة الجمع لتلك المياه العادمة في شبكات لا تعتبر شاملة بمعنى أن المعالجة لا تتم في كافة المناطق وان تمت فانها تتفاوت في الكفاءة.

اما بخصوص المياه العادمة الصناعية، فحوالي ثلثي المصانع في فلسطين (59.9%) تتخلص من نفاياتها السائلة في شبكات الصرف الصحي[14]، مما يعرض هذه الشبكات للتلف بسبب المواد الكيماوية التي توجد في النفايات السائلة الصناعية، كما يضر بكفاءة محطات المعالجة اذا ما وصلت هذه المياه العادمة اليها. في حين أن أقل من ثلث هذه المصانع (29.9%) يتخلص من النفايات السائلة في حفر امتصاصية، مما يعرض المياه الجوفية لخطر للتلوث. على صعيد آخر، لا تتم معالجة النفايات السائلة

[13] الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، 2014

[14] الجهز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015

الخطرة الخارجة من المنشآت الصحية بشكل منفصل وإنما يتم تصريفها في شبكات المياه العادمة المنزلية مما يزيد العبء أيضا على الشبكات وعلى محطات المعالجة أيضا.

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن المياه العادمة/الصرف الصحي تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من اهمها:

- الوضع الحالي لقطاع الصرف الصحي يهدد الصحة العامة.
- افتقار الريف والمخيمات الى خدمات جمع ومعالجة المياه العادمة.
- عدم كفاءة وشمولية شبكات جمع المياه العادمة في المدن الرئيسية.
- النقص الواضح في عدد محطات المعالجة للمياه العادمة وعدم كفاءة بعض المتوفر منها.
- قيام المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية بطرح مياهها العادمة الى الاراضي الفلسطينية، مع عدم القدرة على تقييم كمية هذه المياه ونوعيتها.
- عدم اكتمال و/أو تطبيق الأنظمة والمواصفات والتعليمات المتعلقة بتصريف وجمع ومعالجة واعادة إستخدام المياه العادمة المنزلية والصناعية.
- ضعف اعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في مجالات الزراعة او مجالات اخرى كالتغذية الصناعية للاحواض الجوفية.

2.3.5. النفايات الصلبة

تقدر كميات النفايات الصلبة المنزلية المنتجة في فلسطين وفق المعلومات المتوفرة من الحكم المحلي بحوالي 3521 طن يومياً لعام 2017، بواقع 2021 طن في الضفة الغربية، و1500 طن في قطاع غزة[15]. حيث قدر متوسط إنتاج الفرد اليومي من النفايات المنزلية في فلسطين لعام 2016 حوالي 0.744 كغم، وقد تباين هذا المتوسط ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغ المتوسط 0.69 كغم في

[15] الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة في فلسطين 2017-2022

الضفة الغربية مقابل 0.799 كغم في قطاع غزة[16]. وتتباين هذ التقديرات ما بين المدن والقرى والمخيمات، وما بين المدن ذاتها باختلاف مستوى المعيشة وأنماط الإستهلاك.

تتراوح عمليات التخلص النهائي للنفايات الصلبة من تخلص آمن (طمر صحي) في مكبات صحية تلبي الشروط والمعايير البيئية كما هو الحال في كل من مكب زهرة الفنجان ومكب أريحا ومكب المنيا في الضفة الغربية ومكب الفخاري في قطاع غزة. حيث تقدر نسبة النفايات التي تصل لتلك المكبات حوالي 92%[17] من كمية النفايات المنتجة يوميا في الأراضي الفلسطينية، بينما يتم التخلص من الكميات المتبقية اما في مكبات مراقبة أو في مكبات عشوائية غير مراقبة ولا تلبي أياً من الشروط والمعايير البيئية والصحية. ويذكر أن هناك عدداً كبيراً من المكبات العشوائية يصل الى حوالي 74 مكباً تنتشر في كافة الأراضي الفلسطينية والتي تشكل نقاطاً للتلوث[18] خاصة في منطقة وسط الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فانه لا يوجد مكبات عشوائية باستثناء مكب جحر الديك وهو مكب مراقب ويستقبل نفايات محافظة غزة ومحافظة الشمال.

من جانب آخر تعاني منظومة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل في هذا المجال من التداخل وعدم الشمولية والإنسجام، حيث أن الأدوار والمسؤوليات تختلف من قانون لآخر، ويختلف الفهم للنصوص القانونية أيضا لدى مختلف الشركاء ما يسبب الإختلاف بين التطبيق على أرض الواقع وبين النصوص القانونية. ويعتبر إسناد مهام ومسؤوليات واضحة ومحددة إعتماداً على تفويض واضح للصلاحيات وفق ما يفرضه القانون، وحل بعض إشكالات التعارض والتداخل القائمة بما يختص بأنشطة إدارة النفايات الصلبة، والوصول إلى الترتيبات المؤسسية التي تشمل كافة المستويات، بما يضمن التفاعل المنظم بين المؤسسات المختصة، وبما يضمن التعاون وتدفق المعلومات الموثوقة على رأس القضايا ذات الأولوية وشرطاً رئيسياً لتحقيق الإدارة الفاعلة لهذا القطاع.

جغرافيا ان ادارة النفايات الصلبة من جمع ونقل وترحيل وتخلص تغطي جميع المناطق في فلسطين بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، الا ان ما يميز بعضها كما هو الحال في وسط الضفة الغربية عدم وجود

---

[16] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2016

[17] تقرير المراجعة النصفي لاجندة السياسات الوطنية (2019)

[18] الإستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة (2017-2022).

مكب صحي يخدم تلك المنطقة الجغرافية والتي تضم محافظة رام الله والبيرة ونابلس وسلفيت، مما يستدعي تلك المواقع نقل جزء من نفاياتها الى مكب زهرة الفنجان في شمال الضفة الغربية والتخلص العشوائي في المكبات العشوائية من الجزء الآخر. وبالتالي فان ظاهرة انتشار المكبات العشوائية ما زالت تطغى على هذه المناطق، وهي مسألة خطيرة وغاية في الأهمية.

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن إدارة النفايات الصلبة تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

- تفاوت مستويات الإدارة الفاعلة للنفايات الصلبة بين المناطق المختلفة.
- إنتشار العديد من المكبات العشوائية والمفتوحة للنفايات الصلبة.
- النقص الواضح في عدد المكبات الصحية في العديد من المناطق (حيث حددت الإستراتيجية الوطنية للنفايات الصلبة 3–4 مكبات صحية في الضفة الغربية و 1–2 في قطاع غزة) ، وقد تم إنشاء مكب لشمال الضفة الغربية (زهرة الفنجان) ومكب لجنوب الضفة الغربية (المنيا) وتم العمل على انجاز مكب الفخاري في قطاع غزة.
- لا يوجد نظام معتمد لادارة خاص بالنفايات الخاصة كمخلفات البناء والهدم وغيرها.
- لا يوجد فرز ومعالجة للنفايات الصلبة الخطرة بما فيها الطبية (باستثناء محاولات محدودة لجزء من النفايات الطبية في مجمع رام الله الطبي وفي منطقة جنوب الضفة، وكذلك تجربة جيدة في قطاع غزة ما بين وكالة الاونروا ومجلس النفايات الصلبة حيث أن النفايات الطبية تجمع من بعض المستشفيات ويتم تعقيمها في محطة ترحيل النفايات بخانيونس باستخدام جهاز آوتو كليف ومن ثم التخلص منها في مكب الفخاري.
- لايوجد ادارة خاصة للنفايات الصناعية لاسيما تلك التي تحتوي على نفايات خطرة.
- الإطار المؤسسي والقانوني لادارة قطاع النفايات الصلبة يحتاج الى المراجعة والتطوير بما يخدم ادارة النفايات الصلبة بشكل أفضل.

- ضعف نظام الرقابة والتفتيش البيئي على عمليات ادارة النفايات الصلبة ككل لا سيما عمليات المعالجة والتخلص.
- عدم وجود قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة.
- عدم وجود سيطرة على النفايات العابرة للحدود.
- ما زال النمط السائد للتخلص من النفايات الصلبة هو المكبات الصحية أو العشوائية، حيث أن هذا النمط غير مستدام ولا يمكن الاستمرار به على المدى البعيد وذلك لاحتياجه الى مساحات واسعة من الأراضي والى عمليات ادارة مرهقة.
- ما زال التعامل مع النفايات كعبء يجب التخلص منه، حيث أن التعامل والنظر الى النفايات لابد من تغييره بحيث تكون النفايات مصدر وليست عبء وذلك من خلال التفكير في استحداث أساليب اعادة التدوير والاستخدام وصناعة الكمبوست من النفايات العضوية وكذلك عملية انتاج الطاقة من النفايات. هناك بعض المبادرات في هذا المجال الا أنها محدودة وتتعامل مع نسبة بسيطة جدا من النفايات المنتجة.
- عمليات استخراج الغاز الحيوي من النفايات ما زالت غير مفعلة حيث يمكن تكثيف ذلك واستغلال وجود تلك الغازات في المكبات الصحية وكذلك في المكبات العشوائية الكبيرة.

2.3.6. النفايات الخطرة

يدخل في نطاق تعريف النفايات الخطرة أنواع عديدة مثل: النفايات الإلكترونية، والنفايات الزراعية الخطرة، النفايات الطبية (بما في ذلك النفايات الناتجة عن المختبرات)، وجثث الحيوانات المصابة بأمراض معدية للحيوان او الإنسان أو أية مواد أو نفايات ملوثة بأمراض معدية، والنفايات الصناعية الخطرة، والبطاريات المستخدمة، ونفايات الإسبستوس، والزيوت المستعملة، والاطارات المستخدمة وغيرها. ولعل من أهم التحديات المتعلقة بهذا المجال هو نقص المعلومات المتوفرة عن هذا النوع من النفايات مما يزيد من صعوبة معرفة حجم تلك النفايات وبالتالي الطرق المناسبة للتعامل معها وادارتها وطرق التخلص منها.

وتعتبر النفايات الطبية أي تلك التي تتولد عن مراكز الرعاية الصحية في فلسطين هي أكثر الأنواع التي تتوفر عنها بيانات ومعلومات من بين النفايات الخطرة، حيث ينتج ما قيمته نحو 914 طناً من النفايات الطبية شهرياً[19]. حيث تقوم86.5% من مراكز الرعاية الصحية بالتخلص من النفايات المتولدة عنها في مكبات النفايات التابعة للهيئة المحلية المتواجدة فيها تلك المراكز مقابل 13.5% منها في مكبات عشوائية وبطرق أخرى. ولا يوجد في فلسطين عموماً مكبات خاصة بالنفايات الطبية عدا بعض المشاريع التجريبية (محارق، أو خلايا، أو وحدة معالجة) التي تم تنفيذها في مستشفيات غزة ورام الله والخليل[20].

ما زال التعامل مع هذا النوع من النفايات يتم وكأنها نفايات منزلية حيث ان هذه النفايات في معظم المناطق الجغرافية يجري عليها ما يجري على النفايات المنزلية، باستثناء بعض المواقع كما هو الحال في منطقة الخليل وبيت لحم ورام الله وغزة. الا أن الجائحة الاخيرة التي عصفت بدول العالم ومنها فلسطين حدت بنا ايلاء الاهتمام بهذا النوع من النفايات كونها معدية وقد تكون سببا في انتشار الفيروس، وبالتالي تم اقتناء بعض أجهزة التعقيم في معظم المحافظات واتخاذ الاجراءات الصحية والبيئية اللازمة للتعامل مع هذا النوع من النفايات. ما زال هذا الأمر بحاجة الى مراجعة وتقييم من أجل ضبط الايقاع في العمل فيه وتنظيمه بشكل أفضل وايجاد السبل الصحيحة للتعامل مع هذا النوع من النفايات التي يتم انتاجها في كافة المحافظات على حد سواء. من جانب آخر يعتبر موضوع تهريب النفايات الخطرة عبر الحدود (عبر الخط الأخضر) من التحديات الكبيرة في المناطق الحدودية المتاخمة للخط الأخضر، حيث تكثر هناك محاولات تهريب النفايات الخطرة الى الأراضي الفلسطينية والتي يتم ضبط العديد منها بشكل دائم كما هو الحال في محافظات الخليل وطولكرم وقلقيلية وسلفيت ورام الله في أغلب الأحيان.

ان طيف النفايات الخطرة واسع وتتعدد مصادر انتاجه، غير أن هذا النوع من النفايات لا يوجد أي تعامل خاص معه بالشكل البيئي السليم، حيث أن المطلوب بداية الفصل من المصدر ثم الجمع والنقل المنفصل ثم المعالجة، وهذا كله لايتم حاليا. أما جغرافيا فان محافظة الخليل ظهرت فيها مؤخرا الحاجة الطارئة الى التعامل مع النفايات الالكترونية كواحدة من النفايات الخطرة بحكم وجود كميات من هذا النوع من النفايات هناك والعمل بها يعتبر مصدر رزق للعديد من الأهالي وهو ما شكل حاجة ماسة للتعامل معها وحدا بسلطة جودة البيئة البحث عن حل لتلك المشكلة هناك حيث قامت بالبدء في تاسيس مركز لمعالجة هذا النوع من النفايات بطرق بيئية سليمة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي (المركز الأوروبي الفلسطيني لمعالجة النفايات الالكترونية).

[19] التقرير الوطني الأول للنفايات الخطرة في فلسطين 2015-2016

[20] وزارة الصحة الفلسطينية، 2016

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن النفايات الخطرة تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من اهمها:

- عدم وجود خلايا مستقلة أو مكبات مخصصة للتخلص من النفايات الخطرة.
- لا يوجد فرز ومعالجة للنفايات الصلبة الخطرة بما فيها الطبية والصناعية عن النفايات غير الخطرة.
- ضعف نظام الرقابة والتفتيش البيئي على ادارة النفايات الخطرة ككل لا سيما عمليات المعالجة والتخلص.
- عدم وجود نظام لمتابعة ورصد النفايات الخطرة وحركتها.
- عدم وجود سيطرة على النفايات الخطرة العابرة للحدود والقادمة من داخل الخط الأخضر.
- النفايات الطبية الخطرة المتولدة عن حالات الطوارىء (كما حصل في حالة وباء كورونا في هذا العام 2020) تعتبر غاية في الخطورة حيث تكون هي ذاتها مصدرا للعدوى اذا لم يتم التعامل معها بشكل سليم. برز في ظل هذه الجائحة وجود تعثر وضعف في التعامل مع مثل هذه الحالات.

2.3.7. تداول الكيماويات والمواد الخطرة

تستخدم الكيماويات في الأراضي الفلسطينية في مجالات متعددة، ففي مجال الزراعة تستخدم في صناعة المبيدات والأسمدة الكيماوية، أما في مجال الصناعة فتستخدم الكيماويات والمواد الخطرة في الصناعات الكيماوية والألكترونية والمعدنية والتعدينية والدوائية والغذائية وصناعات الأثاث والزجاج والجلود والإحذية والبلاستيك والنسيج. وكذلك تستخدم هذه المواد في المختبرات الطبية والزراعية والبحث العلمي. لا يوجد حصر دقيق لنوعية وكمية المواد الكيماوية والخطرة التي يتم إستيرادها بشكل قانوني الى فلسطين أو تلك التي يتم إدخالها بشكل غير قانوني. ان مسؤولية إدارة استيراد وتداول هذه المواد متداخلة بين عدة دوائر حكومية مما يصعب عملية المراقبة والتتبع لها. كما لا يوجد نظام لاسترجاع المواد الكيماوية التي انتهت صلاحيتها، او تلك التي يتم منعها عالمياً أو محلياً.

من الناحية القانونية فإنه تم التطرق الى التعامل مع المواد الخطرة فقط في قانون العمل وانظمته من ناحية السلامة والصحة المهنية، وتم وضع تراكيز مسموحة لهذه المواد في أماكن العمل، ووضع قائمة بامراض المهنة والتي قد تنتج من التعرض للمواد الكيماوية. وكذلك تطرقت أنظمة قانون العمل إلى كيفية تخزين هذه المواد والتعامل معها، إلا أن تطبيق هذا القانون ما زال محدودا.

ومن أخطر ما تواجه الأراضي الفلسطينية في مجال المواد الكيماوية والخطرة هو نقل إسرائيل للمناطق الصناعية التي انشأتها بدون موافقة فلسطينية الى داخل الأراضي الفلسطينية، ومعظمها صناعات شديدة التلويث للبيئة وللصحة العامة، مثل صناعة الألمنيوم، والمعلبات الغذائية، والفيبرجلاس، والمطاط، والكحول، والسيراميك، والرخام، ومواد التنظيف الكيماوية، والدهانات، وتشكيل المعادن وطلائها، وصناعة البطاريات، وصناعة المبيدات والأسمدة الكيماوية، وصناعة الغازات، والصناعات البلاستيكية، ودباغة الجلود، وصباغة النسيج، ومصانع ذات طابع عسكري سري وغيرها.

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن هذه القضية تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

- ضعف التنسيق لادارة هذا القطاع بين الجهات الحكومية المختلفة، ولا يوجد تحديد واضح للأدوار والصلاحيات بين المؤسسات المختلفة.
- لا يوجد توثيق وضبط كافي لنوعية وكمية واماكن استخدام وتأثيرات المواد الكيماوية المتاحة للاستخدام المنزلي أو الزراعي او الصناعي أو الصحي.
- نقص في الطواقم الفنية التي تتعامل مع هذه المواد من حيث العدد، والإمكانيات، والقدرات.
- لا يوجد لدى المؤسسات الحكومية أجهزة وأدوات لفحص تركيبة وتركيز هذه المواد عند الحاجة.
- عدم وجود نظام لرصد وتتبع تلك المواد.

2.3.8. تخطيط استعمالات الأراضي

يعتبر موضوع تخطيط استعمالإت الأراضي من المواضيع الهامة والأساسية المطلوبة في تنظيم استعمالات الأراضي وتحديد انواع ومناطق الإستعمال، حيث أن ذلك من شأنه تسهيل عمليات التخطيط

اللاحقة والتي تتعلق بكافة القطاعات على حد سواء، سواء كانت عمرانية أو زراعية أو صناعية أو بيئية أو سياحية أو غير ذلك. إن التخطيط غير الممنهج وسوء استخدام الأراضي بسبب الحالة الطوبوغرافية والمناخية وبسبب التعارضات السياسية وطول فترة الإحتلال أدى إلى أثر سلبي وضغط كبير على البيئة الفلسطينية وعلى التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من الجهود والمبادرات المختلفة التي بذلت في السنوات الأخيرة لتطوير منهجيات وأدوات وممارسات التخطيط سواء من الجهات الحكومية، أو مؤسسات المجتمع الأهلي، أو الهيئات المحلية. وكذلك المحاولات لوضع مخطط مكاني شامل ومعتمد لاستعمالات الأراضي، ولاعتماد خطط إستراتيجية تنموية الا أن هذه الجهود والمحاولات مازالت قاصرة عن التعامل مع التحديات البيئية التي تواجه الأراضي الفلسطينية.

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن هذه القضية تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من اهمها:

- الممارسات الإسرائيلية وما لها من تاثير سلبي على البيئة بشكل عام وعلى استخدامات الأراضي بشكل خاص والتي تتمثل في مصادرة الاراضي وبناء المستوطنات وإقامة المناطق العسكرية والمناطق العازلة وشق الطرق الإلتفافية و اقامة جدار الضم والتوسع، ومحاصرة تمدد التجمعات الفلسطينية بشكل طبيعي ومخطط.

- المناطق الحضرية والعمرانية ونموها وتوسعها بشكل غير منظم مما أدى الى التهام المزيد من الأراضي و خاصة الزراعية الخصبة والمناطق الحساسة بيئيا.

- الإكتظاظ الشديد الذي يعاني منه قطاع غزة وخاصة في المناطق الحضرية والذي يؤدي الى تقلص في الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية.

- محدودية السيطرة والصلاحيات للحكومة الفلسطينية على معظم أراضي الضفة الغربية (وخاصة مناطق ج)، مما يعيق تطوير استعمالات الأراضي لمشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية والحيوية لبناء الدولة.

- عدم مراعاة الأبعاد البيئية بشكل كافي في المخططات الهيكلية للمدن والقرى.

2.3.9. التربة

تصحر التربة: تعتبر السفوح الشرقية والمناطق التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 300 ملم سنويا والتي تشكل حوالي 50% من مساحة الضفة الغربية من أكثر المناطق تعرضاً لعوامل التصحر بسبب الظروف والتغيرات المناخية و/أو العوامل البشرية المتمثلة بالرعي الجائر، والتوسع العمراني باتجاه الأراضي الهامشية والتي تعتبر مراعي طبيعية. وقد أدت هذه العوامل إلى تدهور الغطاء النباتي وفقدان التنوع وتدهور النظام البيئي بالإضافة إلى تدهور خواص التربة الفيزيائية والحيوية وانجراف التربة.

إن تدهور الغطاء النباتي كماً ونوعا، والنظام البيئي في أراضي المراعي في السفوح الشرقية هو نتيجة للرعي الجائر وزيادة أعداد الثروة الحيوانية في وحدة المساحة؛ إذ تقدر الحمولة الرعوية للسفوح الشرقية ب 30 ألف رأس من المواشي في حين يتواجد فيها أكثر من 200 ألف رأس، مما أدى إلى اتساع نطاق ظاهرة التصحر[21].

كتوزيع جغرافي تعتبر مناطق السفوح الشرقية من الضفة الغربية وهي السفوح المطلة على غور الأردن أكثر المناطق المهددة بالتصحر، حيث أن الأمطار في تلك المنطقة تعتبر متدنية مقارنة مع غيرها من المناطق، بالاضافة الى الانحدار الشديد لها أيضا. كما أن خضوع معظم تلك المناطق للسيطرة الاسرائيلية فان تنفيذ أي تدخل من أجل حمايتها وتنميتها بات صعبا.

انجراف التربة: تلعب الظروف المناخية والأنشطة البشرية دوراً هاماً في عملية انجراف التربة؛ وتؤدي التغيرات سواء في كمية الأمطار المتساقطة أو في شدتها، وتدهور خواص التربة الفيزيائية والحيوية، وانعدام الغطاء النباتي إلى جعل التربة معرضة أكثر إلى الانجراف المائي أو الانجراف الهوائي. هذا بدوره يؤثر على الغطاء النباتي، وانحسار الرقعة الأرضية الصالحة للزراعة، وخفض الإنتاجية لوحدة المساحة الأمر الذي يقود إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية سلبية. تعتبر ماطق السفوح الشرقية مرة أخرة أكثر المناطق التي تعاني من هذه المشكلة نظرا للانحدار الشديد الذي يميزها وبالتالي فان الجريان السطحي لمياه الأمطار يزيد من تفاقم هذه الظاهرة.

تلوث التربة: يرتبط تلوث التربة بمخاطر كبيرة أهمها تلويث المياه الجوفية، وخاصة اذا كان مصدر التلوث ناجما عن النفايات الصلبة والمياه العادمة غير المعالجة، في ظل عدم وجود نظام شامل وصحي لادارة النفايات الصلبة والمياه العادمة بجميع انواعها. كما أن الآثار الصحية والبيئية المترتبة على تلوث التربة متعددة ومهمة. وينتج التلوث بشكل رئيسي عن تصريف المياه العادمة غير المعالجة الى الاودية

[21] استراتيجية قطاع الزراعة 2014-2016

والأراضي الزراعية، اضافة الى الاستخدامات المفرطة للمبيدات والاسمدة الكيماوية وخاصة في المناطق التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 200 ملم سنويا، حيث يؤدى ذلك الى تملح في التربة. بالاضافة الى مخلفات الكسارات وصناعة الحجر والرخام من الاغبرة و الكمخة والتي تتسبب في إغلاق مسامات التربة وتدمير الغطاء النباتي. جغرافيا تعتبر المناطق التي تستخدم فيها الزراعة المكثفة من أكثر المناطق العرضة لتلوث التربة، بالاضافة الى المناطق التي تعاني من نقص في ادارة النفايات والمياه العادمة بشكل سليم.

ومن خلال تحليل الواقع يتبين أن هذه القضية تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من اهمها:

- الازدياد المستمر لرقعة التصحر للاراضي وتعريتها وخاصة في السفوح الشرقية.
- تلوث التربة الناتج عن سوء إدارة نسبة كبيرة من المخلفات السائلة والصلبة من مصادرها المختلفة.
- انجراف التربة الطبيعي وغير المضبوط في العديد من المناطق.
- التلوث نتيجة العمليات العسكرية (وخاصة الحروب الاسرائيلية على غزة) والقصف ووجود معسكرات اسرائيلية، حيث تعد المواقع العسكرية ومواقع التدريب العسكري الاسرائيلي من أكثر المواقع تلوثا.
- عدم وجود تدخلات على نطاق واسع لوقف زحف التصحر وتدهور التربة وانجرافها.

2.3.10. المشهد الجمالي

تتميز الضفة الغربية بمشهد طبيعي جبلي يعترضه سهول زراعية ومناطق حضرية ويصنف مناخها بأنه جاف أو شبه جاف. وبالتالي فإن المناطق الحرجية والحياة النباتية المحدودة تعطي هذا المشهد خصائصه المميزة وبضمنها الطبوغرافيه، والتربة، والتشكلات الصخرية، والعناصر الطبيعية. وتعطي أشجار الزيتون المزروعة منذ القدم مشهد الضفة الغربية طابعه المميز. بالاضافة الى المشهد الطبيعي الذي يشكله البحر الميت. اما في قطاع غزة فيبرز المشهد الطبيعي بوجود الساحل البحري الذي يمتد

حوالي 42 كم. هذه العناصر مجتمعه من حيث الشكل والتكوين أعطت مشهد فلسطين ذلك الطابع الأصيل والجدير بالحماية.

ومن خلال تحليل الواقع في هذا المجال يتبين أنه يواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من اهمها:

- التشويه المتعمد للمشهد الجمالي الفلسطيني نتيجة إنشاء جدار الضم والتوسع الذي أدى أيضا إلى ضرب الحياة البرية وتدهورها وعدم القدرة على حماية العناصر البيئية الفلسطينية في المناطق المجاورة لهذا الجدار.
- التخلص العشوائي من النفايات وحرقها الأمر الذي يسبب تلوث البيئة المنظورة.
- انتشار المحاجر والكسارات غير المنظم في الضفة الغربية.
- حفريات كثبان الرمل الطبيعية وتلوث الشاطئ في قطاع غزة.
- هياكل السيارات والإطارات المتناثرة في كل مكان.
- النفايات الملقاة في المناطق الطبيعية وعلى جوانب الشوارع، مثل الأكياس والعلب البلاستيكية وغيرها.
- مخلفات البناء والهدم التي يتم التخلص منها على جوانب الطرق وفي الأماكن المفتوحة في الطبيعة بشكل غير صحيح.
- رواسب مناشير الحجر والكسارات التي يتم التخلص منها عشوائيا.
- المياه العادمة غير المعالجة والتي تطرح الى الطبيعة المفتوحة.
- عدم الالتزام الواضح في مخططات استعمالات الأراضي وانماطها المتوفرة.
- عدم وجود نظام لتوحيد أو تجميل او تحديد اماكن لافتات العرض والاعلانات وغيرها التي تنتشر في كل مكان لا سيما في المدن الرئيسية وتسبب ازعاجا في منظرها.
- التوسع العمراني المتزايد والذي يكون عشوائي في بعض الحالات.

2.3.11. تغير المناخ

تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم التحديات التي تواجه البشرية وعمليات التنمية لاشتمالها على تحديات خطيرة وطويلة الأمد تؤثر على مختلف مناطق الكرة الأرضية. فتغير المناخ يتوقع له أن يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض وإلى تغيرات في أنماط هطول الأمطار وتوزيعها. ويتوقع أن ينتج عن ذلك ارتفاع في مستوى سطح البحر نتيجة ذوبان الكتل والأنهار الجليدية وتمدد المياه بفعل ارتفاع درجة حرارتها مما قد يؤثر على المناطق الساحلية (بغمرها)، إضافة إلى زيادة وتيرة وحدة الأحداث المناخية المتطرفة، من جفاف وفيضانات وموجات حر. وسيكون لكل ذلك انعكاسات اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية خطيرة.

إستجابة لتلك التحديات وتقديرا لحجم وخطورة تلك الآثار على مسيرة التنمية بقطاعاتها المختلفة فقد سعت فلسطين إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الهامة للحد من الآثار السلبية لظاهرة التغير المناخي وكذلك لمشاركة المجتمع الدولي في التعامل مع الظاهرة في مجالي التكيف مع التغيرات المناخية وكذلك الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وعليه فقد اتخذت العديد من الاجراءات في كافة النواحي القانونية والمؤسسية والتخطيطية وبناء القدرات، حيث نورد فيما يلي الخطوات المهمة على هذا الطريق:

1- إعداد الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ (2010).
2- بدأت فلسطين في المشاركة في كافة مؤتمرات الأطراف لاتفاقية الامم المتحدة الإطارية لتغير المناخ منذ العام 2009.
3- تم تشكيل اللجنة الوطنية لتغير المناخ في العام 2010 بقرار صادر عن مجلس الوزراء حيث ضم الفريق جميع الشركاء ذوي العلاقة في هذا الجانب حيث اشتمات على ممثلين عن المؤسسات الحكومية و غير الحكومية ومنها مؤسسات البحث العلمي و ممثلين عن القطاع االخاص و عن المنظمات الأهلية.
4- تم تسليم الأمين العام للأمم المتحدة الوثيقة الرسمية لانضمام فلسطين لإتفاقية الأمم المتحدة الأطارية لتغير المناخ أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف الواحد والعشرين للاتفاقية الذي عقد في باريس بتاريخ 13 ديسمبر 2015.
5- تم الاعلان عن الانضمام الرسمى لدولة فلسطين كطرف في الاتفاقية الأطارية بتاريخ 17 مارس 2016.

6- تم توقيع فلسطين والمصادقة على اتفاقية باريس حول التغير المناخي في 2016/4/22 من قبل الرئيس الفلسطيني في حفل التوقيع الذي عقد في مدينة نيويورك وقد كانت فلسطين من أوائل الدول التي وقعت وصادقت على الاتفاقية.

7- تم دخول اتفاقية باريس حيز التنفيذ بتاريخ 2016/11/4.

8- تم تسليم الامانة التنفيذي لإتفاقة الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ تقرير البلاغ الوطني الأول حول التغير المناخي وكذلك الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ بتاريخ 11 نوفمبر 2016 وذلك خلال فترة لم تتجاوز ثمانية أشهر من انضمام فلسطين للإتفاقية كطرف فيها وذلك في وقت قياسي. وكانت دولة فلسطين الدولة السادسة على مستوى العالم التي سلمت الخطة الوطنية للتكيف حسب توجيهات لجنة الخبراء للدول الأقل نموا.

9- تم إعداد تقرير المساهمات المعد وطنيا (NDC) والذي تم اعتماده بقرار من مجلس الوزراء الموقر والذي يشير الى الاجراءات التي تنوي فلسطين أن تقوم بها في مجال التخفيف والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي وقد تم تسليم التقرير وملحقاته للاتفاقية بتاريخ 22 أغسطس 2017.

10- تم تنفيذ مشروع تطوير القدرات في مجال إدماج البيئة وتغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية.

11- تم تنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات الوطنية الهادفة الى بناء القدرات وتطوير الاطار المؤسسي والقانوني في هذا المجال واعداد خطط العمل والتقارير التي تعزز القدرة على مواجهة هذه الظاهرة والتكيف معها.

12- تم الانتهاء من مشروع: دعم وإسناد التحضيرات للجهة المعينة وطنيا لصندوق المناخ الاخضر بتمويل من صندوق المناخ الأخضر وبتنفيذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

13- تم الانتهاء من مشروع خارطة الطريق لتكنولوجيا المناخ بتمويل من صندوق المناخ الأخضر وتنفيذ شبكة ومركز تكنولوجيا المناخ.

14- تم الانتهاء من اعداد خطة العمل للمساهمات المحددة وطنيا في قطاعي الزراعة والطاقة بتمويل من الحومة البلجيكية وتنفيذ شركة ريكاردو البريطانية.

15- تم الحصول على الموافقة الأولية من مرفق اجراءات التخفيف الملائمة وطنيا لتمويل مشروع مقدم من قبل وزراة الزراعة و وكالة الأغذية والزراعة الدولية وبقيمة 15 مليون يورو.

16- تم الحصول على موافقة صندوق المناخ الأخضر لتقديم منحة بقيمة 24 مليون يورو لمشروع مقدم من قبل سلطة المياه الفلسطينية والوكالة الفرنسية للتنمية وذلك كجزء من قيمة المشروع البالغة 45 مليون يورو.

17- يتم العمل حاليا مع العديد من الجهات الدولية والوطنية ذات العلاقة لإعداد مقترحات لمشاريع تغير المناخ في مجالي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة وتقديمها للصناديق المختلفة التي تدعم مواجهة هذه الظاهرة.

18- ما زال العمل جاري في فلسطين من أجل تعزيز القدرات على التكيف مع هذه الظاهرة وتنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات الهادفة لذلك.

أما على صعيد التحديات والاحتياجات في هذا الاطار فيمكن ادراج ما يلي:

- المطلوب من المؤسسات ككل أن تدمج هذا البعد في استراتيجاتها وخططها من أجل تعزيز القدرة على التكيف مع هذه الظاهرة، خاصة وأن هذه الظاهرة تتقاطع وتؤثر على كافة المجالات دون استثناء.
- يعتبر تمويل مشاريع تغير المناخ فرصة هامة جدا كمصدر جديد واضافي للتمويل وخصوصا في ظل الانخفاض المتواصل لمصادر الدعم والتمويل الدولية وخصوصا ان العديد من الجهات المانحة اعتمدت مشاريع تغير المناخ ذات أولوية.
- هناك حاجة لتنفيذ المزيد من برامج بناء القدرات والتمكين للجهات ذات العلاقة والشركاء في هذا المجال.
- هناك حاجة واضحة لتطوير القدرات الرامية الى تطوير مقترحات المشاريع التي تقدم للصناديق الدولية في هذا المجال من أجل تجنيد المزيد من التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع.
- التكيف مع ظاهرة التغير المناخي بات ضروريا وملحا لذا لابد من ايلاء ذلك اهتماما كبيرا وتنفيذ مشاريع تراعي هذا الأمر.
- الاستمرار في تطوير الاطار القانوني والمؤسسي المتعلق بهذا الأمر.

2.3.12. البيئة الهوائية

تلوث الهواء: تعاني فلسطين لا سيما في مراكز المدن من تلوث الهواء المحيط الأمر المرتبط مباشرة بالزيادة السكانية والنمو الصناعي والملوثات العابرة للحدود. لا يوجد حتى الان محطات رصد ومراقبة ثابتة أو متحركة لقياس جودة الهواء المحيط أو لقياس مدى تراكيز الانبعاثات التي تصدر عن المصادر

الثابتة أو المتحركة على حد سواء، باستثناء محطتين تعودان الى احد منظمات غير الحكومية (معهد أريج) واحدة منهما في جنوب الضفة الغربية والأخرى في شمالها. يحدث التغيير في خواص الهواء بسبب الانبعاثات المختلفة التي تنطلق الى الهواء من مصادر مختلفة قد تكون طبيعية كالبراكين والمياه المعدنية وغبار العواصف وحبيبات اللقاح والميكروبات المختلفة والاشعاعات الطبيعية مثل الرادون، أو غير طبيعية وهي التي تنتج عن الأنشطة البشرية وتعد الأخطر والأكثر تأثيرا على البيئة. وتختلف أضرار الملوثات العالقة حسب حجمها وطبيعتها، حيث انه من أخطرها على الإنسان والبيئة الكيماويات الزراعية ومنها المبيدات بأنواعها، بعض أنواع الهيدروكربونات (البنزوبايرين)، ألياف الاسبست، والمعادن الثقيلة المصاحبة للجسيمات الهوائية. ويعتبر قطاع النقل والمواصلات والقطاع الصناعي والغبار والدقائق الناتجة عن المحاجر والكسارات المنتشرة بكثرة في الضفة الغربية و صناعة الفحم خاصة في محافظة جنين من أهم مصادر تلوث الهواء، هذا بالاضافة الى ، والتلوث الإشعاعي بنوعيه المؤين و غير المؤين الناتج عن مصادر صناعية. تعتبر مراكز المدن من أكثر المناطق التي تتدنى فيها جودة الهواء نظرا للاختناقات المرورية والتواجد المكثف لوسائل النقل فيها، وبالتالي فان حلولا مطلوبة للتخفيف من تلك الازدحامات وكذلك استخدام البدائل للشكل الحالي لوسائل النقل كالسيارات الهجينة أو تلك التي تعمل بالكهرباء أو بالطاقة الشمسية وغيرها. كما أن تعزيز استخدام النقل العام يعتبر من ضمن تلك الأدوات التي تفيد في هذا الاتجاه.

وتعتبر المناطق الصناعية والمصانع الموجودة داخل المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية مصادر رئيسة للتلوث الهوائي. ومن جانب اخر فان التلوث العابر للحدود والقادم من اسرائيل، وبحكم الموقع واتجاه الرياح والطبيعة الطبوغرافية فان تأثير هذا المصدر واضح وملحوظ. كتوزيع جغرافي فأن الملوثات الغازية التي تعبر الحدود مع الرياح السائدة والتي يكون مصدرها من داخل الخط الأخضر يزيد تأثيرها على المناطق الحدودية بالذات، حيث أن هناك العديد من المصانع الاسرائيلية التي تم نقلها من الداخل المحتل الى المناطق الحدودية والتي تشكل خطرا واضحا على المناطق التي تتواجد بالقرب منها كما هو الحال في منطقة طولكرم من جراء مجموعة مصانع جيشوري. كذلك فان هناك بعض المناطق التي تهددها مصانع الاحتلال في المستعمرات الاسرائيلية كما هو الحال في منطقة سلفيت وقلقيلية والقدس.

ومن الجدير بالذكر تلوث الهواء الناتج عن سوء إدارة النفايات الصلبة حيث يتجلى ذلك في الغازات الناتجة من مكبات النفايات سواء العشوائية او حتى في المكبات الصحية حيث لا يوجد حتى يومنا هذا

نظام والية لجمع تلك الغازات أومعالجتها. ومن جانب اخر فإن حرق النفايات الصلبة بأنواعها سواء في المكبات العشوائية أو في مواقع انتاج تلك النفايات كالزراعية مثلا يؤدي إلى تلوث في الهواء وانبعاث الكثير من المواد الخطرة والسامة والضارة على صحة الإنسان، والتربة، والهواء، والمياه. كما أن تلوث الهواء قد ينشأ من محطات معالجة المياه العادمة في حالة عدم ضبط المعالجة فيها بطريقة سليمة، ومن أهم الغازات الناتجة من محطات المعالجة غاز كبريتيد الهيدروجين وغاز الميثان.

إضافة الى ذلك، تؤدي عمليات الحرق والطهي واستخدام المعطرات والتدفئة المختلفة والتدخين في المنشآت والبيوت الى تلوث الهواء. وبهذا الخصوص وضعت وزارة العمل بعض المعايير لأماكن العمل، إلا انه لا يتم قياس هذه الملوثات. لقد تم اصدار مواصفتين بالخصوص، الأولى حول تراكيز الانبعاثات من المصادر الثابتة والثانية حول جودة الهواء المحيط.

من جانب آخر تعد الاسلحة غير التقليدية والغازات السامة التي تسخدم من قبل جيش الاحتلال سواء الحروب التي تشنها من وقت لآخر على قطاع غزة أو حتى في المواجهات والاعتداءات في الضفة الغربية واحدا من المصادر الهامة في تلوث الهواء.

الضجيج: يعتبر قطاع الانشاءات وقطاع المواصلات وقطاع الصناعة من أهم مصادر هذا النوع من التلوث بالأضافة الى العمليات العسكرية الإسرائيلية. لا يوجد اي دراسة أو بحث شامل يحدد ملامح هذا النوع من التلوث، علماً بأن هناك مواصفة فلسطينية صدرت بالخصوص.

ومن خلال تحليل الواقع في هذا المجال يتبين أنه يواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من اهمها:

1- لا يزال موضوع تلوث الهواء من المواضيع البيئية التي لم تأخذ حظها من الاهتمام والعناية.

2- لايوجد ضبط للتلوث الهوائي من مصادره المختلفة.

3- لا يوجد متابعة وتقييم نوعي أو كمي للتلوث الهوائي.

4- لا يوجد تقييم للتلوث الهوائي العابر للحدود ومن المناطق الصناعية الاسرائيلية والمستوطنات بالضفة الغربية.

5- لا يوجد قياس للملوثات داخل الأبنية سواء كانت سكنية / عامة أو صناعية.

6- يوجد مستويات عالية من الضجيج في مراكز المدن ناتجة عن وسائط النقل ومن المناطق الصناعية غير المنظمة في مناطق البلديات.

7- لايوجد تقييم فعلي لمستوى الضجيج وتاثيراته الصحية والنفسية على الانسان في فلسطين.

8- النظم والتشريعات لمراقبة جودة الهواء والحد من التلوث غير كافية وغير مفعلة.

9- غياب التعليمات والمقاييس والإجراءات لمنع استخدام الغازات الي تستنزف طبقة الأوزون رغم وجود نص في قانون البيئة حول ذلك.

2.3.13. البيئة البحرية والساحل

يعاني **الساحل والبيئة البحرية في قطاع غزة** من العديد من المشاكل البيئية التي من أهمها مشكلة التلوث. ويعتبر تصريف المياه العادمة غير المعالجة على طول الشاطئ في منطقة الشمال والوسط وجنوب غزة المصدر الرئيس لهذا التلوث. وقد نجم عن هذا التلوث مشاكل صحية كبيرة للمستجمين وللحياة البحرية كذلك إضافة الى تأثر جودة السمك بهذا التلوث الساحلي.

ويعاني قطاع الثروة السمكية في غزة من ظروف حرجة جداً، وتعتبر المساحات المخصصة لذلك قليلة جداً مقارنة مع المعايير الدولية وذلك بسبب السيطرة الاسرائيلية عليه. حيث تدل المؤشرات على أن الثروة السمكية تستنفذ بسرعة كبيرة كما أن عدد الصيادين قد انخفض من حوالي 10,000 صياد في عام 2000 إلى 3,500 صياد فقط في عام 2013، ويتلقى حوالي ٪95 منهم المساعدات الدولية. وفي ضوء ذلك تدهورت بشدة قدرة السكان في قطاع غزة على كسب العيش من قطاع الصيد نتيجة للقيود التي يفرضها الاحتلال بعد أن تم تقليص المسافة التي يمكن الصيد فيها من 15 ميل بحري الى 3 أميال بحرية فقط[22]. بالمناسبة فان هذه المسافة المتاحة للصيد غير ثابتة، فهي عرضة للزيادة والنقصان طبقا لاجراءات الاحتلال.

[22] تقرير خاص حول: الإعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2013

ومن ناحية أخرى تشكل أماكن إلقاء النفايات الصلبة مشكلة تلوث حقيقية أخرى للساحل ومياه البحر، كما زاد من تفاقمها الحروب الاسرائيلية المتعاقبة على غزة خلال السنوات الماضية مما أدى الى تدمير البنية التحتية وتعطيل خدمات إدارة النفايات الصلبة.

ومن المشاكل التي يعاني منها الساحل البحري مشكلة التعرية التي نجمت بالدرجة الاولى عن تشييد العديد من المنشات مثل الموانئ والارصفة وحواجز الامواج والطرق وغيرها. وقد تسببت تلك المنشات في حدوث تآكل للرمال وحدوث خلل في عمليات الترسيب الطبيعي.

أما المشاكل البيئية الإقليمية في هذه المنطقة من حوض المتوسط فتتعلق بتسريب الزيوت من السفن أو محطات رسوها والتلوث البحري، بعد حدوث كارثة معينة، أو تدفق الملوثات من المناطق المجاورة منها على سبيل المثال القمامة البحرية. وإن التلوث عن طريق تسريب الزيوت في غزة يرجع بشكل أساسي إلى عملية نقل الزيوت من قناة السويس إلى ميناء أسدود.

ولعل من اهم المشاكل التي تهدد المناطق الساحلية في الوقت الحاضر هي مشكلة التغيرات المناخية التي تنذر بحدوث العديد من المشاكل البيئية من اهمها ارتفاع منسوب مياه البحر. حيث يتوقع ان يرتفع منسوب مياه البحر المتوسط بحوالي 35 سم وذلك بحلول عام 2100.

جغرافيا يتميز قطاع غزة عن الضفة الغربية فيما يخص تدهور البيئة البحرية، حيث أن هناك العديد من المهددات التي تؤدي الى هذه النتيجة لاسيما ضعف ادارة المياه العادمة والنفايات الصلبة، بالاضافة الى الممارسات التي تتم بحق الشواطيء والمناطق المحاذية للبحر كاستخراج الرمال وغيرها. من جانب آخر فان كثافة الصيد العالية أيضا مقارنة مع صغر المساحة المتاحة للصيادين تشكل تهديدا على الثروة السمكية وعلى البيئة البحرية ككل.

البحر الميت: يعد البحر الميت احد المعالم الطبيعية الفريدة في العالم حيث يقع في منطقة التقاء قارات ثلاث ويحتوي على أربع مناطق جغرافية حيوية فريدة وهي النظام الحيوي النهري، النظام الحيوي في الوديان، المناطق الموحلة والسبخات وأخيراً المناطق الجبلية والأجراف، ويمثل قيمة عالية جداً لمستقبل الاقتصاد والبيئة الفلسطينية.

منذ عام 1930 بدأ منسوب مياه البحر الميت بالهبوط بشكل تدريجي حيث بلغ هذا الهبوط ذروته خلال العشرين عاما السابقة ووصل معدل الهبوط الى 80–100 سم سنويا. ويعزى هذا الهبوط الى عدة اسباب

منها: استمرار السيطرة والنهب لمياه نهر الأردن حيث استمرت إسرائيل بمنعنا من الحصول على حقوقنا المائية من نهر الأردن والتي تقدر بحوالي 250 مليون متر مكعب سنويا وفق خطة المياه الموحدة لنهر الأردن المعروفة بخطة جونستون. وهي تقوم باجراءات تؤدي إلى نضوب مياه نهر الأردن مما يؤدي إلى إحداث تأثيرات بيئية ضارة تغير بالطبيعة البيئية والنظام البيئي في تلك المنطقة، وهي تقوم أيضا بإلقاء المخلفات الصناعية والزراعية على امتداد الجزء الجنوبي من النهر[23]. إضافة الى المشروع الذي نفذته الحكومة الإسرائيلية عام 1964 والذي تم بموجبه تحويل جزء كبير من مياه مجرى نهر الاردن إلى مناطق في صحراء النقب، وكذلك كمية التبخر العالية والتي تصل الى 1200 ملم سنويا، بالاضافة الى ضخ ما معدله 200 مليون.م3 سنويا من البحر الى برك التبخير وذلك لاستغلالها لأغراض استخراج الأملاح[24].

ومن خلال تحليل الواقع في هذا المجال يتبين أنه يواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من اهمها:

1- لا يوجد تقييم نوعي (زماني ومكاني) للبيئة البحرية.

2- لا يوجد تقييم لكمية المخلفات التي تصرف الى مياه البحر الابيض المتوسط.

3- لا يوجد تقييم نوعي وكمي لقطاع الثروة السمكية وتنظيمه في قطاع غزة.

4- لا يوجد تقييم لتأثير تلوث مياه البحر على الثروة السمكية.

5- لا يوجد تقييم لتأثير تلوث مياه البحر على السياحة.

6- الزحف العمراني وتهديده للساحل البحري.

7- تغيير معالم خط الشاطيء بسبب النشاطات البشرية والطبيعية المختلفة.

8- هنالك تناقص شديد في مستوى مياه البحر الميت وانحسار لمساحته مما يشكل تهديدا لوجوده وللبيئة الايكولوجية المحيطة به.

---

[23] تقرير سلطة جودة البيئة –حالة البيئة في الإراضي الفلسطينية المحتلة –مقدم الى السيد مكارم ويبسون المقرر الخاص لحالة الإنسان في الإراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967

[24] جفاف البحر الميت وقناة البحرين (الإحمر – الميت)- ابراهيم محمود حبيب، و رضوان جهاد الكيلاني، 2007

9- السيطرة الكاملة للاحتلال على البحر الميت وبالتالي عدم القدرة الفلسطينية على الوصول اليه أو تنفيذ اية دراسة أو تحليل أو مشروع أو استغلاله للاستجمام أو للسياحة أو لتنمية المصادر.

10- التحكم الاسرائيلي في روافد نهر الاردن وبالتالي كميات المياه التي تصل الى البحر الميت والتي تكاد تكون معدومة.

11- استغلال الاحتلال الجائر للمعادن والأملاح في البحر الميت بشكل غير مستدام.

2.3.14. التداخلات البيئية القطاعية

هناك ارتباط وثيق بين قطاع البيئة والقطاعات التنموية المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وينخرط قطاع البيئة مع القطاعات الأخرى مشكلاً أداة للتنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية في القطاعات الأخرى، ويدعم مفهوم الاستدامة.

لقد تم إجراء مراجعة لعدد من الخطط القطاعية السابقة وذلك من أجل تسليط الضوء على التقاطعات بين قطاعات محددة والقضايا البيئية وتحديد الفجوات والدروس المستفادة من العملية التخطيطية السابقة. وبناء على هذه المراجعة، نعرض هنا أمثلة للتداخلات بين البيئة وبعض القطاعات الرئيسية، مع العلم أن اعتبار البيئة موضوعا عبر قطاعي يستدعي توسيع هذه الأمثلة الى كافة القطاعات التنموية، وهو الأمر الذي يتطلب إدراجه ضمن الاستراتيجيات المخصصة لكل قطاع.

قطاع الطاقة

يرتبط مستوى استهلاك الطاقة وزيادة استخدامها بشكل كبير في الأراضي الفلسطينية بمعدلات النمو السكاني ومستوى التطور الاقتصادي. فلسطين، شأنها شأن الدول النامية في استخدام مصادر الطاقة المختلفة، تعتمد بشكل كبير على استخدام الكهرباء والوقود الاحفوري، بكافة أشكاله، للاستعمالات المنزلية والصناعية والنقل والمواصلات، بالإضافة إلى استخدام الفحم والطاقة الشمسية (ARIJ 2007).

الكهرباء: تعتبر الكهرباء من الأشكال الرئيسية للطاقة في فلسطين، حيث يتم استيرادها في معظمها من إسرائيل وتستخدم في الأغراض المنزلية والصناعية وغيرها، حيث بلغت النسبة المشتراة من اسرائيل 92.59% والمشتراة من الأردن 1.52% والمشتراة من مصر 0.62% من اجمالي كميات الكهرباء

المشتراة من مصادر غير فلسطينية[25]. الجدول التالي رقم (1) يبين كمية الطاقة المشتراة في المناطق الفلسطينية ومصدرها (2013 – 2015)[26] وهو ما يشير الى أن معظم الطاقة المستهلكة في فلسطين هي من مصادر خارجية.

جدول رقم (1): كمية الطاقة المشتراة في المناطق الفلسطينية ومصدرها (2013 – 2015)[27]

السنة	اسرائيل		محطة توليد غزة	الدول المجاورة		مجموع استهلاك قطاع غزة	مجموع استهلاك الضفة الغربية	مجموع الاراضي الفلسطينية
	قطاع غزة	الضفة الغربية		مصر	الاردن	Gwh	Gwh	Gwh
	Gwh	Gwh	Gwh	Gwh	Gwh			
2013	901.8	3365.6	266.1	217	41.4	1,067.10	3407	4474.1
2014	965.1	3619	311.2	202.8	34.3	1,225.40	3653.3	4878.7
2015	886.6	3855	355	190.2	41.4	1431.8	3896.4	5328.2

وتعتبر أسعار الكهرباء المشتراة في الأراضي الفلسطينية الأغلى ثمناً مقارنة مع الدول الأوروبية والدول العربية المجاورة، حيث بلغ معدل سعر (الكيلو واط ساعة) الواحد المباع للمستهلك النهائي في العام 2018 حوالي 0.53 شيقل غير شامل الضريبة[28].

مشتقات النفط: النفط بمشتقاته المختلفة من البنزين والسولار والكاز والغاز المسال يتم شراؤه من إسرائيل، وتستخدم هذه المشتقات النفطية بأنواعها كوقود لوسائل النقل والمواصلات والحصول منها على الطاقة

[25] تقرير المراجعة النصفي لاجندة السياسات الوطنية 2019

[26] الإستراتيجية الوطنية الشاملة لقطاع الطاقة في فلسطين (2017-2022)

[27] الإستراتيجية الوطنية الشاملة لقطاع الطاقة في فلسطين (2017-2022)

[28] تقرير المراجعة النصفي لاجندة السياسات الوطنية 2019

المستخدمة للأغراض المنزلية وفي الصناعة. ومن الملاحظ ان هناك تناسب طردي بين زيادة الاستخدام والطلب على مشتقات النفط المختلفة وبين الزيادة السكانية.

لقد تم مؤخرا اكتشاف حقلين للغاز الطبيعي تحت مياه البحر المتوسط في قطاع غزة، حيث تفيد الدراسات الى ان هناك كميات كبيرة من الغاز تقدر بحوالي 1500 مليار قدم مكعب و150 مليار قدم مكعب من الحقلين على التوالي. علما بأن هذه الكميات تغطي وتزيد عن حاجة السوق المحلي في حال تم استغلالها بشكل مناسب[29].

الطاقة المتجددة: حتى بدايات العام 2012 اقتصرت الطاقة المتجددة المستخدمة في فلسطين على الطاقة الشمسية والتي تستخدم بشكل اساسي في تسخين المياه باستخدام السخانات الشمسية على مستوى منزلي الى جانب الطاقة الناتجة عن حرق الحطب والفحم والجفت[30]، وتقدر هذه الكمية من الطاقة المتجددة (الحرارية) المستغلة بحوالي 18% من مجمل استهلاك الطاقة في فلسطين، ويبلغ معدل النمو السنوي لاستخدام الطاقة الشمسية حوالي 1%. بعد ذلك بدأ الاهتمام بقطاع الطاقة المتجددة من خلال تنفيذ العديد من مشاريع استغلال الطاقة المتجددة والتي تتراوح بين مشاريع ومبادرات صغيرة اما منزلية أو على مستوى تجمعات صغيرة وبين مشاريع واعدة يمكن انتاج كميات تشكل نسب واضحة في ميزان الطاقة الوطني. حتى الآن تعتبر النسبة المئوية للطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقة المتجددة صغيرة جدا مقارنة مع الفرص المتاحة والطموحات، حيث بلغت تلك النسبة في العام 2018 حوالي 0.88%، كما بلغت نسبة الطاقة المتجددة من اجمالي الطاقة المنتجة محليا حوالي 14.4%[31]. من الجدير بالذكر، أنه قد تم إقرار مجموعة من القوانين والتشريعات الثانوية الناظمة لتطوير وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، ومن أهمها اصدار قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتاريخ 2015/5/19. هذا القانون الذي ينظم ويحكم ويشجع عملية الاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، كما يجدر الاشارة إلى وجود فرص هامة للحصول على تمويل لمشاريع الطاقة من صناديق تمويل مشاريع التغير المناخي.

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

---

[29] سلطة الطاقة والموارد الطبيعية 2010.

[30] الإستراتيجية الوطنية الشاملة لقطاع الطاقة في فلسطين (2017-2022)

[31] تقرير المراجعة النصفي لاجندة السياسات الوطنية 2019

1- محدودية عدد المبادرات الهادفة لانتاج واستغلال الطاقة المتجددة.

2- عدم استغلال غاز الميثان في مكبات النفايات لإنتاج طاقة متجددة حتى الان.

3- لا توجد شبكة قطرية للطاقة الكهربائية في فلسطين.

4- ضعف البرامج الموجهة لترشيد استخدام الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة.

5- ضعف البنية التحتية للتخزين الاستراتيجي للنفط والغاز.

6- عدم الاهتمام حتى الان بادخال الطاقة النظيفة لوسائل النقل التي تعمل بالكهرباء والطاقة الشمسية وغيرها.

7- تواضع الاستثمار في قطاع الطاقة لا سيما الطاقة المتجددة على مستوى واسع على الرغم من وجود بعض المبادرات والمشاريع التجريبية في هذا المجال والتي مازالت بحاجة الى تطوير وتوسيع.

قطاع الصناعة

تعتبر الصناعة من الركائز الرئيسية للاقتصاد وإقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية، إلا أن هذا القطاع في فلسطين بسيط نسبياً إذا ما قورن مع الدول المجاورة، ويواجه هذا القطاع العديد من المصاعب والتحديات المختلفة من اهمها الوضع السياسي لفلسطين وما يتبعه من محددات لكمية ونوع وسهولة حركة الاستيراد والتصدير، كما ويرتبط ازدهار وتطور هذا القطاع بتوفر الموارد الأساسية المختلفة من مدخلات الانتاج الى جانب مصادر المياه والطاقة، ووضع الخطط والبرامج التنموية وقدرته على مواكبة التطور الاقتصادي العالمي.

هناك عدة أنواع للصناعات في فلسطين وهي في معظمها صناعات تقليدية وخفيفة ومنها الصناعات الكيميائية والدوائية، وصناعة دباغة الجلود، وصناعة النسيج والملابس، والصناعات الحجرية وصناعة الفحم، وصناعة الطلي الكهربائي للمعادن، وصناعة الأغذية[32].

[32] وزارة شؤون البيئة 2001

مما لا شك فيه أن قطاع الصناعة يشكل مصدراً من مصادر التلوث البيئي في فلسطين بإشكاله المختلفة، حيث ينتج عن ذلك القطاع الملوثات الصناعية الكيميائية الخطرة والنفايات الصلبة والسائلة والغازية، الى جانب العلاقة ما بين نمو هذا القطاع واستغلال المصادر الطبيعية التي تقوم عليها الصناعات المختلفة.

من منظور جغرافي فان الصناعات تنتشر تقريبا في معظم المحافظات الا أنها تتمركز في بعض المحافظات بشكل أكثر من غيرها، وبالتالي فان وجود مثل تلك الصناعات اما بشكل عشوائي لا يميز بين استخدامات الأراضي حيث تتداخل الاستعمالات بين صناعي وزراعي وسكني وتجاري وغيره، هذا بالتأكيد يعتبر عبء على البيئة والصحة العامة، واما في مدن صناعية مخصصة لهذا الغرض. المدن الصناعية تعتبر الحل الأمثل لمثل هذه الحالات حيث من المفترض نقل تلك الصناعات وبشكل تدريجي ضمن خطط مدروسة الى تلك المدن. المدن الصناعية ما زالت قليلة مقارنة مع عدد المنشآت الصناعية المنتشرة كما هو الحال في أريحا والخليل وبيت لحم، الى جانب وجود مدن صناعية مخطط لاقامتها. بعض المناطق الصناعية في بعض المحافظات تحتاج الى عناية خاصة لضبط حالة التلوث الحاصل وادارته بشكل بيئي سليم كما هو الحال في مدينة الخليل.

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

1. ضعف الاطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم هذا القطاع وعلاقته بحماية البيئة.
2. ضعف الالتزام بالقوانين والتشريعات والمواصفات والتعليمات البيئية ذات العلاقة.
3. ضعف في الرقابة الرسمية على هذا القطاع وخاصة البيئية منها.
4. ضعف في نظام الرقابة الذاتي على المواد المستخدمة وسميتها والنفايات الناتجة عن العمليات الصناعية وطريقة التخلص منها.
5. انتشار المنشآت الصناعية بشكل عشوائي ومشتت في كافة المناطق وعدم تركيزها في مناطق صناعية متخصصة مما يعيق عمليات الرقابة والتفتيش عليها ويتعارض مع نمط استخدامات الأراضي المعتمد.

6. عدم الالتزام بالمعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية الخارجة من المصانع مما يشكل تهديدا على شبكات ومحطات معالجة المياه العادمة البلدية.

7. عدم فرز وجمع النفايات الصلبة الخطرة الناتجة عن المصانع بشكل مستقل وانما يتم جمعها مع النفايات المنزلية بشكل مختلط.

8. ضعف في تبني ودعم تطوير مفاهيم الصناعة النظيفة والصديقة للبيئة.

9. ضعف الاهتمام بتطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في الصناعات الفلسطينية وكذلك مفاهيم الاقتصاد الأخضر.

10. قلة الالتزام بأنظمة الادارة والجودة البيئية والخضراء في قطاع الصناعة في فلسطين.

قطاع النقل والمواصلات

لا تقل أهمية قطاع النقل والمواصلات عن القطاعات الأخرى في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع، كما أنه يلعب دورا كبيرا في تحقيق التواصل الجغرافي داخل المجتمع الفلسطيني وتسهيل الحركة والانتقال.

تعتمد حركة النقل والمواصلات في فلسطين بالأساس على وسائل النقل البري للتنقل بين محافظات الوطن، وتشكل وسائل النقل العامة مثل الباصات وسيارات النقل العمومي والأجرة والمركبات التجارية بالإضافة إلى المركبات الخاصة الوسائل الرئيسية في عملية التنقل.

ان استخدام وسائط النقل التقليدية الحالية في قطاع النقل والمواصلات يعتبر مصدرا من مصادر التلوث البيئي لما ينتج عنه من انبعاثات غازية ناتجة عن احتراق الوقود في تلك المركبات مثل أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وأول أوكسيد الكربون والمواد العالقة وغيرها. كما يعتبر أحد المصادر الأساسية في زيادة مستويات الضجيج وهجرة الكائنات الحية من أماكن تواجدها، مما يعكس نفسه وتأثيره على الصحة والبيئة والمجتمع. كما ان تلبية المتطلبات المصاحبة لزيادة عدد وسائط النقل من شق شبكات طرق جديدة، يؤدي في واقع الحال الى ضغط اخر على البيئة الفلسطينية من خلال تغيير نمط استخدام

الأراضي المستغلة لذلك الغرض، علما بان نسبة الأراضي المستخدمة لقطاع النقل والمواصلات (الطرق) تبلغ 7.42% من المناطق المأهولة، والتي تقارب 3.73% من مجموع أراضي الضفة الغربية[33].

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

1. عدم دعم وتفعيل قطاع النقل العام بما يحقق شروط حماية البيئة.
2. عدم وجود مبادرات ومشاريع لتشجيع استخدام المواصلات الصديقة للبيئة.
3. وجود نسبة عالية من وسائط النقل القديمة والتي لا تحوي وسائل التخفيف من الانبعاثات.
4. ضعف الاجراءات الخاصة بتقليل الانبعاثات من وسائط النقل وضبطها خلال عمليات الترخيص.
5. ضعف الرقابة والتفتيش الدوري على الانبعاثات من وسائط النقل.
6. ضعف التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة في مجال ضبط الانبعاثات من وسائط النقل.
7. ما زالت هياكل السيارات التالفة والمتهالكة تشكل عبئا على البيئة وهي بحاجة الى حل جذري للكميات المتراكمة حاليا في كافة أنحاء البلاد، وكذلك وضع ترتيبات وأنظمة لضبط هذا الامر على المدى البعيد.
8. ازدواجية انشاء شبكات الطرق داخل الضفة الغربية وهو ما يزيد من استهلاك الأراضي وفرض حقائق على الأرض، والمقصود هنا الطرق الاستعمارية التي تقام لصالح المستوطنين.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو قطاع واعد وآخذ في التطور والانتشار مما يستدعي توسيع خدمات وشبكات البنية التحتية المطلوبة من محطات للبث الخلوي والبث الاذاعي والتلفاز وغيرها، حيث ينتج عن ذلك كله اشعاعات غير مؤينة، الأمر الذي يحتاج الى ضبط ومراقبة من أجل ضمان عدم تأثيره على الانسان والمحيط الحيوي. من جانب آخر فان ما ينتج عن هذا القطاع من نفايات هي في

[33] معهد الأبحاث التطبيقية – أريج 2007

معظمها نفايات الكترونية تصنف على أنها نفايات خطرة، وهي نفايات تحتاج الى معالجة وادارة خاصة ومستقلة عن النفايات المنزلية، وهو مالم يتم اتباعه وتطبيقه حتى الان، الأمر الذي يحتاج الى الاهتمام والمتابعة.

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

1. التعامل غير السليم مع منتجات هذا القطاع من نفايات الكترونية خطرة.
2. عدم وجود نظام يراعي الشروط البيئية في عمليات الاتلاف للاجهزة والمعدات الالكترونية والكهربائية الصادرة عن المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية.
3. عدم استغلال هذا القطاع للامكانيات المتاحة فيه لترويج الوعي البيئي بين الجمهور.
4. عدم ضبط عملية استيراد وبيع وصيانة اجهزة الخليوي من منظور بيئي.
5. انتشار محطات البث الخليوي لشركات الاتصالات الاسرائيلية، حيث ان تلك الشركات لا تحصل على أي ترخيص للعمل في الأراضي الفلسطينية و لا تخضع محطاتها و أبراج البث التابعة لها لأي نوع من الرقابة و لا يمكن الجزم بالتزامها أو عدم التزامها بأية قوانين و خصوصا فيما يتعلق بقيمة و مستوى الإشعاع الذي يستخدم للبث الصادر عنها.

قطاع الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الاقتصادية حيث يسهم في ما يعادل 7.4% من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2018[34] . و يتقاطع هذا القطاع بشكل كبير مع البيئة حيث أن للأنماط الزراعية المستخدمة، وكميات وطرق استخدام الأسمدة والمبيدات، وكميات المياه اللازمة لهذا القطاع، والأمراض المستجدة بين الحيوانات تأثير كبير وواضح على العناصر البيئية، لا سيما على التنوع الحيوي وتلوث أو تملح التربة، واستخدامات الأراضي، والتصحر، وتلوث المياه الجوفية وغيرها. ومما لا شك فيه أن لتطوير هذا القطاع وادارته بشكل سليم الأثر المهم على التنمية البيئية المستدامة، اذ ان لزيادة مساحة الرقعة الخضراء، وتحسين وادارة المراعي، وتطوير وسائل وسبل الحصاد المائي، وتحقيق الأمن الغذائي،

[34] الحسابات القومية /جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني2019

وتطوير أنماط وأساليب الزراعة الأثر الكبير في حماية البيئة ومصادرها. ومن الجدير بالذكر الممارسات الاحتلالية الهادفة الى تقويض قطاع الزراعة من خلال اقتلاع الأشجار وشق الطرق ومصادرة الأراضي الزراعية ومصادر المياه وتجريف التربة وبناء جدار الضم والتوسع العنصري وبناء المستوطنات، له أثرسلبي كبير على هذا القطاع وبالتالي تأثير واضح على البيئة أيضا.

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

1. ضعف في ضبط الأسمدة والمبيدات الزراعية المستخدمة.
2. ضعف في التوعية والارشاد للمزارعين فيما يخص استخدام المبيدات والأسمدة الزراعية والأنماط الزراعية المستخدمة.
3. ضعف في تقييم الممارسات والأساليب الزراعية المستخدمة على عناصر البيئة المختلفة.
4. ضعف تطبيق القانون في مجال استغلال مصادر المياه الزراعية وحفر الابار واستغلال الينابيع واستخدامات المبيدات والاسمدة الزراعية.
5. عدم وجود ادارة سليمة للنفايات الزراعية لا سيما الخطرة منها.
6. ضعف في تشجيع الزراعة العضوية ودعمها.
7. ضعف في ادارة وتطوير المراعي ومراقبة ومنع الرعي الجائر.
8. ضعف في تطبيق قانون الصيد.
9. ضعف في تطبيق مفاهيم الانتاج والاستهلاك المستدام في قطاع الزراعة، خاصة وأن قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي يمكنها تطبيق هذا المفهوم.
10. تأثير عمليات استصلاح الأراضي التقليدية على البيئة من منظور التنوع الحيوي.
11. عدم الاستغلال الأمثل لمصادر المياه غير التقليدية المتاحة في الزراعة كالمياه العادمة المعالجة ومياه الأمطار (الحصاد المائي).

قطاع السياحة

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية الى جانب قطاع الزراعة، فقد وصلت قيمة الانتاج في مختلف الأنشطة السياحية عام 2018 نحو1,312.8 مليون دولار أمريكي حسب بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. الأمر الذي شجع العديد من المؤسسات والأفراد للإستثمار في هذا القطاع. غير أن هذا الاستثمار الذي أدى الى زيادة المرافق السياحية، وتزايد أعداد السياح، له تبعات وآثار لها علاقة بالبيئة، ولعل أهم الأثار المترتبة على ذلك زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وزيادة المخلفات الناتجة عن النشاطات السياحية والتي تشكل مصدراً من مصادر التلوث للبيئة، وإحداث التلف ببعض مواقع الآثار لعدم وجود ضوابط أو لتعامل السياح معها بشكل غير لائق.

ومن منطلق التقليل من الآثار السلبية للسياحة التقليدية على البيئة ولكي يكون للسياحة دور إيجابي في المحافظة على الموروث البيئي والطبيعي والثقافي ولتحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبينها وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، فقد تم استحداث شكل جديد للسياحة يعرف بـ "السياحة البيئية" وهي "السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعى إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها فى الماضى والحاضر".

والسياحة البيئية قائمة على مبدأ التنمية المستدامة، مما يعني الإعتماد على المصادر الطبيعية في السياحة دون الإضرار بها مع ضمان حق الأجيال القادمة في الاستفادة منها. وذلك يستدعي الحفاظ على التنوع الحيوي للمنطقة وحماية التراث الطبيعي والثقافي، وزيادة الوعي البيئي لدى المجتمع والأفراد وتعزيز إرتباط الانسان بالبيئة.

ويواجه هذا القطاع المشاكل والفجوات التالية:

1. وجود المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في مناطق قريبة من المواقع الأثرية والطبيعية، وكذلك السيطرة الإسرائيلية على معظم المناطق "سياسيا وعسكريا"، والسيطرة الاسرائيلية على منطقة غور الاردن والبحر الميت.
2. ضعف في مفاهيم حماية الطبيعة من قبل المتنزهين وخاصة المتعلقة بالتلوث.
3. قلة الوعي السياحي والبيئي بالمناطق الطبيعية والأثرية لدى الجمهور.

4. الاعتداءات المتكررة على المناطق الأثرية والطبيعية.

5. ضعف البنية التحتية للسياحة البيئية، من خرائط، ومسارات، وأدلة بيئية، ومرشدي سياحة بيئية.

6. ضعف الخدمات في المناطق السياحية كخدمات ادارة النفايات والصرف الصحي وغيرها.

7. ضعف التزام المرافق السياحية كالفنادق والمطاعم وغيرها بالمباديء البيئية كعلامات الجودة البيئية وشهادات الادارة البيئية أو الخضراء.

الإطار القانوني والمؤسسي

القوانين و التشريعات

لقد اولت دولة فلسطين اهتماماً كبيرا بالبيئة نتيجة لتنبهها المبكر لمسألة حماية البيئة والحفاظ على المصادر الطبيعية من مختلف اشكال التلوث باعتبارها حق من حقوق الانسان وركيزة اساسية للتنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني، حيث تم اصدار العديد من التشريعات المتعلقة بهذا الشأن، ومن هذه التشريعات: نص المادة 33 من القانون الأساسي المعدل الأساس الدستوري للتشريعات الخاصة بحماية البيئة في فلسطين وما يبنى عليها من سياسات تشريعية حيث يعتبر القانون رقم (7) لعام 1999 بشأن البيئة وتعديلاته لعام 2013 الإطار القانوني العام الذي ينظم الحقوق والواجبات في حماية البيئة، وحيث انه يعتبر من القوانين الحديثة نسبيا وينظم قطاعا يعتمد بالأساس على مبادئ علمية وفنية وتقنية فان إنفاذ القانون لن يتم إلا بمجموعة من الانظمة التنفيذية والتعليمات والإشتراطات الفنية، أضف إلى ذلك شمولية قانون البيئة وتقاطعه مع مجموعة كبيرة من التشريعات الأخرى مثل: قانون الصحة العامة، وقانون الزراعة، وقانون الصناعة، وقانون المياه، وقانون المصادر الطبيعية، وقانون العمل، وعدد آخر من القوانين والتشريعات.

في هذا الإطار فان سياسة التقييم البيئي تعتبر النظام التنفيذي الوحيد الذي صدر بناء على قانون البيئة بالإضافة إلى مجموعة التعليمات الخاصة بالوقاية من الإشعاع والتلوث الاشعاعي للمواد الغذائية، وإلى حد ما فقد تمت المصادقة على مجموعة من الأنظمة الخاصة بإدارة النفايات الطبية، ونظام ربط المنشآت بشبكات الصرف الصحي. و كذلك تم الإنتهاء من صياغة أنظمة خاصة بإدارة النفايات الصلبة والخطرة، وإدارة المياه العادمة، والمصادر الطبيعية.

القوانين الأخرى: بالإضافة الى قانون البيئة كإطار قانوني ناظم، تتداخل وتشترك مجموعة متعددة من القوانين والتشريعات في تنظيم وتحديد آليات للتعامل مع قضايا بيئية في قطاعات مختلفة. من هذه القوانين: قانون الحكم المحلي 1997/1، وقانون الزراعة 2003/2، وقانون الصحة العامة 2004/20، وقانون المياه 2014/14، وقانون الصناعة 2011/10 وغيرها من القوانين.

الإتفاقيات الدولية و التعاون الدولي و المنظمات الدولية

الإتفاقيات الدولية: في 2012/11/29 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 67/19 والقاضي بالموافقة على إعتبار فلسطين دولة غير عضو (مراقب) في الهيئة العامة للأمم المتحدة. لقد أدى هذا القرار والإعتراف الدولي بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة إلى فتح آفاق واسعة للانضمام إلى معاهدات دولية تعزز مكانة فلسطين في المجتمع الدولي، وتخدم نضال الشعب الفلسطيني نحو الحرية والإستقلال. تتنوع هذه المعاهدات والإتفاقيات بين تلك التي تهدف إلى الحد من ظواهر تغير المناخ ، وتخفيض الغازات المنبعثة إلى الجو، والحفاظ على طبقة الأوزون، والحد من ظاهرة الإحتباس الحراري، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وكذلك مكافحة التصحر والجفاف، والإتفاقيات المتعلقة بمراقبة التلوث وحركة النفايات الخطرة، والمبيدات والأسمدة، والحفاظ على التنوع الحيوي والبيئة المائية والبحرية، والتوعية والتثقيف البيئي وغيرها[35].

خلال الفترة الماضية قامت دولة فلسطين بتوقيع عدة إتفاقيات بيئية رئيسية، منها:

1. **إتفاقية بازل** بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، حيث انضمت فلسطين اليها في نيسان من العام 2015. و تقر إتفاقية بازل حق الدول السيادي في حظر الدخول أو التخلص من النفايات والمواد الخطرة، وتؤكد على الحاجة إلى رقابة صارمة لحركة ونقل هذه النفايات. وتنص هذه الإتفاقية كذلك على التخلص من النفايات والمواد الخطرة المنتجة في دولة ما داخل الدولة نفسها وبطريقة سليمة ولاتشكل اي خطر على البيئة والإنسان. حيث تمكن إتفاقية بازل فلسطين من تطبيق معايير عالية وملزمة قانونا أكبر بكثير من تلك التي كان من الممكن التوصل

[35] الآثار القانونية المترتبة على انضمام دولة فلسطين الى الاتفاقيات الدولية، بشأن الموارد وحماية المصادر الطبيعية-تيسير جرادات ود. عمر عوض الله.

إليها عبر المفاوضات الثنائية على طاولة المفاوضات عدا عن ملاحقة إسرائيل قانونياً اذا استوجب الأمر في حال الإخلال بالتزاماتها القانونية.

2. **إتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي للعام1972:** تساهم هذه الإتفاقية في تسجيل أماكن التراث الفلسطينية على لائحة التراث العالمي بما فيها الأماكن الطبيعية، وهو ما يشكل حماية لهذه المواقع، ومواردها ومصادرها وهذا يستدعي وجود قانون فلسطيني من اجل تحديد هذه الأماكن والحفاظ عليها ضمن مؤسسات اليونسكو، بالإضافة الى تقديم تقرير دوري حول حالة المواقع الطبيعية.

3. **الإتفاقية الأممية بشأن التنوع الحيوي (CBD)، وتوقيع بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية:** وهي معاهدة متعددة الأطراف تضم ثلاثة أهداف رئيسية هي: حفظ التنوع الحيوي، والإستخدام المستدام لمكوناته، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. تؤكد هذه الإتفاقية على حق الشعوب في التحكم بمواردها الطبيعة وسيادتهماعليها، وهو مايساهم في إطلاع العالم على آثار الإحتلال ومستوطناته ومستوطنيه وممارساتهم ضد التنوع الحيوي في فلسطين، كما تقدم هذه الإتفاقية مساعدات تقنية للعناية بالمناطق المهددة بيولوجيا. كما أنها تحتوي على آليه خاصة لحل النزاعات، بالإمكان اللجوء إليها لمساءلة دولة الإحتلال حول ممارساتها لتدمير التنوع الحيوي في فلسطين. وفي هذا السياق فإن دولة فلسطين ملزمة تجاه هذه الإتفاقية بوضع خطة وطنية للحفاظ على التنوع الحيوي وسن واعتماد قوانين تحافظ على الطبيعة، وتقديم تقرير دوري حول الحفاظ على التنوع الحيوي.

4. **إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار:** دخلت معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 حيز التنفيذ في 16 تشرين ثاني 1994، وهي إتفاقية دولية توفر إطار قانوني متكامل لألية الإنتفاع بمياه البحار والمحيطات في العالم، وهي تضمن الحفاظ على الموارد البيئية والبحرية وكذلك الإنتفاع العادل لتلك الموارد. كما تعالج المعاهدة المسائل المتعلقة بسيادة الدول على البحار والمحيطات وحق الإنتفاع في المناطق البحرية والحقوق المتعلقة بالملاحة، وتنص الإتفاقية على عدد من المفاهيم مثل: المياه الإقليمية، المنطقة المتاخمة والمنطقة الإقتصادية الخالصة ، والجرف القاري. كما وتحدد المبادئ العامة لاستغلال الموارد البحرية (الموارد الحية، والتربة والموارد الموجودة تحت سطح الأرض)، وتؤسس أيضا محكمة دولية لقانون البحار "المختصة في معرفة قانون النزاعات في

البحر". من المتوقع أن تساعد هذه الإتفاقية في فرض سيادة دولة فلسطين على بحرها، وعلى الحدود البحرية بما فيها المياه الإقليمية، والمنطقة الإقتصادية الخالصة. بالإضافة الى اعتبار دخول هذه المناطق دون إذن هو انتهاك وعدوان. ويجسد التوقيع على الإتفاقية الحق في الحصول على الحقوق المائية والموارد السمكية، وغيرها من الموارد الطبيعية بما فيها الغاز والنفط حال وجوده، كما يوجد في هذه الإتفاقية آلية للتحكيم وفض النزاعات.

5. **إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC):** تم اعتماد إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ في العام 1994 حيث صادق عليها في حينه 195 طرفا/دولة. تلاها بروتوكول كيوتو في عام 1997 من أجل تطبيق الإتفاقية، حيث دخل حيّز التنفيذ لفترة الالتزام الاولى التي تمتد من 2008 – 2012 في العام 2005. و حدّد البروتوكول أهدافا تتمثل في تقليص انبعاثات غازات الدفيئة والحد منها للبلدان المتقدمة والبلدان ذات الإقتصاد الإنتقالي. وقد وقّعت فلسطين طلب الإنضمام للاتفاقية خلال مؤتمر الأطراف الذي عقد في باريس نهاية عام 2015، وأصبحت دولة فلسطين عضواً في هذه الإتفاقية في 17 اذار 2016. ووقعت فلسطين وصادقت على إتفاقية باريس حول تغير المناخ في 22-4-2016 ، حيث تشكل الإتفاقية **الإطارية لتغير المناخ** إطارا عاما للجهود الدولية، في معالجة القضايا ذات الطابع الكوني والإنساني، بالإضافة الى أنها ستساعد دولة فلسطين في تعزيز عمل المؤسسات الوطنية، وتكريس حضورها الدولي، وتمكينها من الحصول على الدعم المخصص للدول في مجالات البيئة، والمشاريع الضخمة

6. **اتفاقية برشلونة لحماية البحر الابيض المتوسط:** والتي انضمت اليها فلسطين بتاريخ 6 كانون أول من العام 2017، ومن اهداف الاتفاقية اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من أجل حماية و تحسين نوعية الوسط البحري و تقليص و تجنب كل أسباب التلوث بمنطقة المتوسط، بالاضافة الى حماية التراث الطبيعي والثقافي في حوض البحر الابيض وسواحله، هذا الى جانب الادارة المستدامة للموارد البحرية والساحلية، وتعزيز التضامن بين الدول المطلة على البحر المتوسط والمساهمة في تحسين نوعية الحياة.

7. **اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر:** حيث انضمت اليها فلسطين بتاريخ 6 كانون أول من العام 2017، وتهدف الاتفاقية الى مكافحة التصحُّر وتخفيف آثار الجفاف في الأراضي القاحلة، ومعالجة الأسباب والآثار المتعدّدة للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف بطريقة متكاملة ومستدامة.

8. اتفاقية استوكهولم للملوثات العضوية الثابتة (POPs): اعتمدت اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة في مؤتمر المفوضين المنعقد في 22 أيار من العام 2001 في استكهولم بالسويد. وقد بدأ نفاذ هذه الاتفاقية في 17 أيار 2004 . وتعمل اتفاقية استكهولم على حماية الصحة البشرية والبيئة من الملوثات العضوية الثابتة من خلال مجموعة من التدابير الرامية إلى الحد من إطلاقها وفي نهاية الأمر القضاء عليها.
9. **اتفاقية روتردام:** وهي الاتفاقية بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم بالنسبة لبعض المواد الكيماوية ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية. وتهدف الاتفاقية الى تشجيع المشاركة في المسئولية والجهود التعاونية فيما بين الأطراف في الاتّجار الدوليّ بمواد كيميائية خطرة معينة بهدف حماية صحّة البشر والبيئة من الأضرار المحتملة والمساهمة في إستخدامها إستخداماً سليماً بيئياً وذلك بتشجيع وتيسير تبادل المعلومات عن خواصها.
10. **اتفاقية مينماتا بشأن الزئبق:** هي معاهدة دولية تهدف إلى حماية صحة الإنسان والبيئة من انبعاثات الزئبق ومركباته وإطلاقاته بشرية المنشأ. جاءت هذه الاتفاقية نتيجة 3 أعوام من الاجتماعات والمفاوضات والتي تم بعدها الاتفاق على نص المعاهدة من قبل ممثلي مايقارب 140 دولة بتاريخ 19 كانون ثاني عام 2013 في جنيف واعتمدت ووقعت لاحقًا في 10 من تشرين أول من العام ذاته في مؤتمر دبلوماسي عقد في مدينة كوماموتو في اليابان سميت الاتفاقية باسم مدينة مينماتا اليابانية التي حدثت بها كارثة تسمم بالزئبق أودت بحياة المئات من البشر. ومن المتوقع خلال العقود المقبلة أن تعزز هذه المعاهدة الدولية الحد من تلوث الزئبق الناتج من الأنشطة المسؤولة عن الانبعاثات والإطلاقات الرئيسية للزئبق إلى البيئة مباشرة.

لقد أثبت توقيع هذه الإتفاقيات التزام فلسطين بدعم مبادئ التعاون المشترك في سبيل الحفاظ على البيئة، والرغبة الصادقة والحقيقية في الإنضمام للمجتمع الدولي بدوله ومؤسساته في الجهود العالمية الرامية الى تحسين الوضع البيئي لسكان كوكب الأرض وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة تشمل جميع الشعوب. إلا أن الإنضمام الى هذه الإتفاقيات يستلزم تطوير البيئة القانونية ومواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية ذات العلاقة بهدف الإنسجام مع والإلتزام بمتطلبات الإتفاقيات الدولية. وتجدر الاشارة بالخصوص إلى أن سلطة جودة البيئة رفعت الى مجلس الوزراء الموقر مقترحا لتعديل قانون البيئة بما يهدف لوضع الأساس القانوني للتعامل مع ظاهرة التغير المناخي على المستوى الوطني حيث تم الانتهاء من القراءتين الأولى والثانية، حيث يسهل ذلك الحصول على الدعم المالي والتكنولوجي الضروري لتنفيذ أمثل للالتزامات الوطنية المتعلقة بهذه الاتفاقية.

التعاون الدولي والمنظمات الدولية: إن تعاظم وتزايد الأخطار البيئية التي تهدد كوكب الأرض دفع الدول وهيئات المجتمع الدولي إلى الإهتمام بقضايا البيئة وعزز القناعة بضرورة تضافر الجهد الدولي من أجل الحد من تدهور البيئة مما نتج عنه إنشاء أجسام مجتمع دولي تولي اهتماماً خاصاً بالمشاكل البيئية ومن أهمها: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمي، والمنتدى البيئي الوزاري العالمي، وكذلك مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة في جامعة الدول العربية، والمجلس الإقتصادي الإجتماعي لغرب اسيا، وتستفيد فلسطين من علاقات فعالة وجيدة مع هذه الهيئات.

كما أن هناك العديد من البرامج والمشاريع الإقليمية والدولية التي تستهدف قطاع البيئة والتي تم إنشاؤها لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال تطوير البيئة، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج أفق 2020، والإدارة المستدامة والمتكاملة لمصادر المياه، وبرنامج سويتش ميد، وبرنامج كليما ساوث، وسياسة الجوار الإوروبية، والإتحاد من أجل المتوسط، وخطة العمل المتوسطية، حيث تشارك فلسطين في هذه البرامج والمشاريع.

الأدوار والمسؤوليات

بالإشارة إلى تعريف البيئة في المادة الأولى من القانون وإلى نص المادة 33 من القانون الإساسي المعدل باعتبار حماية البيئة مسؤولية وطنية، نجد أن سلطة جودة البيئة بصفتها المسئولة عن صيانة البيئة وحمايتها، والمحافظة على صحة الإنسان، وكبح استنزاف المصادر الطبيعية، ومكافحة التصحر، والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث، وتعزيز الوعي البيئي، وضمان تحقيق التنمية المستدامة، فإنها بهذه المسؤولية تشترك مع مجموعة من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة. وقد نجد أن هذه الشراكة تخلق نوعا من التداخل الذي يشمل مجموعة من الجهات في موضوع واحد، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تنازع بين المؤسسات في المهام والمسؤوليات، وفي الواقع العملي فقد كان لهذا التداخل الأثر السلبي في عدم تمكين سلطة جودة البيئة من القيام بالمهام والمسؤوليات الموكلة لها والتي حددتها القوانين والإستراتيجيات الوطنية السابقة.

2.4. التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع

لقد عانت البيئة الفلسطينية خلال العقود الماضية من التدمير والتجاهل المتعمد نتيجة لسياسات الإحتلال الإسرائيلي وإجراءاته، حيث أدت إجراءات الإحتلال وسياساته الممنهجة إلى تدهور كبير في البيئة

الفلسطينية، الأمر الذي وضع على عاتق الحكومة الفلسطينية عبئاً كبيراً في محاولة لوقف التدهور الحاصل من جهة، ومحاولة الحفاظ على المصادر الطبيعية من جهة ثانية. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة الفلسطينية من خلال سلطة جودة البيئة والمؤسسات الشريكة الأخرى، إلا أن ما تعرضت وتتعرض له البيئة الفلسطينية، والتحديات الجمّة التي تواجه المصادر والعناصر البيئية المختلفة، مازال يستدعي تكثيف الجهود، وتضافرها بهدف المحافظة على البيئة الفلسطينية للأجيال الحالية والقادمة.

ولعل أبرز التحديات التي تواجه البيئة الى جانب التحدي الأساسي المتمثل بالاحتلال، هو غياب قوة التنفيذ والتشريعات، وقلة الوعي البيئي لدى المواطن الفلسطيني، وضعف السلوك الذي يقدر ويحترم البيئة ويحافظ عليها. إضافة إلى التشابك والتداخل–وأحياناً التعارض– في الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات بين الجهات ذات العلاقة (الحكومية وغير الحكومية)، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تنازع بين المؤسسات في المهام والمسؤوليات، وخلق حالة من التنافس بدلاً من التكامل والتنسيق. ولعل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ذلك، عدم الوضوح في القوانين الناظمة من جهة وتداخل وتعارض بعض تلك القوانين من جهة أخرى. إضافة إلى عدم اكتمال المنظومة التشريعية للقطاع البيئي بسبب حداثة التشريعات البيئية، وعدم اكتمال صدور اللوائح التنفيذية والاشتراطات والإجراءات الهادفة إلى الترجمة العملية للقوانين والسياسات.

من جانب آخر، مازالت الحاجة ملحة لتعزيز التواصل والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، وبين الجهات الحكومية، وكذلك تحسين التوازن بين حاجات وأولويات القطاع الخاص، والمستثمرين من ناحية، وبين المعايير والمواصفات البيئية من ناحية أخرى. وعلى الرغم من تزايد الإهتمام الحكومي بالبيئة، إلا أن هذا الإهتمام يفتقد حتى الان الى الأدوات اللازمة في تحقيق ذلك، وبحاجة إلى أن تعزيز وتقوية دور سلطة جودة البيئة، ورفدها بالموارد المالية والفنية والإدارية، إضافة إلى تعزيز موقعها بين الجهات الحكومية الأخرى. حيث أن تأرجح وتغيير وضع المؤسسة خلال السنوات السابقة بين وضع "وزارة" إلى وضع "سلطة"، أدى إلى إرباك العمل في المؤسسة وكذلك أمام المؤسسات الشريكة، ونأى بالبيئة عن دائرة صنع القرار في مجلس الوزراء، مما أثر سلباً على مقدرة المؤسسة في المشاركة في صنع القرار، وتوجيه ورسم السياسات، وإدراج السياسات المرتبطة بالبيئة على مستوى مجلس الوزراء، وخاصة تلك المتعلقة بتحسين المركز المالي للمؤسسة، وترتيب الصلاحيات والأدوار، والتأكد من مراعاة المعايير البيئية في الخطط والقرارات الحكومية.

على صعيد المخصصات المالية، مازالت الموازنات الحكومية المخصصة للبيئة دون المستوى المطلوب. حيث أن نسبة المخصصات المالية للبيئة وحماية المصادر الطبيعية في الخطط الوطنية المختلفة لا تتجاوز الـ 3%. في حين بلغت نسبة الإنفاق على البيئة في عام 2014 أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني[36]، وهي مخصصات قليلة لا تتناسب مع أهمية البيئة والإحتياجات الخاصة بالحفاظ عليها وتطويرها.

من جانب آخر فان انسجام وتفاعل القطاعات المختلفة مع قطاع البيئة سواء في عملية التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة اللاحقة ما زال دون المستوى المطلوب، حيث أن النظرة السائدة ما زالت نحو البيئة على أنها من الكماليات وتأتي في نهاية القائمة لدى العديد من الشركاء. هذا يعتبر من أهم التحديات التي تواجه قطاع البيئة خاصة وأن البيئة تعتبر من المواضيع التي تتقاطع مع كافة القطاعات التنموية الأخرى ولابد من دمجها في تلك القطاعات كي تكتمل الصورة وتتكامل، بدليل التوجه الأخير للحكومة الفلسطينية باعتبار البيئة وقضاياها وتأثيراتها أولوية عبر قطاعية، الأمر الذي يؤكد على الأهمية التي توليها الحكومة لحماية وصيانة البيئة بعناصرها المختلفة، وذلك انسجاما مع الأولويات التي تم تحديدها في أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، وكذلك مع أجندة التنمية المستدامة 2030 والتي التزمت فلسطين كغيرها من الدول بالعمل على تحقيقها. ان ذلك كله يتطلب تكثيف العمل المشترك وتعزيز التنسيق، بين سلطة جودة البيئة من جهة، وبين القطاعات التنموية من جهة أخرى.

2.5. الثغرات القائمة في تقديم الخدمات للمواطنين في مختلف المناطق

من سياق الشرح السابق عن نطاق العمل في القطاع فانه يتضح مدى سعة ومجال هذا النطاق، وبالتالي فان الحديث عن الخدمات التي يتم تقديمها للمواطنين في المناطق المختلفة سيقودنا لذكر مختلف الخدمات حتى تلك التي لا يتم تقديمها من خلال سلطة جودة البيئة مباشرة وانما من خلال الشركاء في هذا القطاع والتي قد يكون تم ذكرها بشكل تفصيلي في الاستراتيجيات القطاعية الأخرى التي تناولت مختلف القطاعات التنموية.

تعتبر خدمة جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي من أهم الخدمات التي يحتاجها المواطن في أي منطقة من المناطق، الا أن هذه الخدمة لا تصل الى المواطنين في كل المناطق حيث يمكن القول بأن هذه

[36] معدل الإنفاق الحكومي العام، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2015.

الخدمة قد تقتصر على مراكز المدن بالدرجة الأولى في حيت تفتقد ضواحي المدن أحيانا وكذلك الريف اجمالا الى هذه الخدمة، كما أن هذه الخدمة تسجل تقدما أكبر في قطاع غزة منه في الضفة الغربية.

كما تعتبر خدمة جمع ونقل والتخلص من النفايات الصلبة هي الخدمة التي تلي مياه الصرف الصحي، الا أن هذه الخدمة يتم تقديمها بشكل أفضل من الصرف الصحي، حيث أن كافة المواطنين وفي كافة المناطق تقريبا تصلهم هذه الخدمة وبالتحديد خدمة الجمع حيث تكاد تصل النسبة الى 100% من السكان. الا أن مسألة التخلص الآمن من تلك النفايات لا يغطي كافة المواطنين أو كافة المناطق، حيث أن هناك مناطق لا يوجد فيها مكبات صحية تخدمها وبالتالي يتم الاستعانة مؤقتا بالتخلص في المكبات العشوائية لاسيما في منطقة وسط الضفة الغربية.

من جانب آخر فان خدمة توفير المياه الصالحة للشرب بالكميات والجودة المطلوبة تسجل خللا ملحوظا لاسيما في قطاع غزة حيث أن معظم موارد المياه هناك غير صالحة للشرب الأمر الذي يتطلب توفير مصادر بديلة لها كافية من حيث الكمية والنوع. وفي المقابل تسجل هذه الخدمة تذبذبا في الضفة الغربية من حيث الكمية بحيث أن حصة الفرد بالمعدل تعتبر قليلة مقارنة بما يلزم وبما يوصى به من قبل منظمة الصحة العالمية، كما أن هذه الخدمة تسجل انقطاعا قد يصل أحيانا الى عدة أيام متتالية في بعض المناطق، الأمر الذي يعرض صحة المواطنين الى الخطر ناهيك عن المشاكل التي قد تلحق بالشبكات والمعدات أيضا. جودة المياه في الضفة الغربية أفضل منها في قطاع غزة من حيث صلاحيتها للشرب. وفي السياق ذاته فان هناك نقصا ملحوظا أيضا في كميات المياه المطلوبة للزراعة لاسيما في ظل استهداف الزراعة وتطويرها والنهوض بها وفي ظل التخطيط للعناقيد الزراعية.

تعتبر خدمة متابعة الشكاوى البيئية المقدمة من الجمهور حول قضايا ومشاكل بيئية واحدة من الخدمات التي يتم تقديمها في هذا القطاع، ومن الملاحظ أن هذه الخدمة تتحسن باستمرار وتأخذ طابعا وشكلا ممأسسا ووفق اجراءات واضحة ومحددة، هذا الى جانب أن جميع الشكاوى التي تقدم يتم الرد عليها ومتابعتها واعطاء نتائج حولها. من الجديد بالذكر أن أنشطة الرقابة والتفتيش التي تقوم بها سلطة جودة البيئة سواء بناء على شكاوى مقدمة من الجمهور أو بشكل دوري ومخطط تعتبر من الخدمات التي تقدمها المؤسسة للجمهور، خاصة وأن هذه الأنشطة تساعد الجمهور في الحد من العديد من التجاوزارت أو الخروقات للقانون، وتضبط الكثير من الانتهاكات والممارسات الخاطئة بحق البيئة والتي تؤثر مباشرة على المواطن وفي كافة المناطق. قد يكون هناك تباين في حجم وعدد هذه المتابعات من منطقة لأخرى حيث يعود ذلك أحيانا الى الامكانيات المتوفرة لدى المؤسسة في المتابعة والوصول الى المواقع المطلوبة،

أو نظرا للكادر المتوفر، وفي أحيانا عديدة يكون الوضع الأمني وحرية الوصول لبعض المواقع في المناطق المسماة (ج) أحد المعيقات المباشرة.

علاوة على ما ذكر فان هناك خدمة أخرى هامة تقدمها المؤسسة مباشرة للجمهور لاسيما للمستثمرين وأصحاب المشاريع التطويرية والمرافق والمنشآت الصناعية وغيرها وهي خدمة الموافقة البيئية، حيث تعتبر هذه الموافقة متطلب رئيسي وأصيل للحصول على التراخيص اللازمة لتلك المنشآت أو المرافق بموجب قانون البيئة الذي ينظم هذه العملية، هذه الموافقة تستند الى دراسات خاصة بشأن تلك المرافق وتهدف في الأساس الى ضمان تقليل أو الحد من الأثر الذي تحدثه تلك المرافق أو المنشآت على البيئة. يتم تقديم هذه الخدمة على أكمل وجه، الا أن هناك حاجة لمراجعة بعض القضايا في تلك العملية لاسيما العلاقة مع المؤسسات الشريكة الأخرى ومدى التزام تلك المؤسات بشكل جدي بهذه العملية. كما أن هناك حاجة الى تعزيز مسألة المتابعة اللاحقة للتأكد والتحقق من مدى تطبيق الشروط الواردة في تلك الموافقات من قبل أصحاب المنشآت والمرافق تلك، أو من قبل بعض المؤسسات الشريكة التي يكون لها دور رقابي أيضا على بعض الجوانب. اضافة لذلك فان سلطة جودة البيئة تقدم للمعنيين من الجمهور خدمة الموافقه على استيراد المواد الكيماوية.

من جانب آخر فان خدمة تثقيف وتطوير معرفة الجمهور بالقضايا البيئية ومفاهيمها يمكن اعتباره من ضمن الخدمات التي يحتاجها الجمهور في جميع المناطق، قد يكون استهداف الجمهور في المناطق المهمشة والنائية أحد الثغرات في هذا السياق وهو الأمر الذي لابد من الانتباه له وأخذه بعين الاعتبار، ان الامكانيات اللازمة لتنفيذ هذه الخدمة تعتبر بشكل عام متواضعة وبحاجة الى دعم وتطوير. كما أن طريقة تقديم هذه الخدمة بحيث تقدمها المؤسسة مباشرة أم تستعين بالمؤسسات الشريكة لاسيما مؤسسات المجتمع المدني بحاجة الى اعادة دراسة ووضعها في الشكل الأنسب. توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالبيئة تعتبر من الخدمات الهامة التي يحتاجها نسبة هامة من الجمهور كالباحثين والخبراء وأصحاب القرار وراسمي السياسات، حيث ما زال هذا الموضوع غير ناضج ويحتاج الى مزيد من الجهود وينطوي على ثغرات كبيرة.

2.6. الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة ما بين 2017-2019

2.6.1. عرض الأهداف والنتائج المتحققة

لقد جاءت الأهداف الاستراتيجية في خمسة أهداف تغطي تقريبا كافة مجالات ونطاق العمل في القطاع، هذا وقد جاءت العديد من النتائج في اطار النتائج الاستراتيجي لتحقيق تلك الأهداف، حيث أن تلك النتائج هي ليست فقط ما يتعلق ويخص المؤسسة البيئية وانما يتعدى ذلك الى القطاعات الأخرى التي تتقاطع مع هذا القطاع. ومن الملاحظ أنه ورغم ضرورة دمج البعد البيئي في القطاعات الأخرى الا أنها لم تبرز أو تدمج هذا البعد بالشكل المطلوب، فبعضها أدرج بعض النتائج التي تبرز البعد البيئي والكثير منها لم يبرز ذلك. الجدول التالي يبين ماهية النتائج التي جاءت في قطاع البيئة وفي القطاعات الأخرى ومدى التقدم الذي أحرز فيها.

الجدول (2): جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول: مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة.								
نتائج	**مؤشر**	**خط أساس**	**قيمة محققة**	**استهداف**	**قيمة محققة**	**استهداف**	**قيمة محققة**	**جهة المسؤولية**
		2016	**2017**	**2018**	**2018**	**2019**	**2019**	
إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة 1	نسبة النفايات الصلبة التي يتم طمرها بشكل صحي من إجمالي النفايات المنتجة	90.7 %	–	%92	%98	–	–	بيئة، حكم محلي
	نسبة النفايات التي يتم تدويرها من إجمالي النفايات المنتجة	–	%1	%3	%2-1	%6	–	بيئة، حكم محلي
	نسبة الأسر التي تتلقى خدمات جمع ونقل النفايات	%95 (2015)	%95	%96	%96	%96	%97	بيئة، حكم محلي

	متوسط إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة	0.744	–	0.73	0.74	0.744	–	بيئة، حكم محلي
إجراءات الرقابة والتفتيش البيئي معززة 2	عدد جولات الرقابة والتفتيش البيئي المنفذة.	–	867	1000	1077	1200	1254	البيئة،
	عدد الموافقات البيئية الصادرة	–	226	250	330	270	263	البيئة
جميع المواطنين يتم تزويدهم بالمياه بطريقة مستدامة من مصادر موثوقة 3	النسبة المئوية للعينات التي تحقق المواصفة الفلسطينية على مستوى الضفة الغربية	%95	%95	%96	%96	%100	96.5 %	سلطة المياه
	نسبة الاسر المربوطة بالشبكة العامة للمياه	93.3 (2015)	–	93.4	93.4	93.5	–	سلطة المياه
كفاءة أنظمة توزيع المياه مطورة 4	نسبة الفاقد على مستوى شبكات التوزيع	33.4	31.75	33	31.2	32.5	–	سلطة المياه
مصادر المياه محمية من التلوث والاستنزاف 5	وجود منظومة رصد مطبقة لمختلف مصادر المياه كما ونوعا والتعديات عليها	%70	%75	%75	%80	%100	%84	سلطة المياه

	(نسبة مصادر المياه المراقبة)							
	نسبة مصادر مياه الشرب الملوثة قبل التعقيم (ابار وينابيع)	%18	%15	%0	%13	%0	%0	سلطة المياه
	عدد حالات التعديات على المصادر	15	19	11	18	11	14	سلطة المياه
انظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة تعمل بكفاءة عالية 6	نسبة الاسر الموصولة بالشبكة العامة للصرف الصحي	%31 ضفة %75 غزة	%32.5 ضفة %75.5 غزة	%32 ضفة 76% غزة	%32 ضفة %76 غزة	%33 ضفة 77% غزة	%34 ضفة %80 غزة	سلطة المياه
	النسبة المئوية لكمية المياه المعالجة داخل الاراضي الفلسطينية	%4	%5	%6	%6	%20	%8	سلطة المياه
	النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة	%80	%82	%83	%85	%95	%87	سلطة المياه

	الفلسطينية							
	عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية	10	10	11	11	16	11	سلطة المياه
بيئة مرورية امنة 7	كثافة المركبات المسجلة والعاملة في الضفة الغربية (مركبة/1000 نسمة)	100.1	113	115	127	123	–	النقل والمواصلات

الهدف الاستراتيجي الثاني: البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة

نتائج	مؤشر		خط أساس	محقق	استهداف	محقق	استهداف	محقق	جهة المسؤولية
			2016	2017	2018	2018	2019	2019	
الحفاظ على التنوع الحيوي وحماية مواقع التراث الطبيعي 8	عدد الأصناف المهددة بالانقراض	نباتي	334	334	334	334	334	334	البيئة
		حيواني	74	74	74	74	74	74	البيئة
	عدد المحميات الطبيعية التي لها خطة إدارة معتمدة ومفعلة		1 (2015)	–	1	1	2	1	البيئة
	نسبة مساحة المحميات الطبيعية إلى المساحة الكلية		%9 (2015)	%9	%9	%9	%9	%9	البيئة

	لأراضي الدولة	)						
	عــدد مواقــع التــراث الطبيعـــي التـــي تـــم تأهيلها.	–	0	5	7	–	–	البيئة
كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية) تم زيادتها 9	كمية المياه المنتجة سنويا من المصادر التقليدية (مليون متر مكعب)	114	116.8	119	124.5	124	–	المياه
	كمية المياه المنتجة من الحصاد المائي (مليون متر مكعب)	1.5	2.5	2.5	3	3	2.5	المياه، الزراعة
	كمية المياه المحلاة المتاحة سنويا (مليون متر مكعب)	3.9	4	8	4.2	8	8	المياه
	كمية المياه المشتراة سنويا من شركة ميكروت (مليون متر مكعب)	79.1	83.2	83	81.5	85	85	المياه
مساحة الاراضي القابلة للري (المروية) من مصادر المياه المعالجة	نسبة المياه العادمة المعالجة المعاد استخدامها في الري	%4	%4	%6	%5	%20	%8	المياه
	مساحة الاراضي الزراعية المروية من المياه العادمة المعالجة (بالدونم)	950	1300+	750	650+	3250	1600	الزراعة

تم زيادتها 10								
كمية المياه المتاحة للمزارعين تزداد وكفاءة ادارتها تتحسن (التقليدية وغير التقليدية) 11	كمية المياه الاضافية التي تم توفيرها للأغراض الزراعية (متر مكعب)	145 مليون متر مكعب	+341,596	+635,930	+524,925	+37,380	–	الزراعة

الهدف الاستراتيجي الثالث: الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي، وللحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطواريء البيئية مُتخذة ومُتبناه.

نتائج	مؤشر	خط أساس	محقق	استهداف	محقق	استهداف	محقق	جهة المسؤولية
		2016	2017	2018	2018	2019	2019	
المساهمة في الحد من آثار التغير المناخي والتصحر **12**	نسبة الأراضي المهددة بالتصحر	16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	البيئة
	حصة الفرد من انبعاثات غازات الدفيئة (طن مكافيء ثاني اكسيد الكربون)	0.964	0.964	–	0.99	–	–	البيئة

مساحة الاراضي المزروعة او التي تم حمايتها من التدهور/التصحر تزداد سنويا 13	مساحة الأراضي المستصلحة سنويا (دونم)	3800	+3500	+3638	+2147	+3788	–	الزراعة
القدرة للتعامل مع الكوارث البيئية، وتخفيف آثارها مُعززة 14	عدد الكوادر المدربة للتعامل مع حالات الكوارث البيئية.	–	0	10	0	10	–	البيئة الدفاع المدني
زيادة كمية الطاقة الكهربائية المنتجة محليا/ زيادة كمية الطاقة الكهربائية المنتجة محليا من الطاقة المتجددة 15	نسبة الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقة المتجددة.	%0.3	%0.67	%1	0.88 %	%2	–	سلطة الطاقة
	نسبة الطاقة المتجددة من اجمالي الطاقة المنتجة.	6	%11	%12	14.4 %	%15	–	سلطة الطاقة
	معدل استهلاك الفرد من الكهرباء (كيلوواط/ ساعة) سنويا.	1160	1200	1330	1193	1424	–	سلطة الطاقة
ثقافة تسديد ثمن الطاقة المستهلكة معززة، وقيمة الفاقد مخفضة.	نسبة الفاقد في نظام التوزيع (كفاءة نقل وتوزيع	%22	%23	%22	%20	%20	–	سلطة الطاقة

16	الكهرباء)							
الهدف الاستراتيجي الرابع: المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمَكَّن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعَزَّز								
نتائج	**مؤشر**	**خط أساس**	**محقق**	**استهداف**	**محقق**	**استهداف**	**محقق**	**جهة المسؤولية**
		2016	**2017**	**2018**	**2018**	**2019**	**2019**	
التشريعات البيئية محدثة ونافذة ومتوائمة مع الاتفاقيات الدولية	عـدد القضـايا البيئية التي يتم فيهـا الاحتكـام الى قانون البيئة والقـوانين ذات العلاقة.	–	10	15	–	20	–	البيئة
17	عدد مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع شركاء دوليين ومحليين	–	6	2	1	–	–	البيئة، وزارة الخارجية
الاطار المؤسسي البيئي ممكن وكفؤ **18**	عدد الكوادر التي تلقت التدريب المناسب	–	10	17	10	–	–	البيئة
الأدوات المستخدمة في مواجهة انتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية مفعلة **19**	عدد ملفات الانتهاكات التي تم اعدادها	–	1	2	3	–	–	البيئة
العمل في قطاع الطاقة منظم	أنظمة وتعليمات	0	–	2	تم	–	–	سلطة

20	جديدة مقرة خاصة بترشيد استهلاك الطاقة.				اصدار مسودتين			الطاقة
الهدف الاستراتيجي الخامس: مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعَزّزة ومُعمَّمة								
نتائج	**مؤشر**	**خط أساس**	**قيمة محققة**	**استهداف**	**قيمة محققة**	**استهداف**	**قيمة محققة**	**جهة المسؤولية**
		2016	**2017**	**2018**	**2018**	**2019**	**2019**	
دور الإعلام البيئي معزز ومفعل 21	عدد الإعلاميين الذين تلقوا تدريباً.	–	60	100	32	150	–	البيئة
	عدد الافلام الوثائقية البيئية التي تم اعدادها ونشرها.	–	3	4	3	5	–	البيئة
	عدد المناسبات البيئية التي تم احياؤها وإصدار تقارير صحفية فيها.	–	17	17	17	17	17	البيئة
المناهج التعليمية مُطورة ومتضمنة المفاهيم البيئية 22	عدد المناهج الدراسية المطورة التي تم تضمين البعد البيئي فيها.	–	1	4	3	4	–	التربية والتعليم، البيئة
رفع الوعي البيئي المجتمعي 23	عدد البرامج البيئية المنفذة.	–	1	1	1	3	–	البيئة
	عدد الحملات البيئية المنفذة.	–	2	2	2	3	2	البيئة

	عدد الاشخاص الذين تم تدريبهم على مواضيع بيئية من خلال حملات التوعية المختلفة	–	11240	12000	20000	14000	20000	البيئة

2.6.2. تحليل النتائج المتحققة

بالرجوع الى الجدول رقم (2) المبين في عرض الأهداف والنتائج المتحققة فانه لابد من الاشارة الى ما يلي من الملاحظات:

- الجدول غير مكتمل من حيث القيم المتحققة لاسيما في العام 2019، والسبب في ذلك يكمن في أن هذا الجدول قد تم اشتقاقه من التقرير النصفي لاطار النتائج الاستراتيجي والذي لم يكن يشمل القيم الخاصة بالعام 2019 عند اطلاقه لانه أطلق قبل نهاية ذلك العام.
- لم يتسنى للجهة القائمة على اعداد التقرير النصفي أن تستكمل القيم المتحققة للعام 2019 بعد اطلاق هذا التقرير بسبب الانتقال مباشرة الى عملية التطوير والتحديث للاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، حيث لم يكن هناك وثيقة شاملة لتحوي تلك القيم في مكان واحد، وان عملت بعض القطاعات على استكمال تلك الأرقام والقيم الا أنه لم يتم تدويرها بين القطاعات.
- فيما يخص قطاع البيئة، فان هذا الجدول تم اشتقاقه من التقرير النصفي، وأنه تم البحث عنه المؤشرات التي تخدم تحقيق النتائج البيئية. حتى تلك اللحظة فان هذه النتائج والمؤشرات ليست كل المطلوب من منظور دمج البعد البيئي، حيث أن هناك العديد من النتائج المفترضة لضمان دمج البعد البيئي في الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، وهو الأمر الذي بات واضحا في الجدول رقم (3) والذي يظهر طيفا أوسع من النتائج المطلوب تبنيها من قبل القطاعات المختلفة وكذلك مؤشراتها. هذه النتائج نأمل أن يتم العمل على تحقيقها بتدخلات وأنشطة من قبل القطاعات المختلفة لتكون حاضرة وواضحة في تقارير النتائج والانجازات القادمة.

- فيما يتعلق بقراءة تلك النتائج وتحليلها فانه لابد من ابراز ما يلي ازاء كل هدف من الأهاف الاستراتيجية والنتائج المدرجة تحت كل هدف من هذه الأهداف:

أولا: الهدف الاستراتيجي الأول: مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة

النتيجة 1: ادارة فاعلة وآمنة بيئيا وصحيا لخدمات النفايات الصلبة

من خلال المؤشرات المتوفرة حول هذه النتيجة فانه لابد من الاشارة الى أن هناك تقدما في نسبة النفايات الصلبة التي يتم التخلص منها بطريقة الطمر الصحي أي في المكبات الصحية مما يعني الانخفاض الواضح في المقابل في نسبة النفايات الصلبة التي يتم التخلص منها في المكبات العشوائية وهي الطريقة غير السليمة. وهذا بحد ذاته تطور ايجابي في هذا الاتجاه، وفي هذا السياق فانه لابد من الاشارة الى أن توزيع المكبات الصحية التي يتم استخدامها حاليا تقع في شمال الضفة الغربية (مكب زهرة الفنجان– جنين) وفي جنوب الضفة الغربية (مكب المنيا– بيت لحم) وفي قطاع غزة (مكب الفخاري)، الا أن وسط الضفة الغربية ما زال يعاني من عدم وجود مكب صحي يخدمه، حيث يتم توريد جزء من نفايات الوسط الى مكب زهرة الفنجان لاسيما من المدن الرئيسية مثل رام الله والبيرة ونابلس بينما تستخدم باقي الهيئات المحلية في تلك المحافظات طريقة التخلص العشوائي مما يشير الى انتشار المكبات العشوائية في هذه المناطق وهو الأمر الذي يحتاج بالتأكيد الى حل متوسط وطويل المدى.

أما فيما يتعلق بعمليات التدوير واعادة الاستخدام للنفايات الصلبة فانه من الواضح أن هذه العملية ما زالت تراوح المكان بقربها من الصفر ولا يوجد تقدم في هذا الاتجاه حيث لم تتعدى النسبة 1–2% من كمية النفايات الكلية وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بتلك التي كانت مستهدفة في العام 2018 و 2019. علما بأن الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة كان استهدافها 30% حتى العام 2022. ان تحقيق نتائج ملموسة في هذا المؤشر سوف ينعكس ايجابا على ادارة النفايات الصلبة من خلال استغلال الموارد الكامنة في هذه النفايات من جانب، وفي تقليل كميات النفايات الصلبة التي ستورد للمكبات الصحية وبالتالي اطالة العمر الافتراضي لتلك المكبات.

أما فيما يتعلق بنسبة الأسر التي تتلقى خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة، فهي نسبة تعتبر عالية وزيادتها بالتالي تكون بوتيرة قليلة حيث أن تلك النسبة تكاد تلامس ال 100% من الأسر.

من ناحية أخرى فان متوسط انتاج الفرد من التفايات الصلبة يوميا يتراوح منذ العام 2015 حتى الان حول (0.74 كغم/فرد/يوم) وهو رقم يعتبر معقولا مقارنة بمواقع أخرى شبيهة في العالم، الا أن الطموح في تخفيضه ما زال قائما بالرغم من أن ذلك ليس بالأمر السهل. ان تخفيض هذا المتوسط ينطوي على

فوائد تعود على المكبات الصحية بالفائدة باطالة عمرها وكذلك في تخفيف العبء على الهيئات المحلية والبلديات. من الجدير بالذكر أن تخفيض هذا الرقم يحتاج الى منظومة كاملة ومتكاملة من الأنشطة والتدخلات بدءا من حملات الوعي الجماهيري الى التغيير في السلوك الاستهلاكي والانتاجي للمجتمع الى ضبط وتطوير التشريعات لتؤدي هذا الغرض الى اعادة النظر في طريقة الانتاج والتغليف وتوزيع السلع وعرضها.

النتيجة 2: اجراءات الرقابة والتفتيش البيئي معززة

من خلال المؤشرات المدرجة في هذه النتيجة فانه من الواضح أن هناك تقدما ملحوظا قد جرى، حيث أن الزيادة في عدد جولات الرقابة والتفتيش كان لافتا وقفز من 867 جولة الى 1077 جولة خلال عام واحد، هذا يشير بالطبع الى زيادة الاهتمام بهذا الجانب والى تطوير متطلبات هذه المنظومة بشكل جدي وفي الاتجاه الصحيح مما يأتي بنتائج جيدة. كما أن هناك ما يؤشر الى زيادة عدد القضايا التي يتم الاحتكام فيها الى قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة ما يعكس العمل على تطبيق وانفاذ القانون، الا أن الزيادة في هذا الاتجاه تعتبر بطيئة وهذا دليل المعيقات الموجودة في تنفيذ القانون وكذلك عدم اكتمال المنظومة التشريعية وجهوزيتها وكذلك عدم اكتمال المتطلبات لذلك لدى المحاكم وسلك القضاء. المؤشر الآخر المتعلق بعدد الموافقات البيئية الصادرة يشير أيضا الى زيادة في عدد تلك الموافقات الممنوحة، وهذا يدل على أن العمل بتطبيق الشسياسة الوطنية للتقييم البيئي البيئي جاري العمل به وأن هناك التزام من قبل المستثمرين بهذه السياسة التي تفرض على كافة مشاريع البنية التحتية والمنشآت الصناعية والتطويرية أن تحصل على تلك الموافقة كمتطلب للترخيص، حيث أن هذه الموافقة تلزم تلك المنشآت بمراعاة تطبيق الاجراءات التخفيفية اللازمة للحفاظ على البيئة وحمايتها وتقليل الأثر الواقع عليها. من الجدير بالذكر أن عدد تلك الموافقات لا يعتبر وحده كافيا كمؤشر على ضمان ذلك، حيث انه لابد من ادراج شكل جديد من المؤشرات لضمان الالتزام بشروط تلك الموافقات.

النتيجة 3: جميع المواطنين يتم تزويدهم بالمياه بطريقة مستدامة من مصادر موثوقة:

رغم شح مصادر المياه التي يسيطر عليها الفلسطينيون الا أن المؤشرات تدل على أن نسبة الأسر الفلسطينية المربوطة بالشبكة العامة للمياه ثابتة تقريبا على مدار السنوات الثلاثة الماضية، وهذا مفاده أن هناك توسيع مستمر لنطاق تلك الشبكات في التجمعات السكانية اذا ما أخذنا بالاعتبار الزيادة السكانية المستمرة للمواءمة ما بين هذه الزيادة وبين حاجتها لتوفير مصادر مياه موثوقة من خلال الشبكات. لم تصل هذه النسبة الى حد 100% بعد وذلك لأسباب عديدة منها ما يتعلق ببعض المناطق النائية

والمهمشة، ومنها ما يتعلق بعدم وجود مصدر للمياه ومنها ما يتعلق بعدم وجود تمويل ومنها ما يتعلق بعرقلة الاحتلال واعاقته لاقامة مثل هذه المشاريع من البنية التحتية. رغم ذلك فان المؤشرات أيضا تشير الى أن ما يزيد عن 95% من العينات التي يتم فحصها من المياه في هذه الشبكات تتطابق مع المواصفة الفلسطينية، وهي نسبة مرضية رغم الحاجة الى تحسينها ورفعها.

النتيجة 4: كفاءة أنظمة توزيع المياه مطورة:

ان تحقيق هذه النتيجة من شأنه ضمان الاستخدام الأمثل لمصادر المياه وادارتها بشكل سليم ومستدام وذلك من خلال تقليل الفاقد الى أقل قدر ممكن. يشير المؤشر في هذه النتيجة الى أن نسبة الفاقد في شبكات توزيع المياه يتراوح حول 31–32% وهي نسبة تعتبر متماشية مع المعدل العام لمثل هذا الأمر في العالم، الا أنها في واقعنا تعتبر عالية نسبيا نظرا لشح الموارد المائية وبالتالي فهي بحاجة الى عناية أكبر لتخفيفها وبالتالي توفير كميات اضافية من المياه بدلا من ان تكون على شكل فاقد. في الغالب ان تقليل هذه النسبة يكون بطيئا جدا ويحتاج الى امكانيات فنية ومالية كبيرة.

النتيجة 5: مصادر المياه محمية من التلوث والاستنزاف

يعتبر المؤشر الأول على هذه النتيجة (نسبة مصادر المياه المراقبة) متدني وبحاجة الى اهتمام كي يرتفع أكثر، حيث أن وجود منظومة رصد مطبقة على مختلف مصادر المياه من حيث الكم والنوع والتعديات عليها أيضا مهما جدا بل غاية في الأهمية، اذ أن مراقبة مصادر المياه من أهم العوامل التي تضمن جودتها واستدامتها. ما زال هذا المؤشر يراوح القيمة 70% وبالتالي فان ثلث مصادر المياه في فلسطين تعتبر غير مراقبة وهو أمر جدا خطير وبحاجة للاهتمام.

من جانب آخر، فان هناك ما يشير في مؤشر آخر الى أن هناك نسبة معقولة (13–18%) من مصادر المياه للشرب تعتبر ملوثة قبل التعقيم، وهذه نسبة تعتبر عالية وبحاجة الى ايلاء الاهتمام والعناية، حيث أن هناك مصادر لتلوث تلك المصادر لابد من ايقافها اوالحد منها، هذا الامر بحاجة الى تظافر الجهود وتكامل الخطط الوطنية لتحقيقه. طبعا اذا ما تم الحديث عن المياه في قطاع غزة فان النسبة هناك خيالية مقارنة مع الضفة الغربية.

المؤشر الآخر الخاص بعدد التعديات على مصادر المياه يفيد بأن هناك ما زال هناك عدد من التعديات، وهذا يكون بأشكال عدة وبحاجة الى ضبط وعلاج من أجل ضمان عدم وجود أي تهديد أو تعدي يضر بتلك المصادر ويعرضها للخطر.

النتيجة 6: انظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة تعمل بكفاءة عالية:

يشير المؤشر الأول (نسبة الاسر الموصولة بالشبكة العامة للصرف الصحي) على هذه النتيجة الى أن ما نسبته 32% من الأسر الفلسطينية موصولة بالشبكات العامة للصرف الصحي في الضفة العربية بينما يبلغ حوالي 75% في قطاع غزة، هذا المؤشر مهم جدا وخطير في نفس الوقت، حيث أن نسبة كبيرة من مياه الصرف الصحي المنتجة يتم التخلص منها في البيئة المحيطة اي الشبكات العامة وبطرق غير سليمة بالتأكيد. تعتبر مياه الصرف الصحي من أهم مصادر التلوث للبيئة لاسيما لمصادر المياه الجوفية والسطحية بالاضافة الى ضررها الواضح على الأراضي الزراعية. ان نسبة الوصل المبينة أعلاه تمثل في معظمها مراكز المدن الرئيسية في الضفة الغربية، في حين أن أجزاء من تلك المدن ما زالت غير موصولة بالاضافة الى غالبية مناطق الريف لا يوجد فيها مثل هذه الخدمة. لذا فان هناك حاجة ماسة الى الاهتمام بهذا الأمر وتكثيف العمل على توسيع نطاق خدمة جمع مياه الصرف الصحي في شبكات مناسبة في الريف والمدينة على حد سواء وفي كافة أنحاء فلسطين. لا شك ان ممارسات الاحتلال بعرقلة تنفيذ مثل هذه الخدمات لاسيما في المناطق المسماة (ج) يعتبر من أهم العقبات أما تطوير هذا المؤشر، بالاضافة الى الاحتياجات المالية والفنية الكبيرة اللازمة ايضا.

من جانب آخر فان المؤشر الثاني (النسبة المئوية لكمية المياه المعالجة داخل الاراضي الفلسطينية) هو المؤشر الأخطر، حيث أن ما نسبته 6% فقط من مياه الصرف الصحي التي يتم جمعها في الشبكات تتم معالجتها في الأراضي الفلسطينية، وهذا يدل على حجم المياه العادمة الكبير الذي يتم التخلص منه دون معالجة مما يهدد بالتأكيد البيئة وعناصرها المختلفة بالتلوث. هذا المؤشر غاية في الأهمية، اذ لابد من التركيز المباشر على انشاء محطات معالجة المياه العادمة من أجل استيعاب الكمية الأكبر من تلك المياه العادمة ومعالجتها لتقليل الخطر المحدق بالبيئة. في معظم الحالات فان عرقلة وممانعة الاحتلال لبناء مثل هذه المحطات هو السبب المباشر في عدم القدرة على انشاء هذه المحطات وذلك لضرورة وجود هذه المحطات في الغالب خارج نطاق التجمعات السكنية لاسيما في المناطق المسماة ج، كما أن انشاء هذه المحطات ينطوي على تكاليف عالية.

المؤشر الآخر (النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة الفلسطينية) يعطي انطباعا ايجابيا حول هذه النتيجة حيث أن ما نسبته حوالي 85% من مياه الصرف الصحي التي تتم معالجتها تكون مطابقة للمواصفة الفلسطينية خاصة وأن هذه النسبة في ارتفاع ملحوظ منذ ثلاث سنوات حيث كانت حوالي 80% في العام 2016. من الجدير بالذكر أن المؤشر (النسبة المئوية لمياه الصرف

الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة الفلسطينية) يبلغ 11 محطة من مجمل المحطات الموجودة ككل، حيث لابد من بذل الجهود من أجل مطابقة جميع المحطات للمواصفة الفلسطينية وتوفير ما يلزم لتحقيق ذلك. بالتأكيد هناك حاجة مستمرة لتحسين هذا المؤشر من أجل الحصول على نوعية مناسبة ومطابقة للمواصفة من المياه المعالجة، وهذا يحتاج الى بناء القدرات وتوفير الامكانيات اللازمة كتحسين التكنولوجيا المستخدمة وتوفير المختبرات والكفاءات البشرية وتطوير مسألة البحث والتطوير في هذا المجال.

النتيجة 7: بيئة مرورية امنة:

لاشك أن قطاع النقل والمواصلات هو أهم مصادر التلوث الهوائي في فلسطين وذلك من جراء الانبعاثات الصادرة عن هذا القطاع نتيجة لاحتراق الوقود وخروج العوادم. بالتأكيد فان هناك تناسب طردي بين عدد المركبات التي تسير على الشوارع وبين ما ينتج من انبعاثات منها الا اذا كان هناك استحداث لطرق ووسائل وسياسات جديدة لقلب تلك العلاقة. المؤشر (كثافة المركبات المسجلة والعاملة في الضفة الغربية (مركبة/1000 نسمة)) يدل على أن هناك زيادة مستمرة منذ العام 2016 وحتى الان في تلك الكثافة حيث ارتفعت تلك الكثافة من حوالي 100 مركبة/1000 نسمة لتصل الى 127مركبة/1000 نسمة، وهي زيادة كبيرة ضمن ثلاثة سنوات. ربما لم تصل هذه الكثافة الى ما هو موجود في بعض الدول ولكنها تعتبر عالية اذا ما أخذنا بعين الاعتبار طبيعة وظروف الطرق ونوع المركبات المستخدمة وغيرها من العوامل. من جانب آخر فان هذه الكثافة تأخذ بالاعتبار فقط الضفة الغربية ولا تشمل بالتأكيد المركبات غير المسجلة وتلك غير القانونية. لابد من ضبع هذه الكثافة ضمن توجهات مدروسة واحتياجات حقيقية وسياسات تضمن عدم الزيادة في الانبعاثات من حيث الكمية والنوع.

ثانيا: الهدف الاستراتيجي الثاني: البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة

النتيجة 8: الحفاظ على التنوع الحيوي وحماية مواقع التراث الطبيعي:

يعتبر التنوع الحيوي بأشكاله من أهم القضايا التي تحافظ على التوازن البيئي وتضمن مسألة الأمن الغذائي، وعليه فان حمايته باتت من المسائل الملحة والضرورية لاسيما في ظل ما يتهدد هذا التنوع ليس فقط في فلسطين بل على مستوى العالم بشكل عام. المؤشر الأول (عدد الأصناف المهددة بالانقراض) يشير الى ثبات في هذا المؤشر منذ أربع سنوات سواء في الأصناف النباتية أو تلك الحيوانية، في حالتنا

الفلسطينية ربما يعتبر الثبات على قيمة هذا المؤشر انجازا رغم أن هناك حاجة الى بدء العد العكسي لهذه الأصناف أي ايلاء الأصناف المهددة الاهتمام وسحبها من تلك القائمة لتصبح غير مهددة، هذا بالتأكيد يتطلب جهودا وامكانيات عالية جدا، عدا عن المتطلب الأساسي وهو السيطرة الكاملة على جميع أراضي دولة فلسطين حيث أن وجود الاحتلال يعتبر سببا رئيسيا في تهديد الأصناف وفي اعاقة العمل على حمايتها.

من جانب آخر فان المحميات الطبيعية وهي موئل اساسي للتنوع الحيوي وحمايتها تعتبر أساسية وغاية في الأهمية لهذا الجانب ولجوانب أخرى قد تتعدى مسألة الأصناف، حيث أن حماية هذه المحميات وادارتها طبقا لأصول متعارف عليها يعتبر من القضايا الملحة والضرورية، وفي هذا السياق فان تطوير خطط لادارة تلك المحميات كما في المؤشر (عدد المحميات الطبيعية التي لها خطة إدارة معتمدة ومفعلة) يشير الى بطء هذا الفعل حيث أن الزيادة فيه لا تتعدى الخطة الواحدة الى خطتين في السنة، وهو أمر يحتاج الى اهتمام وعناية من أجل تعزيز العمل في ادارة وحماية المحميات الطبيعية طبقا لخطط مدروسة ومناسبة. من الجدير بالذكر أن المؤشر (نسبة مساحة المحميات الطبيعية إلى المساحة الكلية لأراضي الدولة) يعتبر أيضا ثابتا عند النسبة 9% منذ العام 2015، حيث أن الحفاظ على هذه النسبة في ظل الوضع الحالي الفلسطيني من وجود الاحتلال وممارساته ضد الطبيعة والبيئة يعتبر ايضا أمرا غاية في الصعوبة. رغم أن هناك متطلب عالمي بضرورة زيادة هذه النسبة كدليل على توسيع نطاق الحماية لمساحات جديدة تستحق وتحتاج الحماية بناء على معايير ومعطيات علمية وضرورات بيئية. اضافة لما ذكر فان المحميات الطبيعية تعتبر جزء أساسي من التراث الطبيعي وغالبا ما يكون هناك علاقة وثيقة لها مع التراث الثقافي، وعليه فان المؤشر (عدد مواقع التراث الطبيعي التي تم تأهيلها) يشير الى تأهيل عدد من الحميات الطبيعية ولو كان ذلك بشكل جزئي، الا أن المخاوف تنطوي على عدم استكمال العمل بهذا الأمر حيث تم تأهيل ما عدده 7 مواقع حتى العام 2018 في حين لم يكن هناك أيا من التأهيل لأي من المواقع في العام 2016.

النتيجة 9: كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية) تم زيادتها:

كما ذكرنا سابقا فان المياه هي واحدة من أهم المصادر الطبيعية الضرورية للانسان، وفي حالتنا الفلسطينية فان هذا المصدر يعتبر من المصادر الشحيحة من منظور السيطرة على تلك تلك المصادر وليس توفرها، بمعنى أن هناك مصادر مائية متوفرة ولكن لا يمكن استغلالها بسب سيطرة الاحتلال عليها

والتحكم فيها وفي مصيرها. حيث أن المؤشر الأول على هذه النتيجة (كمية المياه المنتجة سنويا من المصادر التقليدية (مليون متر مكعب) يشير الى زيادة طفيفة في تلك الكميات المنتجة من المصادر التقليدية ونقصد هنا بالمصادر الجوفية أو الينابع، وهذا عائد الى تحكم الاحتلال بتلك المصادر وعدم السماح للفلسطينيين باستخراج كميات اضافية طبقا للاحتياج والطلب الفعلي لهم لكميات اضافية، وهذا من شأنه أن يعرقل التنمية بالتأكيد ويهدد مصير الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى التي تعتمد بالاساس على المياه. من جانب آخر فان النظر الى المؤشر التالي (كمية المياه المنتجة من الحصاد المائي (مليون متر مكعب) يبين أن هذا المصدر من مصادر المياه غير التقليدية يعتبر متدنيا مقارنة بالفرص المتاحة والكميات المتوفرة والتي يمكن استغلالها، حيث أن ما مقدراه 3 مليون متر مكعب فقط هو ما يتم انتاجه حاليا من هذه المصادر مقارنة مع 1.5 مليون متر مكعب في العام 2016، في حين أن هناك امكانيات وفرص لانتاج كميات أكبر. بالطبع فان هذا استغلال هذا المصدر من مصادر المياه يعتبر واحد من التدخلات الموصى بها للتكيف مع ظاهرة تغير المناخ كما انه يعتبر تدخلا مناسبا لزيادة كميات المياه لقطاع الزراعة. من الجدير ذكره أن بناء السدود وآبار جمع مياه الأمطار واستحداث ممارسات مناسبة في المزارع يعتبر من التدخلات الممكنة لاستغلال هذا المصدر.

بالاضافة لذلك فان هناك مصدرا آخر من مصادر المياه غير التقليدية وهو (كمية المياه المحلاة المتاحة سنويا (مليون متر مكعب)، حيث أن واقع هذا المؤشر (3.9 مليون متر مكعب) في العام 2016 يعتبر قليل مقارنة مع الاستهداف المعلن (8 مليون متر مكعب) في العام 2019. لاشك أن هذا النوع من المصادر يعتبر مناسبا كبديل للمصادر التقليدية في قطاع غزة التي باتت ملوثة وغير قابلة للاستخدام، الا أن توفير هذا النوع من المصدر يعتبر مكلف جدا وينطوي على تقنيات وقدرات معقدة، هذا عدا عن الاحتياج العالي من مصادر الطاقة اللازمة لمثل تلك المحطات التي تعمل على تحويل مياه البحر المالحة الى مياه صالحة للشرب. وربما تقف هذه المحاذير والعقبات مجتمعة أمام بناء محطة أو محطات تحلية مناسبة في طاع غزة أو في بعض المواقع في الضفة الغربية. بالتأكيد أن العرقلة والاعاقة الاحتلالية لمثل لهذا السيناريو يعتبر من الاعاقات الهامة أيضا التي تمنع التقدم السريع في تحقيق ذلك.

المؤشر التالي (كمية المياه المشتراة سنويا من شركة ميكروت الاسرائيلية (مليون متر مكعب) يستطيع أن يشرح السبب وراء سيطرة الاحتلال على مصادر المياه الفلسطينية، حيث أن سيطرة الاحتلال على تلك المصادر من أجل أن تكون سلعة تباع للفلسطينيين هو الهدف الاساسي، لذلك فقد زادت كمية تلك المياه

من حوالي 79 مليون متر مكعب في العام 2016 لتصل الى حوالي 82 مليون متر مكعب في العام 2018، حيث أن تلك الكميات المشتراة هي من مصادر فلسطينية وحق أصيل للفلسطينيين في مصادر مياههم، الا أن الفلسطينيين يلجأون الى هذا الخيار لعدم وجود سيناريو بديل لجسر الهوة بين الحاجة والوفرة من المياه.

النتيجة 10: مساحة الاراضي القابلة للري (المروية) من مصادر المياه المعالجة تم زيادتها

ذكرنا في بعض النتائج السابقة عن وضع مياه الصرف الصحي ونسبة ما يتم معالجته من تلك المياه والتي اعتبرنا أنها ما زالت تعتبر قليلة، وفي هذه النتيجة فاننا نستعرض مدى استخدام تلك المياه المعالجة لاسيما في مجال الزراعة، حيث يشير المؤشر (نسبة المياه العادمة المعالجة المعاد استخدامها في الري) الى تدني النسبة التي يتم اعادة استخدامها من المياه العادمة المعالجة في الزراعة، حيث أن هذه النسبة كانت 4% تقريبا في العام 2016 وارتفعت الى 5% في العام 2018 أي أنها متدنية نوعا ما وزيادتها تعتبر بطيئة. تعتبر هذه المياه كما شرحنا سابقا مصدر من المصادر غير التقليدية التي يمكن التعويل عليها واستغلاله في مجالات الزراعة ومجالات أخرى كالحقن الجوفي الاصطناعي مثلا. ما زال هذا الأمر بحاجة الى الاهتمام والى توفير البنية التحتية اللازمة لضمان تنفيذه بمستوى ونطاق أعلى، كما أن هناك حاجة أيضا الى تذليل الصعوبات التي تقف أمام هذا الأمر من قبل المزارعين أنفسهم الذين في الغالب يعارضون ويرفضون استخدام مثل هذه المياه.

من جانب آخر فان النظر الى المؤشر التالي (مساحة الاراضي الزراعية المروية من المياه العادمة المعالجة (بالدونم)) يبين أن استخدام النسبة الصغيرة من المياه المعالجة في الزراعة قد رفع مساحة الأراضي التي تعتمد على هذا النوع من المياه من 950 دونم في العام 2016 ليتضاعف أو يزيد عن ذلك في العام 2018، مما يعني أن هناك فرصة قائمة يمكن استتغلالها في زيادة مساحات الأراضي الزراعية المروية اعتمادا على هذا النوع من المياه. هناك حاجة ماسة الى زيادة الاعتماد على هذا النوع من المياه والى تطوير الوسائل والامكانيات لتحقيق ذلك مع مراعاة الابعاد الصحية والبيئية في هذا الاطار.

النتيجة 11: كمية المياه المتاحة للمزارعين تزداد وكفاءة ادارتها تتحسن (التقليدية وغير التقليدية)

مرة أخرى يتم تسليط الضوء على المياه المخصصة للمزارعين ومدى زيادتها استجابة للحاجة المتزايدة على المياه للزراعة، حيث يشير المؤشر هنا الى الكميات الاضافية التي تم توفيرها لاستخدام المزارعين وذلك من مصادر متعددة سواء تقليدية أو غير تقليدية (كمية المياه الاضافية التي تم توفيرها للأغراض الزراعية (متر مكعب)) حيث يتبين من خلال الأرقام المبينة حول المؤشر أن هناك زيادة طفيفة تم تحقيقها في هذا الاطار حيث تم توفير كميات اضافية تقل قليلا عن المليون متر مكعب في العامين التاليين للعام 2016. مرة أخرى يلفت هذا المؤشر وأشباهه الى ضرورة الاهتمام أكثر في توفير كميات اضافية من المياه لأغراض الزراعة وذلك نظرا للحاجة القائمة والمتزايدة لذلك.

الهدف الاستراتيجي الثالث: الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي، وللحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطوارىء البيئية مُتخذة ومُتبناه.

النتيجة 12: المساهمة في الحد من آثار التغير المناخي والتصحر

التغير المناخي هو واحد من الظواهر التي أصبحت مسيطرة على المشهد البيئي العالمي نظرا لعلاقتها وتأثيرها على كافة مناحي الحياة كالزراعة والصناعة والسياحة والتجارة وتأثيرها الواضح على مصادر المياه وعناصر الحياة الطبيعية كالتنوع الحيوي والحياة تحت الماء أيضا. المؤشرات التي ادرجت في النسخة الأول من الاستراتيجية عبر القطاعية 2017-2022 لم تكن كافية لدرجة وصف هذا التأثير الكبير والمتعدد الأطراف، ومن المؤمل أن يكون ذلك أوضح واوسع في الشكل المحدث من الاستراتيجية والاستراتيجيات القطاعية ذات العلاقة. المؤشر الأول حول هذه النتيجة هو (نسبة الأراضي المهددة بالتصحر) حيث أن هناك ارتباط كبير بين ظاهرة التغير المناخي وبين ظاهرة التصحر، الا أن الرقم المتوفر حول هذا المؤشر هو ما نسبته 16.5% من أراضي الدولة هو رقم ثابت حتى تاريخه، ربما يكون المحافظة على ثبات هذا الرقم وعدم الزيادة هو انجاز بحد ذاته للسيطرة على عدم توسع رقعة التصحر، في المقابل نعتقد أن ثمة سبب آخر لثبات هذا الرقم وهو عدم وجود رقم محدث أكثر دقة بالخصوص، ما يتطلب العمل الجاد على توفير أرقام دورية حول هذا الأمر من أجل امكان وضع الخطط والتدخلات اللازمة لمكافحة التصحر والحد منه.

المؤشر الآخر المتوفر حول هذه النتيجة هومعدل انبعاثات غازات الدفيئة (طن مكافيء ثاني اكسيد الكربون)، حيث أن هذا المؤشر هو من المؤشرات الدارجة التي يستدل بها على مدى المساهمة في

ظاهرة تغير المناخ فكلما زاد هذا الرقم زادت المساهمة في تعميق تلك الظاهرة. هذا الرقم من الواضح أنه في ازدياد في فلسطين بوتيرة طفيفة، ولا نعتقد أنه سيكون هناك قريبا توقف أو ثبات لهذا الرقم، لا لشيء وانما لأن هذا الرقم البالغ حوالي 1 واحد طن مكافيء من ثاني أكسيد الكربون يعتبر الأقل مقارنة بما يتوفر في دول المنطقة أو في دول شبيهة. وبما أن اهتمام فلسطين كغيرها من الدول النامية أو الدول الأقل نموا يكمن في التكيف مع ظاهرة التغير المناخي أكثر منه مع الحد تلك الظاهرة الا أنها تعمل أيضا بالتوازي على اتخاذ الاجراءات والسياسات والتدخلات الهادفة الى الحد من تلك الظاهرة.

النتيجة 13: مساحة الاراضي المزروعة او التي تم حمايتها من التدهور/التصحر تزداد سنويا

هذه النتيجة ترتبط بشكل أو بآخر بالنتيجة السابقة، حيث تهتم بالأراضي المستصلحة للزراعة كتدخل من التدخلات التي تحد من ظاهرة التصحر، حيث يشير المؤشر (مساحة الأراضي المستصلحة سنويا (دونم)) الى زيادة تراكمية في هذا الاتجاه انطلاقا من ما مساحته حوالي 3800 دونم في العام 2016 ليصل الى ما مساحته أكثر من 10000 دونم في العام 2018، من الجدير بالذكر أنه وان كانت هذه التدخلات تهدف الى وقف التصحر والحد منه الا أن هناك اعتبارات بيئية لابد من أخذها بالحسبان عند تنفيذ هذا النوع من الاستصلاح لاسيما تلك المتعلقة بالتنوع الحيوي والحفاظ عليه، اذ ليس من الحكمة مكافحة التصحر على حساب تخريب التنوع الحيوي.

النتيجة 14: القدرة للتعامل مع الكوارث البيئية، وتخفيف آثارها مُعززة

المؤشر المتوفر حول هذه النتيجة وهو (عدد الكوادر المدربة للتعامل مع حالات الكوارث البيئية) هو مؤشر متواضع مقارنة مع ما يجب عمله في سبيل تحقيق تلك النتيجة، حيث نطمح الى ادراج مؤشرات أخرى اضافية لاثراء مراقبة هذه النتيجة والتأكد من الجهوزية لمواجهة الكوارث والطواريء البيئية. الارقام التي تتوفر حول هذا المؤشر وهي 10 أشخاص من الكوادر قد تم تدريبهم يعتبر مؤشرا بسيطا سواء في العدد أو في مجال التأثير، وعليه فانه لابد من ايلاء هذا الأمر عناية واهتمام خاص من أجل الوصول الى جهوزية مناسبة لمواجهة الكوارث والطواريء البيئية، خاصة وأننا نتحدث عن جهوزية كافة المؤسسات ذات العلاقة وليس مؤسسة بعينها دون الأخرى.

النتيجة 15: زيادة كمية الطاقة الكهربائية المنتجة محليا/ زيادة كمية الطاقة الكهربائية المنتجة محليا من الطاقة المتجددة

الاعتماد على الطاقة المتجددة من بين مصادر الطاقات المستخدمة يعتبر واحد من التوجهات التي تتماشى مع حماية البيئة وكذلك مع التكيف والحد من ظاهرة التغير المناخي بالاضافة الى كونها من السيناريوهات الأكثر استدامة في مجال التزود بالطاقة. المؤشر الأول على هذه النتيجة (نسبة الطاقة

الكهربائية المنتجة من الطاقة المتجددة) ما زال متدني حيث لم يرتقي الى قيمة الواحد صحيح بالمائة، وبالتالي فانه وفي الحالة الفلسطينية بالتحديد لابد من الارتقاء بهذا المؤشر والمضي قدما في تعظيمه وزيادته. هذا السيناريو هو أحد السيناريوهات الهامة التي يمن اتباعها من أجل تعزيز فك الارتباط عن الاحتلال في مصادر الطاقة وفي ايجاد استقلالية وطنية في هذا الجانب.

المؤشر الآخر على هذه النتيجة وهو (نسبة الطاقة المتجددة من اجمالي الطاقة المنتجة) يعتبر حاله أفضل من المؤشر السابق حيث يبلغ حوالي 14% أو يزيد قليلا في العام 2018 مقارنة مع 6% في العام 2016، وهذا يدلل على أن هناك كميات من الطاقة يتم توليدها من مصادر متجددة الا أنها لا تستخدم في توليد الطاقة الكهربائية. مرة أخرى لابد من تعزيز وزيادة قيمة هذا المؤشر كما هو الحال في المؤشر السابق وذلك لوفرة المصادر المتجددة في فلسطين كالشمس والرياح والغاز الحيوي وغيرها، ولابد من تعظيم الاعتماد عليها في سد الحاجة الوطنية للطاقة منها. بالتأكيد هذا التوجه يحتاج الى تطوير المنظومة القانونية والمؤسسية الناظمة، بالاضافة الى ايجاد نظام التحفيز والتشجيع للمستثمرين من القطاع الخاص أو للافراد المواطنين الراغبين في اللجوء الى مثل هذا الخيار. الاستثمار الرأسمالي في هذا المجال عال نوعا ما مما يشكل عائقا أمام انتشاره.

بما يرتبط بالنتيجة ذاتها والمؤشرات أعلاه فان المؤشر المتعلق بمعدل استهلاك الفرد من الطاقة (معدل استهلاك الفرد من الكهرباء (كيلوواط/ ساعة/ سنويا) يدلل على الزيادة المستمرة لهذا المعدل من الاستهلاك حيث كان قرابة 1160 كيلوواط/ساعة/سنويا للفرد الواحد بينما ارتفع ليصبح 1193 كيلوواط/ساعة/سنويا، هذه الزيادة من الاستهلاك تتطلب بالتأكيد مصادر جديدة من الطاقة لتلبي تلك الحاجة. من الجدير بالذكر أن فلسطين شهدت هذا العام لاسيما في فصل الشتاء انقطاعا متكررا للتيار الكهربائي، وهو الأمر الذي أضر بالاقتصاد وأربك الحياة الاجتماعية لدى المواطنين وهدد حياتهم في بعض المناطق، لذا فان اجراءات فورية وجادة لابد من اتخاذها من أجل التغلب على هذه المشكلة وغيرها من المشاكل المشابهة للخروج بحل مناسب ومستدام لمسألة التزود بالطاقة وتوفره بالكمية والنوعية المناسبتين.

النتيجة 16: ثقافة تسديد ثمن الطاقة المستهلكة معززة، وقيمة الفاقد مخفضة

تعتبر هذه النتيجة هامة في ظل الحديث عن شح موارد الطاقة المتوفرة، اذ لابد من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقليل الفاقد في شبكات التوزيع الى الحد الأدنى الممكن ما من شأنه أن يوفر كميات اضافية من

الطاقة، اذ يشير المؤشر على هذه النتيجة (نسبة الفاقد في نظام التوزيع (كفاءة نقل وتوزيع الكهرباء) الى ارتفاع قيمة هذا المؤشر حيث بلغ في العام 2016 حوالي 22% وقد انخفض ليصل الى 20% في العام 2018، بالتالي ما زال هناك كمية معقولة من الفاقد في شبكات النقل والتوزيع ما يحتاج الى اهتمام واتخاذ الاجراءات الضرورية لتجسير وتقليل هذا الفاقد. بالطبع يرجع هذا الفاقد الى جودة الشبكات الناقلة وشبكات التوزيع وطؤيقة ادارتها وصيانتها وغير ذلك.

الهدف الاستراتيجي الرابع: المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمَكَّن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعَزَّز

النتيجة 17:التشريعات البيئية محدثة ونافذة ومتوائمة مع الاتفاقيات الدولية

المؤشر الأول حول هذه النتيجة وهو (عدد القضايا البيئية التي يتم فيها الاحتكام الى قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة) يشير الى زيادة معقولة في عدد تلك القضايا حيث زادت تلك الحالات من العدد 10 في العام 2017 لتصل الى قرابة 15 حالة في العام 2018، بالتأكيد هذا العدد هو ليس الطموح ولكن الزيادة وان كانت بطيئة فهي مؤشر ايجابي على تعزيز تطبيق القانون البيئي والقوانين الأخرى ذات العلاقة في المخالفات البيئية. بالتأكيد هذا الأمر بحاجة الى تعزيز وتطوير للمنظومة القضائية في مجال البيئة بحيث تصبح البيئة جزء أصيل من تلك المنظومة ويتم التعاطي مع قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة بنفس الدرجة والأهمية التي يتم التعاطي فيها مع القوانين الأخرى.

مؤشر آخر وهو (عدد مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع شركاء دوليين ومحليين) الذي قد يدلل ويعزز تلك النتيجة، حيث بلغت تلك المذكرات 6 مذكرات في العام 2017 في حين أخذت في التناقص بعد ذلك حيث لم تسجل أي مذكرة في العام 2019، لابد من الاهتمام أكثر بهذا الجانب من أجل تعزيز علاقة فلسطين بالمؤسسات البيئية الدولية.

النتيجة 18: الاطار المؤسسي البيئي ممكن وكفؤ

المؤشر الذي اعتمد ليدلل على هذه النتيجة كان (عدد الكوادر التي تلقت التدريب المناسب) حيث كان بواقع 10 كوادر في العام 2017 ومثلها في العام 2018. ربما لا يؤدي هذا المؤشر الوحيد الغرض من رصد مدى تحقيق هذه النتيجة، لذا فان مؤشرات أخرى اضافية سيتم اعتبارها في هذه النسخة المحدثة من الاستراتيجية.

النتيجة 19: الأدوات المستخدمة في مواجهة انتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية مفعلة

تعتبر هذه النتيجة من النتائج الهامة في سياق فضح ممارسات الاحتلال في مجال الانتهاكات بحق البيئة الفلسطينية، حيث أن المؤشر (عدد ملفات الانتهاكات التي تم اعدادها) يدلل على عدد الملفات التي يتم اعدادها وطنيا من أجل استخدامها لتوثيق الانتهاكات الاحتلالية ووضعها كأداة ضد الاحتلال أمام المجتمع الدولي لاسيما منظمات حقوق الانسان والمفوض السامي لحقوق الانسان. بلغت هذه الملفات 4 ملفات في مجملها ما بين عامي 2017 و 2018. هناك حاجة واضحة لتطوير لتطوير وتعزي القدرة على اعداد هذه الملفات بشكل ممنهج واحترافي يرتقي ليكون دليلا فاصلا في أي شكوى أو قضية أو انتهاك.

النتيجة 20: العمل في قطاع الطاقة منظم

يعتبر تنظيم العمل في قطاع الطاقة من ضمن تنظيم قطاع البيئة نظرا للعلاقة الوطيدة بين القطاعين، المؤشر (أنظمة وتعليمات جديدة مقرة خاصة بترشيد استهلاك الطاقة) يعتبر من ضمن المسائل الهامة لتنظيم هذا القطاع، حيث يعتبر ترشيد استهلاك الطاقة والاعتدال في ذلك من القضايا الهامة والوسائل الفعالة في توفير موارد اضافية من الطاقة. هذا الأمر بالتأكيد يحتاج الى أنظمة وتعليمات تعنى بهذا الجانب، لقد تم اعداد مسودتين من تلك التعليمات في العام 2018. بالتأكيد هناك حاجة لاعداد المزيد من التعليمات والأنظمة التي تؤدي وتضمن تحقيق هذه النتيجة.

الهدف الاستراتيجي الخامس: مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعَزّزة ومُعمَّمة

النتيجة 21: دور الإعلام البيئي معزز ومفعل

في سياق الحديث عن مدى تحقيق هذه النتيجة فان المؤشر الأول (عدد الإعلاميين الذين تلقوا تدريباً) والذي يتعلق باستهداف الاعلاميين في مجال البيئة برفع قدراتهم وتدريبهم حيث يشير هذا المؤشر الى وجود انجاز في هذا الاتجاه ولكنه ليس متصاعدا، حيث كان عدد العلاميين المستهدفين في العام 2017 60 اعلامي بينما انخفض العدد الى 32 في العام 2018، ربما يحتاج هذا الأمر الى مزيد من الاهتمام والتركيز كون الاعلاميين هم أداة مهمة لحمل وايصال الرسالة البيئية.

أما المؤشر الثاني والذي يتناول الأفلام الوثائقية البيئية التي يتم اعدادها ونشرها للجمهور على اختلاف الفئات المستهدفة فانه يشير الى أرقام متواضعة حيث كان عدد تلك الأفلام في العام 2017 هو3 ثلاثة أفلام وثائقية وهو نفس العدد الذي أنتج في العام 2018 أيضا، هذا الأمر غاية في الأهمية حيث تعتبر هذه الأفلام أداة هامة لتوصيل الفكرة المطلوبة والمعلومة للفئات المستهدفة بسهولة. لابد من ايلاء هذا الأمر اهتماما أكبر وتطوير القدرات والامكانيات اللازمة في هذا الجانب من أجل اعداد وانتاج أفلام وثائقية هادفة ومناسبة وتلقى اقبالا من طرف الجمهور.

بخصوص المناسبات البيئية التي يتم الاحتفال بها واحياؤها على مدار السنة فان المؤشر (عدد المناسبات البيئية التي تم احياؤها وإصدار تقارير صحفية فيها) يشير الى وجود 17 مناسبة بيئية معروفة وثابتة يتم الاحتفال بها سنويا واحياؤها، هذا بالاضافة الى بعض المناسبات التي قد تطرأ من وقت لآخر حسب الانشطة التي تقوم بها المؤسسة. ربما يحتاج هذاالأمر الى مزيد من الترتيب والتشبيك والى اشراك مزيد من ذوي العلاقة في احياء هذه المناسبات. من جانب آخر قد يكون المؤشر بهذه الصيغة غير كافي للتدليل على مدى نجاح احياء هذه المناسبات أم لا وعلى تحقيق احياء هذه المناسبات للغرض المرجو منها، وبالتالي لابد من مراجعة شكل وفحوى هذه المؤشرات من أجل تطويرها.

النتيجة 22: المناهج التعليمية مُطورة ومتضمنة المفاهيم البيئية

تعتبر هذه النتيجة من أهم الأدوات الهادفة الى تحقيق الهدف المبين أعلاه، حيث تعتبر المناهج التعليمية المدرسية وسيلة ناجعة جدا في رفع الوعي وزيادة المعرفة لدى الجمهور الفلسطيني لاسيما طلاب المدارس الذين يشكلون نسبة كبيرة من الشعب،وبالتالي فان المؤشر (عدد المناهج الدراسية المطورة التي تم تضمين البعد البيئي فيها) هو أحد المؤشرات التي تستخدم للتدليل على مدى دمج البيئة في المنهاج المدرسي الفلسطيني، حيث يشير الى أنه قد تم تضمين البيئة في عدد 4 من المناهج المدرسية في العام 2018. من الجدير بالذكر أن عملية دمج البيئة في المناهج المدرسية قد انتقلت من تخصيص منهاج محدد للبيئة والصحة سابقا الى الطريقة الجديدة التي تقول بأن تدمج البيئة ومفاهيمها في كل المناهج، وهي الطريقة التي تتماشى الى حد كبير مع المفهوم عبر القطاعي الذي يتم التعامل به مع البيئة بشكل عام. عملية تضمين ودمج البيئة في هذه المناهج هي عملية مستمرة ودائمة وتحتاج الى مراجعة مستمرة وتحتاج الى تقييم لتحديد فيما اذا كانت فعلا تؤدي الهدف المنشود منها وهو رفع الوعي وزيادة المعرفة بالبيئة لدى هذه الشريحة الواسعة من المجتمع الفلسطيني. قد يحتاج هذا الأمر الى تأهيل المعلمين وتدريبهم وبناء قدراتهم في هذا الاطار من أجل تمكينهم من أداء الأمر وتوصيل المفهوم بشكل أفضل. هناك حاجة أيضا لتطوير هذه المؤشرات والتفكير في مؤشرات أخرى ذات علاقة بالتعليم والتعليم العالي من أجل التأكيد أكثر من مدى تحقيق هذه النتيجة.

النتيجة 23: رفع الوعي البيئي المجتمعي

هذه نتيجة واسعة كما نرى حيث يمكن فيها الاشارة الى كافة المواطنين الذين استهدفوا في أنشطة بيئية على اختلاف أنواعها وأشكالها، ولعل المؤشر (عدد الاشخاص الذين تم تدريبهم على مواضيع بيئية من خلال حملات التوعية المختلفة) يشير الى ذلك بوضوح، حيث بلغ العدد في العام 2017 ما يزيد عن

11000 شخص بينما ارتفع الى ما يقارب 20000 شخص في العام 2018. التوجه العام في هذا المؤشر هو الزيادة المستمرة نظرا للاهتمام المتزايد من قبل المؤسسة بهذا الأمر من جانب والى عملية التشبيك والتنسيق التي باتت تلجأ لها المؤسسة لتفيذ الأنشطة البيئية والحملات البيئية المختلفة. بالتأكيد فان هذه الاعداد تشكل طيفا متنوعا من الجهات والأشخاص المستهدفين، سواء كانوا من جمعيات نسوية أو أندية شبابية أو مؤسسات مجتمعية أو ربات الأسر أو كبار السن أو طلاب المدارس والجامعات ورياض الأطفال أو جهات رسمية. هناك حاجة بالتأكيد الى تأطير هذا العمل بشكل أكبر، والاستعانة في عمليات التنفيذ بالمنظمات المجتمعية غير الحكومية وغيرها من الأجسام من أجل توسيع نطاق الانتشار لشكل أكبر ومن أجل تنويع المعلومة والمعارف التي تقدم، الى جانب ضمان نجاح أكبر لمثل هذه الأنشطة.

المؤشرات الأخرى المستخدمة في هذه النتيجة سواء ما يتعلق بعدد البرامج البيئية المنفذة أو عدد الحملات البيئية المنفذة ما زالت بحاجة الى اهتمام أكبر حيث أن القيم ما زالت متدنية مقارنة مع ما يجب فعله في هذا الاطار، كما أن هذه المؤشرات ذاتها ربما بحاجة الى مراجعة واعادة صياغة وتعريف كي تكون أوضح وقابلة للقياس بشكل أسهل لاحقا.

3. رؤية القطاع

3.1. بيان رؤية القطاع

تنطلق رؤية فلسطين البيئية من الإدراك العميق لأهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها في إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة حيث تتمثل الرؤية في:

"بيئة محمية نظيفة مستدامة"

3.2. رسالة المؤسسة

صيانة البيئة وحمايتها والمحافظة على صحة الانسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والتكيف مع والحد من ظاهرة تغير المناخ ومكافحة التصحر ومنع التلوث وتعزيز الوعي والتربية البيئية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة لضمان حقوق الاجيال الحالية والمستقبلية في المصادر بالشراكة مع المؤسسات الأخرى في القطاع.

4. الأهداف الإستراتيجية والنتائج

لتحقيق الرؤية الآنفة الذكر، وتماشيا مع رسالة المؤسسة، واعتماداً على تحليل الواقع البيئي، ومراجعة لما تم إنجازه من إستراتيجية البيئة عبر القطاعية في الفترة (2017–2019)، وانسجاما مع الأولويات والسياسات الوطنية التي تضمنتها وثيقة "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022"، فقد تم تحديد خمسة أهداف لإستراتيجية البيئة عبر القطاعية بحيث تخدم الفترة المحددة (2017-2022)، وهي كما يلي:

1. مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة.
2. البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة.
3. الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي وللتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، وللحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطواريء البيئية مُتخذة ومُتبناه.
4. المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمَكَّن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعَزَّز.
5. مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعَزّزة ومُعمَّمة.

الجدول التالي رقم (3) يبين النتائج المرتبطة بكل هدف من الأهداف المذكورة أعلاه، كما يبين أيضا المؤشرات التي سيتم قياس كل من هذه النتائج من خلالها، بالاضافة الى الاستهدافات التي سيتم تحقيقها خلال السنوات الثلاثة القادمة بدءا من العام 2020.

من الجدير بالذكر أن هذا الجدول بما فيه من نتائج واستهدافات لا يشمل فقط النتائج التي يعول على سلطة جودة البيئة تحقيقها، وانما يشمل أيضا النتائج التي على القطاعات التنموية الأخرى تحقيقها من منطلق تضمين البعد البيئي في استراتيجياتها، حيث لابد وأن تشمل تلك الاستراتيجيات القطاعية البعد البيئي بحكم أن البيئة هي استراتيجية عبر قطاعية.

الجدول (3): جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية

الجدول ب: جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية				
الهدف الاستراتيجي الأول: مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة				
نتائج	**مؤشر**	**خط أساس**	**استهداف**	**جهة**

		2019	2021	2022	2023	المسؤولية
إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة	نسبة النفايات الصلبة التي يتم طمرها بشكل صحي من إجمالي النفايات المنتجة	%98	%98	%99	%100	بيئة، حكم محلي
	نسبة النفايات التي يتم تدويرها من إجمالي النفايات المنتجة	%2-1	%6	%8	%10	بيئة، حكم محلي
	نسبة الأسر التي تتلقى خدمات جمع ونقل النفايات	%97	%98	%98.5	%99	بيئة، حكم محلي
	متوسط إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة (كغم/فرد/يوم)	0.744	0.73	0.72	0.70	بيئة، حكم محلي
زيادة كمية النفايات الخطرة التي يتم جمعها ومعالجتها	نسبة النفايات الخطرة التي تتم معالجتها من اجمالي النفايات المنتجة	%2	%5	%7	%10	البيئة، الحكم المحلي
	عدد محلات صيانة الأجهزة الخلوية التي تتخلص من نفاياتها الالكترونية بشكل سليم	0	20	40	60	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البيئة
	نسبة التقدم في انجاز نظام التخلص الآمن من النفايات الالكترونية في المؤسسات الحكومية	%0	%50	%50	-	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البيئة، اللوازم العامة

إجراءات الرقابة والتفتيش البيئي معززة	عدد جولات الرقابة والتفتيش البيئي المنفذة	1254	1500	1700	2000	البيئة،
	عدد الحالات المخالفة التي يتم ضبطها وتصويب وضعها	15	30	50	70	البيئة،
	عدد الموافقات البيئية الممنوحة	263	300	340	400	البيئة،
زيادة كمية النفايات الطبية التي يتم جمعها ومعالجتها	نسبة النفايات الطبية التي تتم معالجتها من كمية النفايات الطبية المتولدة	%20	%30	%40	%50	وزارة الصحة
ربط الأمراض مع مسبباتها من الملوثات البيئية	وجود نظام للربط بين المرض والمسبب من التلوث (نسبة التقدم في بناء النظام)	%0	%20	%40	%60	وزارة الصحة
جميع المواطنين يتم تزويدهم بالمياه بطريقة مستدامة من مصادر موثوقة	النسبة المئوية للعينات التي تحقق المواصفة الفلسطينية على مستوى الضفة الغربية	%96	%99	%99.5	%99.8	سلطة المياه
	نسبة الاسر المربوطة بالشبكة العامة للمياه	%93.3	%94	%94.5	%95	سلطة المياه
كفاءة أنظمة توزيع المياه مطورة	نسبة الفاقد على مستوى شبكات التوزيع	%35	%33	%30	%30	سلطة المياه
مصادر المياه محمية من التلوث والاستنزاف	وجود منظومة رصد مطبقة لمختلف مصادر المياه كما ونوعا والتعديات عليها (نسبة	%80	%80	%83	%85	سلطة المياه

	مصادر المياه المراقبة)					
	نسبة مصادر مياه الشرب الملوثة قبل التعقيم (ابار وينابيع)	%13	%0	%0	%0	سلطة المياه
	عدد حالات التعديات على المصادر	%18	10	6	5	سلطة المياه
انظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة تعمل بكفاءة عالية	نسبة الاسر الموصولة بالشبكة العامة للصرف الصحي	%31 ضفة 75% غزة	%33 ضفة 80% غزة	%34 ضفة 81% غزة	%35 ضفة 81% غزة	سلطة المياه
	النسبة المئوية لكمية المياه المعالجة داخل الاراضي الفلسطينية	%6	%10	%15	%20	سلطة المياه
	النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة الفلسطينية	%80	%85	%85	%90	سلطة المياه
	عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية	10	10	11	11	سلطة المياه
بيئة مرورية امنة	كثافة المركبات المسجلة والعاملة في الضفة الغربية (مركبة/1000 نسمة)	127 (2018)	130	135	140	النقل والمواصلات
معدلات تلوث بيئية	عدد المشاريع المنفذة في	صفر	4	6	8	النقل

مضبوطة في قطاع النقل	قطاع النقل والتي تُراعي الإدارة البيئية.					والمواصلات
	عدد المركبات التي يتم رصد نسبة العوادم منها	130000	140000	150000	160000	النقل والمواصلات
	عدد المركبات الصديقة للبيئة التي تم ترخيصها (الهجينة + الكهربائية)	49	80	100	120	النقل والمواصلات
المخلفات الزراعية مدارة بشكل سليم	وجود نظام لادارة المخلفات الزراعية (نسبة التقدم في انجاز النظام)	%0	%30	%60	%100	وزارة الزراعة
استخدام الاسمدة والمبيدات الزراعية منظم	وجود نظام لضبط استخدام المبيدات والاسمدة الكيماوية ومخلفاتها (نسبة التقدم في انجاز النظام)	%0	%30	%60	%100	وزارة الزراعة
زيادة عدد المنشآت الصناعية التي تطبق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام	عدد المنشآت الصناعية التي تطبق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام	10	15	20	25	الاقتصاد الوطني
	عدد الكوادر الفنية التي تلقت تدريبا في هذا المفهوم	20	20	20	20	الاقتصاد الوطني، البيئة

الهدف الاستراتيجي الثاني: البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة

نتائج	**مؤشر**		**خط أساس**	**استهداف**			**جهة المسؤولية**
			2019	**2021**	**2022**	**2023**	
الحفاظ على التنوع	عدد	نباتي	334	334	334	334	البيئة

الحيوي وحماية مواقع التراث الطبيعي	الأصناف المهددة بالانقراض	حيواني	74	74	74	74	البيئة
	عدد المحميات الطبيعية التي لها خطة إدارة معتمدة ومفعلة		4	6	8	10	البيئة
	نسبة مساحة المحميات الطبيعية إلى المساحة الكلية لأراضي الدولة		%9	%9	%9	%9	البيئة
كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية) تم زيادتها	كمية المياه المنتجة سنويا من المصادر التقليدية (مليون متر مكب)		124.5	131	140	150	المياه
	كمية المياه المنتجة من الحصاد المائي (مليون متر مكعب)		2.5	5	7	10	المياه، الزراعة
	كمية المياه المحلاة المتاحة سنويا (مليون متر مكعب)		4.2	10	50	70	المياه
	كمية المياه المشتراة سنويا من شركة ميكروت (مليون متر مكعب)		81.5	93	94	98	المياه
	النسبة المئوية لكمية المياه المعالجة داخل الاراضي الفلسطينية		%6	%10	%15	%20	المياه
مساحة الاراضي	نسبة المياه العادمة		%4	%5	%5	%5	المياه

القابلة للري (المروية) من مصادر المياه المعالجة تم زيادتها	المعالجة المعاد استخدامها في الري					
	مساحة الاراضي الزراعية المروية من المياه العادمة المعالجة (بالدونم)	950	1050	1100	1100	الزراعة
تطبيق أنماط الزراعة العضوية في ازدياد	نسبة مساحات الأراضي المستغلة للزراعة العضوية من المساحات الزراعية الكلية	–	%2	%3	%4	الزراعة
عمليات الصيد والرعي الجائر مسيطر عليها	عدد المخالفات التي يتم فيها تطبيق قانون الصيد	–	20	25	40	الزراعة، البيئة
مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام مطبق في النشاطات الزراعية	عدد المشاريع/ الأنشطة/ المزارع/ التي يتم فيها تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام	–	20	30	40	الزراعة
السياحة البيئية مروجة كواحدة من السياحات البديلة	نسبة السياح (محليين وأجانب) الذين يرتادون مواقع السياحة البيئية	–				وزارة السياحة والآثار
المرافق والمنشآت السياحية تراعي البعد البيئي	عدد المرافق / المنشآت السياحية التي تراعي البعد البيئي/ الانتاج والاستهلاك المستدام	–	5	5	5	وزارة السياحة والآثار
الاستدامة البيئية مضمنة في أنظمة الشراء العام	نظام الشراء للبنية التحتية (نظام العطاءات المركزية) يتضمن مفهوم	%0	%20	%40	%60	الأشغال العامة والاسكان

والعطاءات	الاستدامة البيئية (نسبة التقدم في تضمين ذلك)					مجلس الشراء العام، وزارة المالية، البيئة
	نظام الشراء العام يتضمن مفهوم الاستدامة البيئية (نسبة التقدم في تضمين ذلك)	%0	%10	%20	%40	وزارة المالية، مجلس الشراء العام، البيئة
الحوافز الضريبية والمالية تستهدف المشاريع والمبادرات الصديقة للبيئة	عدد الحوافز الضريبية والمالية لمدخلات تنفيذ المشاريع والمبادرات الصديقة للبيئة	–				وزارة المالية، هيئة تشجيع الاستثمار، وزارة الاقتصاد الوطني
الطاقة مستخدمة بشكل كفؤ وفعال في المنشآت والمرافق المختلفة	عدد المواقع/ المنشآت التي يتم فيها التدقيق الطاقي وتطبيق مفهوم كفاءة استخدام الطاقة	–				سلطة الطاقة الاشغال العامة والاسكان

الهدف الاستراتيجي الثالث: الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي وللتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، وللحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطواريء البيئية مُتخذة ومُتبناه

نتائج	مؤشر	خط أساس	استهداف			جهة المسؤولية
		2019	2021	2022	2023	
المساهمة في الحد من آثار التغير المناخي والتكيف معه	مقدار التمويل لأنشطة التكيف مع تغير المناخ (مليون دولار)	–				البيئة (الفريق الوطني المناخ)

	حصة الفرد من انبعاثات غازات الدفيئة (طن مكافيء ثاني اكسيد الكربون)	0.99	0.99	0.99	0.99	البيئة، الفريق الوطني للمناخ
مساحة الاراضي المزروعة او التي تمت حمايتها من التدهور/التصحر تزداد سنويا	نسبة الأراضي المهددة بالتصحر من أراضي الدولة	%15	%15	%14	%14	الزراعة، البيئة
	مساحة الأراضي المستصلحة سنويا (دونم)	+2147 (2018)				الزراعة
القدرة للتعامل مع الكوارث البيئية، وتخفيف آثارها مُعززة	خطة طوارئ بيئية معدة (نسبة التقدم في انجاز الخطة)	%0	%20	%40	%100	البيئة، المجلس الاعلى للدفاع المدني، الفريق الوطني للحد من مخاطر الكوارث
	عدد الكوادر المدربة للتعامل مع حالات الكوارث البيئية	-	10	15	15	البيئة، المجلس الاعلى للدفاع المدني، الفريق الوطني للحد من مخاطر الكوارث
زيادة كمية الطاقة الكهربائية المنتجة محليا/ زيادة كمية الطاقة الكهربائية المنتجة محليا من	نسبة الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقة المتجددة	%0.88 (2018)				سلطة الطاقة
	نسبة الطاقة المتجددة من اجمالي الطاقة المنتجة	%14.4 (2018)				سلطة الطاقة

الطاقة المتجددة	محليا					
	معدل استهلاك الفرد من الكهرباء (كيلوواط/ ساعة) سنويا	1193 (2018)				سلطة الطاقة
ثقافة تسديد ثمن الطاقة المستهلكة معززة، وقيمة الفاقد مخفضة.	نسبة الفاقد في نظام التوزيع (كفاءة نقل وتوزيع الكهرباء)	%20 (2018)				سلطة الطاقة
زيادة عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر	عدد المنشآت/ المرافق التي تطبق متطلبات البناء الأخضر	–	5	5	10	التربية والتعليم التعليم العالي الأشغال العامة والاسكان وزارة الصحة هيئة المدن الصناعية وزارة الحكم المحلي

الهدف الاستراتيجي الرابع: المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمَكَّن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعَزَّز

نتائج	مؤشر	خط أساس	استهداف			جهة المسؤولية
		2019	2021	2022	2023	
التشريعات البيئية	عـدد القـوانين والأنظمـة التـي تـم تحـديثها وإقرارهـا	0	1	1	1	البيئة

محدثة ونافذة ومتوائمة مع الاتفاقيات الدولية	لتلائم الالتزامات الدولية					
	عـــدد القـــوانين واللـــوائح التنظيميـة/ الأنظمـة التـي تم اعدادها وإقرارها	1	1	2	2	البيئة
	عدد التعليمـات والمعـايير التي تم اعدادها وإقرارها	–	1	2	2	البيئة
	عـــدد الاتفاقيـــات البيئيـــة الموقعـــة التـــي اصـــبحت فلسطين عضواً فيها	8	1	1	1	البيئة، وزارة الخارجية
	عـــدد القـــوائم التـــي تـــم اعدادها وإقرارها	1	1	1	1	البيئة
	عدد مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع شركاء دوليين ومحليين	–	1	2	1	البيئة، وزارة الخارجية
الاطار المؤسسي البيئي ممكن وكفؤ	عدد الكوادر التي تلقت التدريب المناسب	20	20	20	20	البيئة
	نسبة الانجاز في اعداد نظام للمعلومات البيئية	%10	%30	%60	%100	البيئة
	نسبة التقدم في اعداد تقرير دوري عن حالة البيئة	%0	%20	%40	%100	البيئة
	نسبة التقدم في اعداد الدراسة حول تقييم واقع البحث العلمي	%0	%50	%100	–	البيئة

	نسبة التقدم في اعداد خطة لتطوير البحث العلمي	%0	–	%50	%100	البيئة
	نسبة التحول الى نظام عمل مؤسسي مؤتمت	%20	%40	%60	%80	البيئة
الأدوات المستخدمة في مواجهة انتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية مفعلة	عدد الملفات التي تم اعدادها حول الانتهاكات البيئية الاسرائلية	–	2	2	2	البيئة
	عدد حالات تهريب النفايات عبر الخط الأخضر/ المستوطنات التي تم ضبطها	–	مرتبط بوجود حالات تهريب	مرتبط بوجود حالات تهريب	مرتبط بوجود حالات تهريب	البيئة، الضابطة الجمركية، شرطة السياحة والبيئة
	عدد الحالات/القضايا البيئية التي يتم تقديمها ووضعها امام المجتمع الدولي ضد الاحتلال	–	مرتبط بوجود حالات	مرتبط بوجود حالات	مرتبط بوجود حالات	البيئة، وزارة الخارجية
العمل في قطاع الطاقة منظم	أنظمة وتعليمات جديدة مقرة خاصة بترشيد استهلاك الطاقة	2 مسودة (2018)				سلطة الطاقة
الاجراءات اللازمة لتوطين الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة متخذة	الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة موطنة ومنفذة	%10	%30	%60	%100	وزارة الصحة، البيئة
البعد البيئي متخذ في اجراءات	عدد الرخص الممنوحة للمنشآت الصناعية/	138	150	160	170	الاقتصاد

الترخيص للمنشآت الصناعية	جديدة ومجددة وتراعي الموافقة البيئية					الوطني
الشهادات الخضراء وشهادات الاعتماد البيئية لدى المنشآت الصناعية في ازدياد	عدد الصناعات الحاصلة على شهادات معتمدة خضراء / بيئية (بما فيها أيزو 14001)	-	3	4	5	الاقتصاد الوطني، المواصفات والمقاييس
شروط السلامة العامة والبيئية متخذة في مواقع العمل	عدد مواقع العمل التي تلتزم بشروط السلامة العامة والبيئية	-	20	40	60	وزارة العمل، الدفاع المدني
خطط الادارة البيئية مراعاة في قطاع الانشاءات والاسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية	عدد المشاريع التي تراعي خطة الادارة البيئية أثناء التنفيذ/ أو عدد المشاريع التي تلتزم بتطبيق شروط دراسات تقييم الأثر البيئي	-	20	30	40	وزارة الاشغال العامة والاسكان، وزارة الحكم المحلي، سلطة المياه، وزارة النقل والمواصلات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البيئة
البعد البيئي مستوفى في المخططات الهيكلية للهيئات المحلية	عدد المخططات الهيكلية التي استوفت البعد البيئي فيها	-				وزارة الحكم المحلي، مجلس التنظيم الأعلى، البيئة

القـوانين المتعلقـة بحمايـــة البيئـــة مطبقة	عدد القضايا التي يتم البت فيها استنادا للقوانين البيئية	–				(العدل وسيادة القانون) وزارة العدل
	عدد الكوادر القضائية التي تلقت تدريبا في مجال البيئة	0	20	20	20	البيئة، العدل
الهدف الاستراتيجي الخامس: مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعَزّزة ومُعمَّمة						
نتائج	**مؤشر**	**خط أساس**	**استهداف**			**جهة المسؤولية**
		2019	**2021**	**2022**	**2023**	
دور الإعلام البيئي معزز ومفعل	عدد الإعلاميين الذين تلقوا تدريباً بيئيا	20	20	30	40	البيئة
	عدد البرامج الاعلامية (المسموعة والمرئية) ذات المضمون البيئي التي تم تنفيذها(ساعة عرض)	–	2	2	3	البيئة
	عدد الافلام الوثائقية البيئية التي تم اعدادها ونشرها	–	2	2	3	البيئة
	عدد المناسبات البيئية التي تم احياؤها وإصدار تقارير صحفية فيها	17	17	17	17	البيئة
رفع الوعي البيئي المجتمعي	عدد الحملات / الانشطة البيئية المنفذة	–	10	15	15	البيئة
	عدد الاشخاص الذين تم استهدافهم/ تدريبهم على	20000	20000	20000	20000	البيئة

	مواضيع بيئية من خلال حملات التوعية المختلفة					
دمج البيئة في مبادرات دعم الحماية الاجتماعية (المشاريع الصغيرة، مشاريع التمكين الاقتصادي، مشاريع التخرج من الفقر)	عدد المبادرات/ المشاريع التي تم دمج البيئة فيها	–				التنمية الاجتماعية، البيئة
البيئة متضمنة في انشطة التعليم الصفية واللاصفية	عدد الأنشطة الصفية واللاصفية التي تستهدف / تدمج البيئة	–				التربية والتعليم، البيئة
البيئة مستهدفة في خطط البحث العلمي والتطبيقي	عدد الأبحاث البيئية المنفذة/ المعدة	–				التعليم العالي، التربية والتعليم، البيئة
البيئة مدمجة في المناهج التعليمية المدرسية والجامعية	أ. عدد المناهج المدرسية التي تدمج البعد البيئي فيها (تراكمي)	4	5	6	7	التربية والتعليم، البيئة
	ب. عدد المناهج الجامعية التي تدمج البعد البيئي فيها	–				التعليم العالي، البيئة
البعد البيئي حاضر في الأنشطة والفعاليات الثقافية	عدد الأنشطة الثقافية التي تدمج / تستهدف البعد البيئي	–				وزارة الثقافة، البيئة

البيئة مستهدفة في ادوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	عدد الحملات التي تنفذ من خلال أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد والتي تستهدف البيئة	–				وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البيئة
الوظائف الخضراء في ازدياد	عدد الوظائف الخضراء المستحدثة في سوق العمل	–				العمل، البيئة
استهداف الشباب والمرأة في العمل البيئي في ازدياد	عدد المبادرات والانشطة البيئية التي تستهدف الشباب	–				المجلس الاعلى للشباب والرياضة، البيئة
	عدد الشراكات البيئية التي تجمع الشباب الفلسطيني مع نظرائه في المحيط العربي والعالمي	–				المجلس الأعلى للشباب والرياضة، سلطة جودة البيئة
	عدد المبادرات والانشطة البيئية التي تستهدف النساء	–				وزارة شؤون المرأة، البيئة
	عدد الوثائق البيئية (خطط، سياسات، استراتيجيات، قوانين، الخ) الحساسة للنوع الاجتماعي	1	1	1	1	وزارة شؤون المرأة، البيئة
البعد البيئي مستهدف في	عدد المبادرات /المشاريع الريادية النسوية التي	–				وزارة شؤون

المشاريع والمبادرات النسوية	تستهدف البيئة					المرأة، البيئة

5. التبعات البيئية المترتبة على توجه الحكومة للتنمية بالعناقيد

من منظور بيئي فان التنمية بالعناقيد تكاد تكون ذاتها بغير العناقيد كما كانت سابقا، الا أن ما يتغير هو تكثيف العمل بالمجال العنقودي في منطقة جغرافية معينة (محافظة أو أكثر). بالتالي فان ما يتم القيام به بيئيا تجاه العمل بالعناقيد سواء الزراعي أو الصناعي أو السياحي أو غيره سيستمر كما كان ولكن ضمن الاعتبارات التالية أو التبعات التالية:

- حجم المتابعة البيئية للمشاريع والأنشطة التي سيتم تنفيذها في اطار كل عنقود من العناقيد سوف يزداد ويتكثف وذلك بحكم اتساع نطاق العمل في كل عنقود من العناقيد، هذا سيتطلب بالتأكيد كادر اضافي للمؤسسة.
- الى جانب ذلك فانه سوف يلزم تخصيص وقت اطول من وقت الكادر الفني مقارنة مع الذي يبذل حاليا لمتابعة تلك الأنشطة لاسيما في مجال الرقابة والتفتيش وضمان تطبيق شروط الموافقات البيئية واتساع رقعة التوعية البيئية.
- بالاعتماد على نوع الانشطة والتدخلات التي سيتم تنفيذها في اطار كل عنقود قد تبرز الحاجة الى تطوير أنظمة أو تعليمات فنية غير موجودة حاليا لسد فراغ معين قد يبرز حال البدء بتنفيذ العمل بالعنقود أيا كان.
- فيما يخص العنقود الزراعي فانه سوف ينتج عنه عبء اضافي على البيئة من خلال انتاج كميات جديدة من النفايات لاسيما النفايات الزراعية خاصة وأن العنقود سوف يضم الانتاج النباتي والزراعي، وبالتالي فان حلولا مبتكرة ومناسبة لابد من اتباعها لمواجهة تلك المشكلة كي يستفاد من تلك النفايات كمصدر وكي تتم ادارتها بشكل سليم كي لا تشكل عبئا على البيئة.
- العنقود الزراعي والعنقود الصناعي سوف ينتج عنه بالضرورة كميات اضافية من النفايات الخطرة وهو ما سيزيد من التبعات على البيئة ويستلزم جهودا وامكانيات اضافية للتعامل مع هذا المستجد.
- العنقود السياحي وخاصة اذا ما اشتمل على عنصر السياحة البديلة المتعلقة بالسياحة البيئية التي تعتمد على الطبيعة قد تخلف آثارا وتبعات سلبية على البيئة لاسيما على الأصناف النباتية والحيوانية وقد تعرضها للخطر، وبالتالي هناك متطلبات جديدة من قبل المؤسسة لابد وأن تقدمها في هذا السياق لضمان تقليل ذلك الأثر والحد منه.

- قد يتعارض العمل بالعنقود الزراعي مع النمط المعتمد لاستعمالات الأراضي، بمعنى أن التوسع في الرقعة الزراعية في مناطق العنقود الزراعي قد يعتدي على بعض أماكن المحميات الطبيعية أو مناطق التنوع الحيوي، وبالتالي فان هذا سوف يخلق عبئا اضافيا على البيئة ولابد من مواجهته وتصحيحه.
- ان استصلاح مساحات جديدة من الأراضي قد يضر بالبيئة لاسيما بالتنوع الحيوي القائم في تلك المناطق وبالتالي فان اجراءات احترازية جديدة واضافية لابد من الأخذ بها كي يتم التخفيف من الضرر المتوقع والحد منه.
- قد تسبب الزراعة المكثفة التي ستستخدم في العنقود الزراعي في استخدام كميات اضافية كبيرة من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وبالتالي فان ذلك سيكون له الأثر الكبير على جودة التربة ومصادر المياه والحياة البرية المتمثلة بالحشرات والنحل والطيور.
- ان زيادة استيراد المواد كيماوية سواء في العنقود الزراعي أو الصناعي تتطلب موافقات بيئية وهذا عبئ اضافي على الكادر البيئي أيضا.
- العنقود الصناعي سينجم عنه بالتأكيد كميات اضافية كبيرة من المياه العادمة الصناعية والتي تحتاج الى عناية خاصة سواء كانت ناتجة عن مدن صناعية أو مناطق صناعية أو صناعات موزعة بشكل عشوائي، وبالتالي هناك أعباء اضافية على البيئة مرتقبة من هذا الأمر ما يحتاج الى عناية خاصة وجهود اضافية وبنية تحتية ملائمة للتعامل مع هذا الأمر المستجد.

6. التبعات البيئية المترتبة على خطة الضم

- مصادرة العديد من المحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي الغنية مما سيؤثر سلبا على التوازن البيئي.
- مصادرة نسبة كبيرة من الموارد الطبيعية الأمر الذي سيخلق ضغطا اضافيا على الموارد الطبيعية المتاحة ويهدد استدامتها.
- خلق القيود والعقبات الاضافية أمام الوصول الى تلك المناطق مما يحول دون تنفيذ اجراءات الرقابة والتفتيش وبسط القانون.
- تعزيز عدم التواصل بين الأراضي الفلسطينية وتفتيتها مما سيحول دون تحقيق عملية التنمية المستدامة بالشكل المطلوب.
- تدمير العديد من الموائل الطبيعية للعديد من الأصناف النباتية والحيوانية مما سيؤثر سلبا على التنوع الحيوي ويعزز الآثار الناجمة عن ذلك كما هو الحال بالنسبة للامن الغذائي وغيره.
- عدم القدرة على السيطرة والتحكم بالمشاريع والأنشطة التي قد ينفذها الاحتلال في تلك المناطق والتي قد تكون ذات أثر بيئي سلبي عالي من حيث التلوث وتدهور الأراضي.

7. الأهداف الاستراتيجية وصلتها بأجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة

في إطار تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وتحديث وتطوير أجندة السياسات الوطنية لتتماشى مع التوجهات الوطنية والمدخلات الجديدة للعملية التنموية في الثلاث سنوات القادمة، تمت اعادة صياغة مجموعة التدخلات السياساتية التي تتعلق بالأولوية السياساتية (ضمان استدامة البيئة) والتي تندرج تحت الأولوية الوطنية (مجتمع قادر على الصمود) كواحدة من أولويات محور التنمية المستدامة الذي جاء من بين المحاور الثلاثة الرئيسية التي تقوم عليها أجندة السياسات الوطنية الى جانب الطريق نحو الاستقلال والاصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة.،

1. ضبط معدلات التلوث والحد منها
2. التكيف مع ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة
3. الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة والخطرة
4. التوسع في ادارة المياه العادمة ومعالجتها واعادة استخدامها
5. الادارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها، والمحافظة على التنوع الحيوي والمحميات الطبيعية، وزيادة رقعة المساحات الخضراء
6. زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة

إن الأهداف الإستراتيجية البيئية التي تم تحديدها في هذه الوثيقة منسجمة انسجاماً تاماً مع التدخلات السياساتية المتعلقة بأولوية ضمان استدامة البيئة. حيث يوضح الجدول التالي العلاقة بين الأهداف الإستراتيجية وأجندة السياسات الوطنية.

جدول (4): استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي الأول: مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة	
التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	• ضبط معدلات التلوث والحد منها. • تعزيز الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة والخطرة. • التوسع في ادارة المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها. • زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.
هدف التنمية المستدامة ذو	**<u>الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة</u>** **12.1** تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ

العلاقة	إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها **12.2** تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030 **12.4** تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020 **12.5** الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030 **12.ج** ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة **<u>الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.</u>** **14.1** منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025
الهدف الاستراتيجي الثاني: البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة	
التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	• الادارة المستدامة للموادر الطبيعية وحمايتها، لا سيما الارض والمياه والطاقة. • المحافظة على التنوع الحيوي، والمحميات الطبيعية، وزيادة رقعة المساحات الخضراء.
هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	**<u>الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة</u>** **12.2** تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030 **12.5** الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

14.2 إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020

14.4 تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020

14.5 حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020

14.أ زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا

14.ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

15.1 ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020

15.2 تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020

	15.5 اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها **15.7** اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء **15.8** اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020 **15.9** إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020 **15.أ** حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً
الهدف الاستراتيجي الثالث: الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي وللتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، وللحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطواريء البيئية مُتخذة ومُتبناه	
التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	• ضبط معدلات التلوث والحد منها. • التكيف مع ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة. • تعزيز الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة والخطرة. • التوسع في ادارة المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها. • المحافظة على التنوع الحيوي، والمحميات الطبيعية، وزيادة رقعة المساحات الخضراء. • زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.
هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	**<u>الهدف 13 :اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره</u>** **13.1** تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار **13.2** إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني **13.3** تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به **<u>الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو</u>**

	<u>مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي</u> **15.3** مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030
الهدف الاستراتيجي الرابع: المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمَكَّن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعَزَّز.	
التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	• ضبط معدلات التلوث والحد منها. • التكيف مع ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة. • تعزيز الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة والخطرة. • التوسع في ادارة المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها. • الادارة المستدامة للموادر الطبيعية وحمايتها، لا سيما الارض والمياه والطاقة. • المحافظة على التنوع الحيوي، والمحميات الطبيعية، وزيادة رقعة المساحات الخضراء. • زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.
هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	**<u>الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة</u>** **12.ج** ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة **<u>الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة</u>** **14.4** تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020 **14.ب** توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق **<u>الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو</u>**

	<u>مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي</u> **15.أ** حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً
الهدف الاستراتيجي الخامس: مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعَزّزة ومُعمَّمة.	
التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	• ضبط معدلات التلوث والحد منها. • التكيف مع ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة. • تعزيز الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة والخطرة. • التوسع في ادارة المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها. • المحافظة على التنوع الحيوي، والمحميات الطبيعية، وزيادة رقعة المساحات الخضراء.
هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	**<u>الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة</u>** **12.8** ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030 **<u>الهدف 13 :اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره</u>** **13.3** تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به **<u>الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة</u>** **14.أ** زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا

8. برامج الموازنة

الجدول التالي رقم (5) يدرج برامج الموازنة الخاصة بسلطة جودة البيئة ومراكز المسؤولية الأخرى التي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال تحقيق النتائج المدرجة تحت كل واحد من هذه الأهداف.

الجدول (5): برامج الموازنة مقابل الأهداف الاستراتيجية والنتائج

الهدف الاستراتيجي الأول: مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة.					
رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجي التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
3612	**ضبط التلوث البيئي**	ضمان زيادة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات البيئية بشكل كامل على المنشآت الصناعية، والمشاريع التطويرية، ومكبات النفايات، ومحطات معالجة المياه العادمة، ومحطات البث الخلوي بنسبة 15% عن كل سنة سابقة حتى نهاية العام 2020. (الزام 150 منشأة صناعية و45 مشروعا تطويريا وما نسبته 6% من المجموع	1. ضمان تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات البيئية على 4500 من المنشآت الصناعية، والمشاريع التطويرية، ومكبات النفايات، ومحطات معالجة المياه العادمة، ومحطات البث الخلوي مع نهاية العام 2020. 2. متابعة جميع الشكاوي البيئية الواردة وإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق	ادارة فاعلة وامنة بيئيا وصحيا لخدمات النفايات الصلبة اجراءات الرقابة والتفتيش البيئي معززة المساهمة في الحد من آثار التغير المناخي والتكيف معه القدرة للتعامل مع	سلطة جودة البيئة

		الكلي لمحطات البث الخلوي بتطبيق الاشتراطات والمعايير البيئية وضمان ما نسبته 100% من المكبات العشوائية التي يتم اغلاقها انها مطابقة للاشتراطات البيئية حتى نهاية العام 2023	المخالفين مع نهاية العام 2020. 3. زيادة الوعي البيئي لـ 13000 شخص من كافة فئات المجتمع المختلفة مع نهاية العام 2020. 4. معالجة بدل التنقل	الكوارث البيئية وتخفيف اثارها معززة الاجراءات اللازمة لتوطين الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة متخذة خطط الادارة البيئية مراعاة في قطاع الانشاءات والاسكان والبنية التحتية رفع الوعي البيئي المجتمعي دور الاعلام البيئي معزز ومفعل	
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
الهدف الاستراتيجي الثاني: البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة					
3610	**صون البيئة**	1. المساهمة في	1. اعداد خطة الادارة	الحفاظ على	سلطة جودة

	الطبيعية	الحفاظ على التنوع الحيوي والأصناف المهددة بالإنقراض من خلال رفع عدد المحميات المعلنة الى 3 محميات حتى عام 2020 . 2. رفع الجاهزية لـ 10 اشخاص من كادر سلطة البيئة للتعامل مع حالات الكوارث البيئية حتى عام2020 . 3. رفع الجاهزية لـ 5 مؤسسات حكومية للتعامل مع ظاهرة التغير المناخي بحلول عام 2020. 4. المساهمة في الحد من ظاهرة التصحر لكي لا تزيد عن 40% من الأراضي الفلسطينية حتى	المتكاملة لادارة وحماية البيئة البحرية ومناطق الساحل والمناطق الاقتصادية الخالصة وضمان تنفيذها بنهاية الثلاث سنوات 2020-2022 2. استكمال الاجراءات الخاصة باصدار قوائم للاصناف النباتية والحيوانية واعلان المحميات وتطبيق القوانين والانظمة عليها بنهاية الثلاث سنوات القادمة 2020-2022 3. اعداد خطة عمل وطنية للحد والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ومكافحة التصحر وتخفيف اثار الكوارث والطواريء البيئية وضمان التزام المؤسسات بها بنهاية الثلاث	التنوع الحيوي وحماية مواقع التراث الطبيعي المساهمة في الحد من اثار التغير المناخي والتكيف معه القدرة للتعامل مع الكوارث البيئية وتخفيف اثارها معززة رفع الوعي البيئي المجتمعي دور الاعلام البيئي معزز ومفعل	البيئة

		عام 2020.	سنوات القادمة 2020-2022 4. استكمال ادماج البعد البيئي في السياسات والاستراتيجيات والخطط القطاعية لتحقيق التنمية المستدامة لجميع المؤسسات الحكومية بنهاية الثلاث سنوات القادمة 2020-2022 5. زيادة الوعي البيئي للعديد من فئات المجتمع بنهاية الثلاث سنوات القادمة 6. معالجة بدل التنقل		
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
الهدف الاستراتيجي الثالث: الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي وللتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، وللحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطوارىء البيئية مُتخذة ومُتبناه.					
3610	**صون البيئة الطبيعية**	1. المساهمة في الحفاظ على التنوع الحيوي	1. اعداد خطة الادارة المتكاملة	الحفاظ على التنوع الحيوي وحماية مواقع	سلطة جودة البيئة

		والأصناف المهددة بالإنقراض من خلال رفع عدد المحميات المعلنة الى 3 محميات حتى عام 2020 . 2. رفع الجاهزية لـ 10 اشخاص من كادر سلطة البيئة للتعامل مع حالات الكوارث البيئية حتى عام2020 . 3. رفع الجاهزية لـ 5 مؤسسات حكومية للتعامل مع ظاهرة التغير المناخي بحلول عام 2020. 4. المساهمة في الحد من ظاهرة التصحر لكي لا تزيد عن 40% من	لادارة وحماية البيئة البحرية ومناطق الساحل والمناطق الاقتصادية الخالصة وضمان تنفيذها بنهاية الثلاث سنوات 2020-2022 2. استكمال الاجراءات الخاصة باصدار قوائم للاصناف النباتية والحيوانية واعلان المحميات وتطبيق القوانين والانظمة عليها بنهاية الثلاث سنوات القادمة 2020-2022 3. اعداد خطة	التراث الطبيعي المساهمة في الحد من اثار التغير المناخي والتكيف معه القدرة للتعامل مع الكوارث البيئية وتخفيف اثارها معززة رفع الوعي البيئي المجتمعي دور الاعلام البيئي معزز ومفعل	

		الأراضي الفلسطينية حتى عام 2020.	عمل وطنية للحد والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ومكافحة التصحر وتخفيف اثار الكوارث والطواريء البيئية وضمان التزام المؤسسات بها بنهاية الثلاث سنوات القادمة 2020-2022 4. استكمال ادماج البعد البيئي في السياسات والاستراتيجيات والخطط القطاعية لتحقيق التنمية المستدامة لجميع المؤسسات الحكومية بنهاية الثلاث سنوات القادمة 2020-		

			2022 5. زيادة الوعي البيئي للعديد من فئات المجتمع بنهاية الثلاث سنوات القادمة 6. معالجة بدل التنقل		
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
الهدف الاستراتيجي الرابع: المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمَكَّن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعَزَّز.					
3609	**الاداري**	انظمة ادارة حديثة وفعالة وذات شفافية ومساءلة حديثة تعمل بحلول نهاية عام 2022	1. ادارة المؤسسة لتعمل وفقا للاجراءات المتبعة والمعمول بها 2. اصدار التقارير الشهرية للانتهاكات الاسرائيلية بحق البيئة الفلسطينية 3. اصدار تقارير	التشريعات البيئية محدثة ونافذة ومتوائمة مع الاتفاقيات الدولية الاطار المؤسسي البيئي ممكن وكفؤ الادوات المستخدمة في مواجهة الاحتلال	سلطة جودة البيئة

			الانتهاكات الاسرائيلية بحق البيئة الفلسطينية 4. معالجة بدل التنقل	مفعلة	
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
الهدف الاستراتيجي الخامس: مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعَزّزة ومُعمَّمة					
3609	**الاداري**	انظمة ادارة حديثة وفعالة وذات شفافية ومساءلة حديثة تعمل بحلول نهاية عام 2022	1. ادارة المؤسسة لتعمل وفقا للاجراءات المتبعة والمعمول بها 2. اصدار التقارير الشهرية للانتهاكات الاسرائيلية بحق البيئة الفلسطينية 3. اصدار تقارير الانتهاكات الاسرائيلية بحق البيئة الفلسطينية	البيئة مدمجة في المناهج التعليمية المدرسية والجامعية البيئة متضمنة في انشطة التعليم الصفية واللاصفية البيئة مستهدفة في خطط البحث العلمي والتطبيقي رفع الوعي البيئي المجتمعي	سلطة جودة البيئة

			4. معالجة بدل التنقل	دور الاعلام البيئي معزز ومفعل	
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					

الجدول (6): الموارد المالية المتاحة للقطاع البيئي للأعوام 2020-2022 (بالشيقل)

االجهة	2020	2021	2022	2023	ملاحظات
حكومة					
موازنة المؤسسة القائدة للقطاع	16972513.09	17184669.50	17399477.87	-	
موازنة المؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
الدول المانحة					
عبر حساب الموازنة الموحد	4910850	3903200	-	-	
مشاريع عبر شركاء آخرين	875000	-	-	-	
مؤسسات الأمم المتحدة	350000	5252000	-	-	
مؤسسات مجتمع مدني محلي					
مؤسسات مجتمع مدني دولي					
القطاع الخاص					
المجاميع:	23108363.09	21612869.5	17399477.87	-	

الملاحق

الملحق 1: مصفوفة السياسات البيئية الخاصة بكل القطاعات

القطاع التنموي	السياسات البيئية المقترحة في القطاع	جهة المسؤولية
الحماية الاجتماعية	1. تشجيع ودعم المبادرات الاجتماعية والتطوعية ومشاريع التمكين الاقتصادي المحفزة للبيئة المستدامة والمشجعة للوظائف الخضراء وخاصة تلك التي تستهدف المرأة والشباب.	وزارة التنمية الاجتماعية
التعليم	2. تحويل المعرفة الى سلوك يحافظ على البيئة، ورفع مستوى المعرفة والوعي بالقضايا البيئية في أنشطة التعليم الصفية واللاصفية. 3. الاهتمام بالبحث العلمي والتطبيقي في مجال البيئة. 4. إدماج البيئة في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات بطريقة متكاملة ومنظمة. 5. تشجيع البناء الأخضر في المرافق والمنشآت التعليمية.	وزارة التربية والتعليم
الصحة	6. إنفاذ القوانين والاجراءات الخاصة بإدارة النفايات الطبية والخطرة والصلبة، والتشريعات الخاصة بالإشعاعات. 7. تطوير وتطبيق إجراءات الربط بين الأمراض ومسبباتها من الملوثات البيئية. 8. تشجيع البناء الأخضر في المستشفيات والمرافق الصحية. 9. تنفيذ الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة.	وزارة الصحة
الثقافة والتراث	10. تعزيز قيم وعناصر التراث الطبيعي. 11. تعزيز الثقافة البيئية لدى المجتمع. 12. تضمين البعد البيئي في الأنشطة والفعاليات الثقافية. 13. تشجيع الحفاظ على المواقع الثقافية التاريخية داخل المدن والبلدات الفلسطينية وإعادة تأهيلها بشكل يراعي المعايير البيئية.	وزارة الثقافة
تنمية الاقتصاد الوطني	14. تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بترخيص المنشآت الصناعية والاقتصادية بما ينسجم مع المعايير والشروط البيئية. 15. تعزيز تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في المنشآت الصناعية.	وزارة الاقتصاد الوطني

	16. الادارة المستدامة للموارد الطبيعية. 17. . مراعاة المعايير الخاصة بالبناء الأخضر والبناء المستدام في إنشاء المدن الصناعية. 18. تشجيع اصدار الشهادات الخضراء للصناعات المحلية للوصول للأسواق العالمية التي تعنى بالصناعات الخضراء	
الزراعة	19. ترشيد وتعزيز كفاءة المياه المتاحة للزراعة. 20. تكثيف استخدام الزراعة العضوية. 21. مكافحة التصحر وتحسين ممارسات استصلاح الأراضي من ناحية بيئية. 22. تنظيم استخدام المبيدات والأسمدة والتخلص السليم من النفايات الناتجة عن العمليات الزراعية. 23. . تطبيق الإجراءات الهادفة الى تنظيم الصيد ومنع الرعي الجائر في إطار الحفاظ على التنوع الحيوي. 24. مراعاة وتنفيذ المعايير والاجراءات الخاصة بالسلامة الاحيائية. 25. تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي المتعلقة بالنشاطات الزراعية. 26. تعزيز تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في النشاطات الزراعية.	وزارة الزراعة
تنمية السياحة والاثار	27. تشجيع السياحة البيئية وتوفيرالامكانيات وتهيئة الكوادر الفنية والمرافق المناسبة بيئيا. 28. إدارة المرافق والمنشآت السياحية بما يتلاءم مع البيئة. 29. تعزيز تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في قطاع السياحة لاسيما السياحة البيئية.	وزارة السياحة والآثار
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	30. مراعاة الاجراءات الخاصة بضبط بث أمواج الراديو والمايكروويف حسب المعايير البيئية. 31. الترويج لقضايا البيئة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. 32. دعم التوجه نحو توحيد اعتماد المواصفات الخاصة بأجهزة الاتصالات والاجهزة الإلكترونية الاخرى بهدف تقليل النفايات الإلكترونية.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
التشغيل	33. تعزيز الرقابة على الالتزام بشروط السلامة العامة والبيئية في مواقع العمل. 34. تشجيع الوظائف الخضراء في سوق العمل.	وزارة العمل
الاسكان	35. مراعاة متطلبات وتقنيات البناء الأخضر في مشاريع الاسكان والمباني الحكومية.	وزارة الأشغال

	36. تشجيع جمع واستغلال مياه الأمطار في مشاريع الاسكان، والمباني الحكومية، والبنية التحتية. 37. الادارة السليمة للمواد الأولية المستخدمة في مشاريع الاسكان والمباني الحكومية ولمخلفات البناء والهدم الناجمة عنها. 38. مراعاة خطط الإدارة البيئية في قطاع الإنشاءات والإسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية. 39. تعزيز تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في قطاع الإنشاءات والإسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية.	العامة والاسكان
الطاقة	40. تبني التشريعات والمبادرات التي تشجع استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة. 41. تعزيز كفاءة استخدام الطاقة. 42. مراعاة المعايير والشروط البيئية في عمليات استكشاف واستغلال مصادر الطاقة وتوليدها ونقلها والتخلص من مخلفاتها.	سلطة الطاقة
النقل والمواصلات	43. تطوير وتبني التشريعات والمبادرات التي تشجع استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة في وسائل النقل والمواصلات. 44. تعزيز الضبط والرقابة على انبعاثات عوادم المركبات. 45. تشجيع استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة. 46. مراعاة المعايير والشروط البيئية في إنشاء وإدارة البنية التحتية للنقل والمواصلات. 47. اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة للحد من التلوث الناتج عن النقل البحري	وزارة النقل والمواصلات
ادارة المياه والمياه العادمة	48. ضمان حماية وادارة المصادر المائية بشكل مستدام. 49. إدارة الصرف الصحي وفقا لأسس بيئية واقتصادية سليمة. 50. تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي، وإنفاذ (استراتيجية التكيف المناخي) المعتمدة. 51. تشجيع اعادة استخدام المياه المعالجة والاستفادة منها. 52. الإدارة المتكاملة للمسطحات المائية.	سلطة المياه
العدل وسيادة القانون	53. إنفاذ القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة. 54. تمكين وتطوير الإطار المؤسسي المتعلق بادارة البيئة.	وزارة العدل

	55.المساهمة في تعزيز المفاهيم البيئية المرتبطة بمبادئ حقوق الانسان.	
العلاقات الدولية	56.تعزيز تمثيل فلسطين في الأجسام والمحافل والاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بالبيئة، والاستفادة منها. 57.تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في المحافل الدولية لحماية الحقوق البيئية الفلسطينية وفضح الانتهاكات الاسرائيلية في هذا المجال.	وزارة الخارجية
الأمن	58.تحقيق الأمن البيئي لفلسطين بما يتواءم مع القانون الدولي الإنساني. 59.تعزيز القدرات الخاصة بالتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث.	وزارة الداخلية
الحكم المحلي والاداري	60.تطوير وتحسين نظم ادارة النفايات الصلبة، والصرف الصحي، بما في ذلك التدوير واعادة الاستخدام. 61. تنظيم استعمالات الأراضي ضمن المخطط الوطني المكاني بشكل يحافظ على البيئة. 62.تعزيز الرقابة على مشاريع البنية التحتية والتطويرية بما يتواءم مع سياسة تقييم الأثر البيئي. 63.إدماج وتطبيق المعايير البيئية في إجراءات التخطيط الفيزيائي والتنظيم والبناء ومشاريع البنية التحتية.	وزارة الحكم المحلي
ادارة المال العام والسياسات النقدية والمصرفية والتمويلية	64.منح حوافز مالية وضريبية للمبادرات والمشاريع الصديقة للبيئة . 65.مراعاة المعايير البيئية في العطاءات والمشتريات العامة.	وزارة المالية والتخطيط
الاستراتيجيات عبر القطاعية		
الشباب	66.رفع الوعي البيئي لدى الشباب وتشجيع مشاركتهم في المبادرات والأنشطة البيئية. 67.بناء ودعم شراكات بيئية شبابية مع المحيط العربي والعالمي.	المجلس الأعلى للشباب والرياضة
النوع الاجتماعي	68.المساهمة في تمكين المرأة من خلال المشاركة في الفعاليات والأنشطة البيئية. 69.تبني ودعم مشاريع ومبادرات نسوية بيئية	وزارة شؤون المرأة